

التقرير الفُطري رقم 24/280  
الصادر عن صندوق النقد الدولي

## المملكة العربية السعودية مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 – البيان الصحفي، وتقرير الخبراء

سبتمبر 2024

طبقا للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 مع المملكة العربية السعودية، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- بيان صحفي يتضمن ملخصا لآراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ 31 يوليو 2024 حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.
- تقرير الخبراء الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لاطلاع المجلس التنفيذي في جلسة المناقشات المنعقدة في 31 يوليو 2024، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية في 27 مايو 2024 حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 18 يوليو 2024، استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
- مرفق المعلومات الذي أعده خبراء الصندوق.

وطبقا لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه الحكومة بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: [publications@imf.org](mailto:publications@imf.org) • إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولارا للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة

## المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 مع المملكة العربية السعودية

### للنشر الفوري

واشنطن العاصمة، 4 سبتمبر 2024: اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بتاريخ 31 يوليو 2024 مشاورات المادة الرابعة<sup>1</sup> لعام 2023 مع المملكة العربية السعودية.

حققت المملكة تقدماً هائلاً فيما تشهده من تحول اقتصادي غير مسبوق، حيث نجحت في دفع جهود التحديث والتنوع في إطار رؤية 2030. وأجريت مؤخراً دراسة تحليلية حول الحيز المالي ساهمت في تسهيل إعادة معايرة الإنفاق الاستثماري المقرر في إطار رؤية 2030 من خلال إعادة ترتيب المشروعات حسب أولويتها ومن خلال الاستراتيجيات القطاعية.

وأدى خفض إنتاج النفط إلى انكماش كلي في النمو بنسبة 0,8% في عام 2023، بينما سجل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي نمواً هائلاً بلغ 3,8%، مدعوماً في أغلبه بالاستهلاك الخاص والاستثمارات غير النفطية. وبلغ معدل البطالة أدنى مستوياته على الإطلاق، بينما ظلت معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة أعلى كثيراً عن نسبة الثلاثين في المائة المستهدفة في إطار رؤية 2030. ولم يشهد الاقتصاد السعودي أي انعكاسات كبيرة حتى الآن نتيجة الأحداث الجغرافية-السياسية الجارية.

وقد تباطأ معدل التضخم الكلي سريعاً. فبعد أن بلغ التضخم ذروته مسجلاً 3,4% في يناير 2023، تراجع على أساس سنوي مقارنةً إلى 1,6% في مايو 2024، مدعوماً بارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي. ومع ذلك، تنمو الإجراءات حالياً بمعدل قدره 10% تقريباً في ظل تدفقات العمالة الوافدة وخطط إعادة التطوير الكبيرة في الرياض وجدة. كذلك، ارتفعت أسعار تجارة الجملة في الآونة الأخيرة، مما يعكس ارتفاع تكاليف المدخلات وتزايد أجور العمالة الماهرة.

وقد سجل فائض الحساب الجاري تراجعاً كبيراً ليصل إلى 3,2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023، وهو ما يعكس في المقام الأول انخفاض صادرات النفط وقوة نمو الواردات المرتبطة بالاستثمار. وأمكن التخفيف جزئياً من هذه العوامل بفضل الفائض غير المسبوق في رصيد الخدمات، بما في ذلك زيادة قدرها 38% في صافي الدخل من السياحة. ولا تزال الاحتياطيات وفيرة، حيث تغطي 15,8 شهراً من الواردات و208% من مقياس صندوق النقد الدولي لتقييم كفاية الاحتياطيات مع نهاية عام 2023.

وتجدر الإشارة إلى قوة القطاع المصرفي. فتشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجريت في إطار برنامج تقييم القطاع المالي إلى قدرة البنوك والشركات غير المالية على الصمود في مواجهة الصدمات، حتى في ظل السيناريوهات شديدة السلبية. ورغم تراجعها الأخير، لا يزال نمو الائتمان المصرفي – لا سيما الممنوح لقطاع

<sup>1</sup> تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

الشركات - يتجاوز نمو الودائع. ويمكن أن تؤدي زيادة الروابط بين المؤسسات المالية والكيانات السيادية في الميزانية العمومية إلى تفاقم الصدمات النظامية، بما في ذلك من خلال تقلبات أسعار النفط.

ومن المتوقع أن يصل النمو غير النفطي إلى 4,4% على المدى المتوسط عقب تراجعها في عام 2024، وهو ما يرجع في الغالب إلى نمو قوة الطلب المحلي مع تسارع معدلات تنفيذ المشروعات. ومن المتوقع أن يساهم الإلغاء التدريجي لتخفيضات إنتاج النفط في تعزيز النمو الكلي ليصل إلى 4,7% في عام 2025، قبل أن يبلغ متوسطه 3,7% سنوياً بعد ذلك. ويُتوقع أن يظل التضخم قيد السيطرة، مدعوماً بمصادقية نظام ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي واتساق السياسات المحلية. كذلك يُتوقع تسجيل عجز في الحساب الجاري، وهو ما يعكس في الأساس تراجع أسعار النفط وقوة الواردات المرتبطة بالاستثمار.

ولا تزال المخاطر التي تحيط بالآفاق متوازنة عموماً وسط أجواء عدم اليقين الكبير على مستوى العالم. فعلى الجانب الإيجابي، من شأن تسريع وتيرة الإصلاحات والاستثمارات أن يساهم في تعزيز مكاسب النمو أو التعجيل بها على نحو يفوق التوقعات. وعلى العكس، فإن الضغوط من أجل مواصلة دفع وتيرة الاستثمار قد تترافق معها احتمالات إصابة الاقتصاد بنشاط محموم. وعلى الجانب السلبي، تشمل المخاطر المحتملة الانحراف عن مسار برنامج الإصلاحات، وتباطؤ النشاط العالمي، وتقلبات الأسواق المالية، والأحداث الجغرافية-السياسية، ونمو المعروض النفطي خارج بلدان أوبك+. وعلى المدى الأطول، يمكن أن يؤدي تسارع وتيرة تحول الطلب عن الوقود الأحفوري إلى تعطيل النمو.

## تقييم المجلس التنفيذي<sup>2</sup>

اتفق المديرون التنفيذيون مع الخط العام لتقييم خبراء الصندوق. وأشادوا بما تشهده المملكة حالياً من تحول اقتصادي مدعوم بجهودها المستمرة نحو تنويع الأنشطة الاقتصادية في إطار رؤية المملكة 2030. ورحب المديرون بقوة النشاط الاقتصادي غير النفطي، واستقرار معدلات التضخم، والتراجع القياسي في معدلات البطالة، ووفرة الهوامش الوقائية المالية والخارجية. وأكدوا على أهمية مواصلة توخي الحصافة المالية، وحماية الاستقرار المالي، والاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو المستدام والشامل.

وأيد المديرون إعادة معايرة الإنفاق الاستثماري، حيث ساعد في الحد من مخاطر فورة النشاط الاقتصادي. ومن شأن الإعلان عن التأثير المباشر لذلك على أهداف رؤية 2030 أن يساعد في إبراز أولويات الحكومة ودعم توقعات المستثمرين. وبوجه عام، أوصى المديرون بمواصلة تصحيح أوضاع المالية العامة للحفاظ على قوة الاحتياطيات الوقائية وتلبية الاحتياجات عبر الأجيال، بما في ذلك من خلال بذل المزيد من الجهود لتعبئة الإيرادات غير النفطية، والإلغاء التدريجي للدعم المتبقي على الوقود مع تنفيذ برامج اجتماعية تستهدف الفئات المستحقة، واحتواء فاتورة الأجور. كذلك أكد المديرون على ضرورة الاستمرار في تعزيز مؤسسات المالية العامة من خلال إحراز المزيد من التقدم نحو تنفيذ إطار المالية العامة متوسط الأجل، وتفعيل قاعدة المالية العامة للمساعدة في فصل قرارات الإنفاق

<sup>2</sup> في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع عبر الرابط التالي على شرح للعبارة الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات:

عن تقلبات أسعار النفط، ووضع إطار فعال لإدارة الأصول والخصوم السيادية، وتعزيز آليات مراقبة الخصوم الاحتمالية والإفصاح عنها.

واتفق المديرين على أن ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي لا يزال ملائماً للأوضاع الاقتصادية في المملكة، وعلى ضرورة موازنة تحركات سعر الفائدة الأساسي مع سعر فائدة الاحتياطي الفيدرالي. ورحبوا بمواصلة استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على السوق، وأشاروا إلى أهمية استكمال إطار مساعدات السيولة الطارئة.

ورحب المديرين بنتائج تقييم استقرار القطاع المالي، والتي أشارت إلى قوة النظام المصرفي وقدرته على الصمود في مواجهة الصدمات. ودعوا إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز الإطار الرقابي، بما في ذلك التعجيل باعتماد نظام البنوك الجديد تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية وتطوير إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأوصى المديرين بتشديد إطار السلامة الاحترازية الكلية حال استمرار ارتفاع النمو الائتماني. وأيد معظم المديرين تطبيق هامش رأسمالي وقائي موجب محايد لمواجهة التقلبات الدورية، بينما دعا عدد قليل منهم إلى إجراء تقييم مسبق قبيل التطبيق. وحث مديران على مواصلة توخي اليقظة من خلال معالجة فجوات البيانات وتعزيز الرقابة على المخاطر النظامية الناجمة عن انكشافات القطاع المالي تجاه المشروعات العملاقة.

وأشاد المديرين بالجهود الحكومية القوية الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال، بما في ذلك من خلال التعجيل بالتحول الرقمي وتعزيز الحوكمة. كذلك، تطلع المديرين إلى مواصلة العمل على تعزيز كفاءة الاستثمارات وتعميق إصلاحات سوق العمل لزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة وتقليل أي فجوات محتملة في الأجور. وأوصى المديرين بأن تظل السياسات الصناعية أداة مكملة لخطة الإصلاحات الهيكلية، مع تجنب الممارسات التمييزية، مشيرين إلى أن المملكة لا تزال ممتثلة لقواعد منظمة التجارة العالمية. وأثنوا على التزام المملكة بتخفيض صافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام 2060، مع تسليط الضوء على التقدم المحرز في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وأكد عدد من المديرين على الحاجة إلى المزيد من الجهود لدعم هذه الأهداف.

ورحب المديرين بما تم إجراؤه من تحسينات على ممارسات تقديم البيانات الاقتصادية والإصلاحات الجارية لسد الفجوات الحالية في البيانات.

وأثنى المديرين على الدور القيادي للمملكة في المنتديات متعددة الأطراف، بما في ذلك بصفتها رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وتطلعوا إلى مساهماتها المستمرة في التصدي للتحديات العالمية.

## المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2022-2025

توقعات 2025	توقعات 2024	تقديرات 2023	2022	
السكان: 32,2 مليون نسمة (2022)				
حصة العضوية: الحصة: 9992,6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (2,10% من المجموع)				
أهم المنتجات والصادرات: النفط والمنتجات النفطية (77%)				
أهم أسواق التصدير: آسيا والولايات المتحدة وأوروبا				
<b>الناتج</b>				
4,7	1,7	0,8-	7,5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
4,4	3,5	3,8	5,3	نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
<b>الأسعار</b>				
2,0	1,9	2,3	2,5	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط، %)
<b>مالية الحكومة المركزية</b>				
29,6	29,6	30,3	30,8	الإيرادات (% من إجمالي الناتج المحلي)
32,4	32,9	32,3	28,2	النفقات (% من إجمالي الناتج المحلي)
2,9-	3,3-	2,0-	2,5	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
30,0	28,7	26,2	23,9	الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)
30,4-	32,4-	33,0-	29,4-	الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
<b>النقود والائتمان</b>				
9,0	8,8	7,6	8,1	النقود بمعناها الواسع (التغير %)
9,7	10,1	10,0	12,6	الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (التغير %)
<b>ميزان المدفوعات</b>				
1,1-	0,1-	3,2	13,7	الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
1,5	1,3	1,2	2,5	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
13,1	14,1	15,8	18,1	الاحتياطيات (بما يعادل شهور الواردات) <sup>1</sup>
32,2	30,3	28,1	23,8	الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)
<b>سعر الصرف</b>				
...	1,6	0,8-	4,2	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %) <sup>2</sup>
<b>معدل البطالة</b>				
...	...	3,8	4,9	الكلية (% من مجموع القوى العاملة)
...	...	8,5	9,7	المواطنون (% من مجموع القوى العاملة)

المصادر: حكومة المملكة العربية السعودية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>1</sup> السلع والخدمات المستوردة.

<sup>2</sup> أحدث بيانات متاحة بالنسبة لعام 2024.

## المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤

١٨ يوليو ٢٠٢٤

### أهم القضايا

**السياق:** تحقق عملية التحول الاقتصادي غير المسبوق في المملكة العربية السعودية تقدما جيدا. ويساهم الطلب المحلي القوي في الحفاظ على قوة النمو غير النفطية، في حين سجلت معدلات البطالة أدنى مستوياتها. ويظل التضخم قيد الاحتواء بينما الحساب الجاري يتقلص بوتيرة سريعة ومن شأن إعادة تقييم خطط الحكومة الاستثمارية أن تساعد في الحد من مخاطر حدوث فورة في النشاط الاقتصادي، وفي تخفيف الضغط على حسابات المالية العامة والخارجية.

**الآفاق والمخاطر:** من المتوقع أن تستمر قوة الزخم في نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطية. وستؤدي الواردات الناتجة عن الاستثمار إلى تدهور وضع رصيد الحساب الجاري بينما ستظل الاحتياطات الأجنبية وفيرة. وتتسم المخاطر المحيطة بالآفاق بأنها متوازنة بوجه عام وسط ارتفاع درجة عدم اليقين.

**سياسة المالية العامة:** من المتوقع أن يبلغ متوسط العجز في رصيد المالية العامة الكلي ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط، وذلك بعد عاد إلى تسجيل عجز في ٢٠٢٣. وينبغي تكثيف الجهود الهادفة لزيادة الإيرادات غير النفطية، وترشيد دعم الطاقة وغير ذلك من أوجه الإنفاق، إلى جانب تعزيز مؤسسات المالية العامة، لضمان الاستدامة وتلبية الاحتياجات اللازمة لتحقيق العدالة بين الأجيال. وينبغي تسريع خطوات التقدم الذي أحرز مؤخرا في تطوير إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية (SALM) من أجل المساعدة في تخفيف المخاطر.

**القطاع النقدي والمالي:** تراجعت وتيرة التوسع النقدي، مما يعكس تشديد موقف السياسة في الوقت الذي يظل فيه ربط العملة بالدولار الأمريكي مناسباً. ويقف القطاع المالي على أسس قوية بفضل الجهود المتواصلة لتحديث الأطر التنظيمية والرقابية. وتظل المخاطر المالية الكلية منخفضة، وإن كان يتعين توخي اليقظة المستمرة في ظل زيادة الربط بين الكيانات السيادية والمصارف ووجود بعض الفجوات في البيانات. وينبغي تشديد أدوات السلامة الاحترازية الكلية الحالية إذا استمر النمو الائتماني في الارتفاع.

**الإصلاحات الهيكلية:** تحقق الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية تقدما جيدا. ومن شأن إعلان تأثير عملية مراجعة أهداف "رؤية السعودية ٢٠٣٠" وخطط الإنفاق أن يساعد على توضيح أولويات الحكومة للمستثمرين والعامة. وكذلك فإن زيادة كفاءة الاستثمار ومواصلة تطبيق الإصلاحات في سوق العمل وتسريع وتيرة التحول الرقمي وتعزيز الحوكمة ستساعد كلها في تعزيز تنمية القطاع الخاص. ويجب أن تظل السياسات الصناعية التي تنتهجها الحكومة مكملة لبرنامج الإصلاحات الهيكلية. ويشكل تنفيذ "مبادرة السعودية الخضراء" بشكل كامل - وهي تتطلب حساب التكاليف الملائمة للتدابير الأساسية - مطلباً ضرورياً لتحقيق هدف المملكة العربية السعودية المتمثل في الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية.

اعتمد هذا التقرير  
زين زيدان (إدارة الشرق  
الأوسط وآسيا الوسطى)  
وجيريميا بالومبا  
(إدارة الاستراتيجيات  
والسياسات والمراجعة)

عُقدت المناقشات في مدينة الرياض خلال الفترة من ١٣-٢٧ مايو ٢٠٢٤. وضم فريق البعثة أمين ماتي (رئيساً)، وعمر بيار، ونور الدين عبيدي، وشندانا كولارتي (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وفاسيلي بروكينكو (من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية). وساعد جيروم فاشيه، ويوان غاو رولينسون، ومحمود حرب، وغريتا پولو (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) في دعم البعثة من مقر الصندوق. ورافق البعثة الأستاذ عبدالله بن زرعة، المدير التنفيذي الممثل للمملكة العربية السعودية. وشارك جهاد أزور (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) في الاجتماعات الختامية. والتقى فريق البعثة بمعالي الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان وزير المالية، ومعالي الأستاذ أيمن بن محمد السيارى محافظ البنك المركزي السعودي "ساما"، وصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود وزير الطاقة، ومعالي فيصل بن فاضل الإبراهيم وزير الاقتصاد والتخطيط، ومعالي الأستاذ خالد بن عبد العزيز الفالح وزير الاستثمار، ومعالي ماجد بن عبد الله الحقييل وزير البلديات والإسكان، وعدد من كبار المسؤولين، إلى جانب ممثلين من القطاع الخاص والأكاديميين. وقدمت إستر جورج وجارين ناشين (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) دعماً ممتازاً في إعداد التقرير.

## المحتويات

٤	خلفية
٥	آخر التطورات الاقتصادية
١٠	الآفاق والمخاطر والتداعيات
١٦	سياسات النمو والاستقرار في ظل اقتصاد عالمي معرض للصددمات
١٧	ألف- سياسة المالية العامة
٢٤	باء- السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف
٢٦	جيم- سياسات القطاع المالي
٣٢	دال- الإصلاحات الهيكلية
	الأطر
١٢	١- المضاعفات المالية في المملكة العربية السعودية
١٨	٢- المملكة العربية السعودية: ركيزة المالية العامة في ظل فرضية الدخل الدائم
٢٨	٣- المملكة العربية السعودية: المنافسة في القطاع المصرفي
٣٤	٤- المملكة العربية السعودية: منهجية جديدة لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية
٣٩	٥- المملكة العربية السعودية: جوانب الفساد العابرة للحدود الوطنية
٤١	٦- المملكة العربية السعودية: التقدم في تنفيذ مبادرات تغير المناخ
٤٤	تقييم خبراء الصندوق

### الأشكال البيانية

- ٤٦ - تطورات القطاع الحقيقي
- ٤٧ - تطورات التضخم
- ٤٨ - السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي
- ٤٩ - تطورات القطاع المصرفي
- ٥٠ - تطورات القطاع الخارجي
- ٥١ - تطورات المالية العامة
- ٥٢ - تطورات سوق العمل
- ٥٣ - التطورات في السوق العقارية
- ٥٤ - تغير المناخ (٢٠٢٠ أو أحدث بيانات متاحة)
- ٥٥ - سيناريو تجاوز التوقعات وسيناريو قصور النتائج عن التوقعات في أسعار النفط

### الجدول

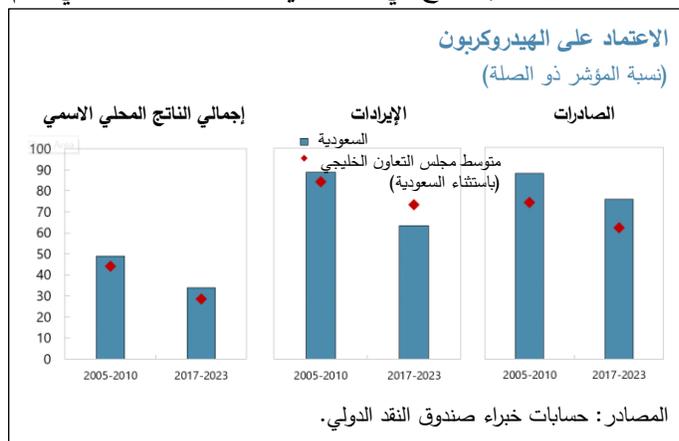
- ٥٦ - مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٠-٢٠٢٩
- ٥٧ - عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، ٢٠٢٠-٢٠٢٩
- ٥٩ - ميزان المدفوعات، ٢٠٢٠-٢٠٢٩
- ٦٠ - المسح النقدي، ٢٠٢٠-٢٠٢٩
- ٦١ - مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٦-٢٠٢٣
- ٦٢ - ميزان المدفوعات، ٢٠٢٠-٢٠٢٩

### المرافق

- ٦٣ - رؤية السعودية ٢٠٣٠: النتائج الفعلية مقابل مستهدفات الحكومة
- ٦٥ - التوصيات الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣
- ٦٦ - سياسة توزيع الأرباح في شركة أرامكو السعودية والتأثير على الإيرادات نتيجة إعادة توزيع الأسهم على صندوق الاستثمارات العامة
- ٦٨ - التنوع الاقتصادي والصلابة: انتعاش قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية عقب جائحة كوفيد
- ٧٣ - سوق العمل في المملكة العربية السعودية
- ٧٨ - تقييم القطاع الخارجي
- ٧٩ - مصفوفة تقييم المخاطر
- ٨٣ - نفقات الأجور في ميزانية المملكة العربية السعودية
- ٨٦ - استدامة أوضاع المالية العامة والقدرة على تحمل الديون
- ٩٢ - أهم توصيات برنامج تقييم القطاع المالي ٢٠٢٤
- ٩٤ - قضايا البيانات

## خلفية

١ - تحقق عملية التحول الاقتصادي غير المسبوق في المملكة العربية السعودية تقدماً جيداً. فأحرزت المملكة تقدماً كبيراً في جهودها لتحديث النشاط الاقتصادي وتنويعه منذ انطلاق مبادرات الإصلاح في ظل "رؤية السعودية ٢٠٣٠" في عام



٢٠١٦ (المرفقان الأول والثاني). وقد أدت سياسات السلامة الاقتصادية الكلية الاحترازية، والتغيرات التحويلية - بما في ذلك إصلاحات المالية العامة والتحسينات التي أدخلت على بيئة الأعمال التنظيمية - والزيادات الكبيرة في الاستثمار إلى تعزيز النمو غير النفطي، حيث تجاوز معدل التوظيف الحالي مستويات ما قبل جائحة كوفيد. وسيكون البناء على هذه النجاحات مهما للحفاظ على زخم النمو غير النفطي، ومواصلة تنويع النشاط الاقتصادي.

### الشكل البياني ١ في النص: المملكة العربية السعودية: السياق الاقتصادي

#### أهداف كلية مختارة لرؤية السعودية ٢٠٣٠

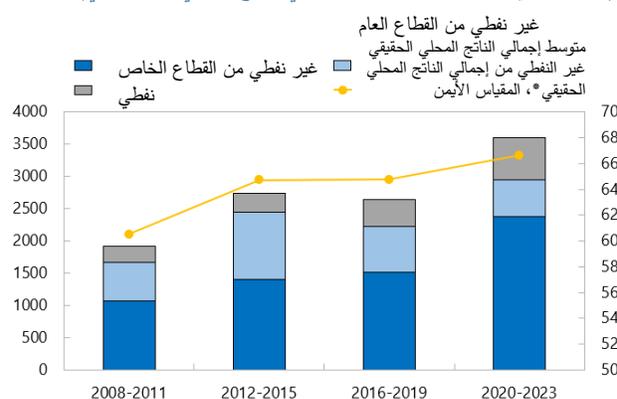
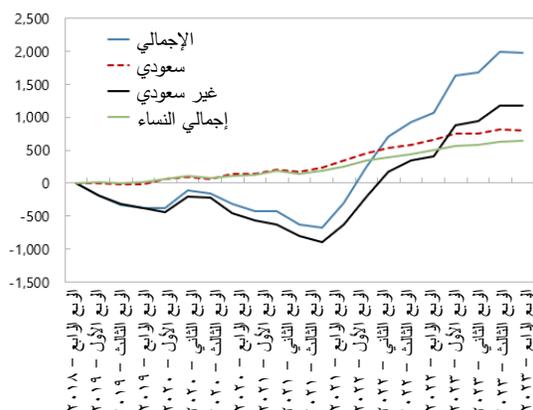
أهداف كلية مختارة	خط الأساس (٢٠١٦)	الحاضر (٢٠٢٣)	الهدف (٢٠٢٣)
معدل مشاركة المرأة السعودية في القوة العاملة	٢٢,٨%	٣٥,٢%	٣٠%
عدد السائحين الزائرين (الدوليين والمحليين)	٦٣,١ مليون	١٠٩,٣ مليون	١٠٠ مليون
ديون الشركات الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي الديون المملوكة للبنوك	٢%	٨,٤%	٢٠%
معدل ملكية السكن	٤٧%	٦٤% (٢٠٢٢)	٧٠%
العائدات الحكومية غير النفطية	١٨٦ مليار ريال سعودي	٤٥٨ مليار ريال سعودي	١ تريليون ريال سعودي

#### إجمالي تكوين رأس المال الثابت

(بمليارات الريالات السعودية و% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

#### إجمالي عدد الموظفين (باستثناء العمالية المنزلية)

(التغيير التراكمي من الربع الرابع لعام ٢٠١٨، آلاف الأشخاص)

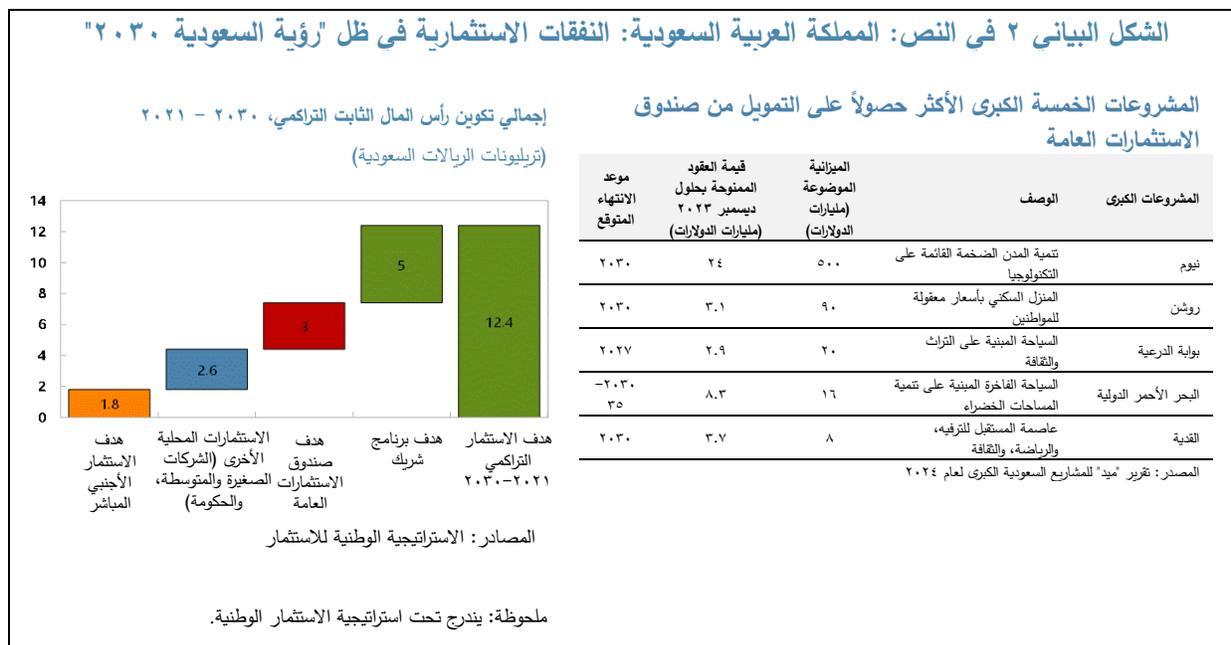


ملحوظة: تُحسب حصة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الجديد المرتبط بنظام السلسلة.

المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي، والحكومة السعودية.

٢ - وتقوم الحكومة حالياً بمراجعة خططها لزيادة الإنفاق الاستثماري. وتتطلب "الاستراتيجية الوطنية للاستثمار" التي وضعتها الحكومة تمويلاً طويلاً الأجل، كما أنها أدت إلى زيادة الموارد المخصصة لصندوق الثروة السيادية الوطني (صندوق الاستثمارات العامة)، الذي شهد نمو الأصول التي يديرها، والتي وصلت إلى ٩٢٥ مليار دولار بعد تحويل حصة إضافية بلغت

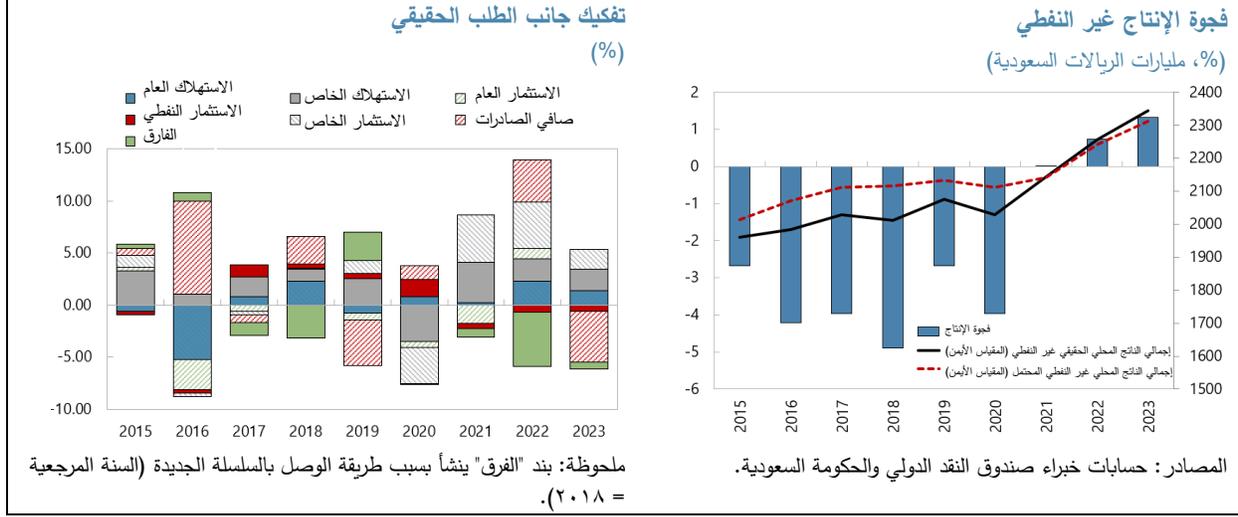
نسبتها ٨٪ من أصول شركة النفط الوطنية (أرامكو السعودية، المرفق الثالث). وأجرت الحكومة عملية تحليل للحيز المالي جديدة بالترحيب، بهدف تخفيف المخاطر من حدوث فورة في النشاط الاقتصادي وضمان دعم القدرات المحلية لتنفيذ المشروعات، نتجت عنها إعادة تحديد أولويات المشروعات والاستراتيجيات القطاعية.



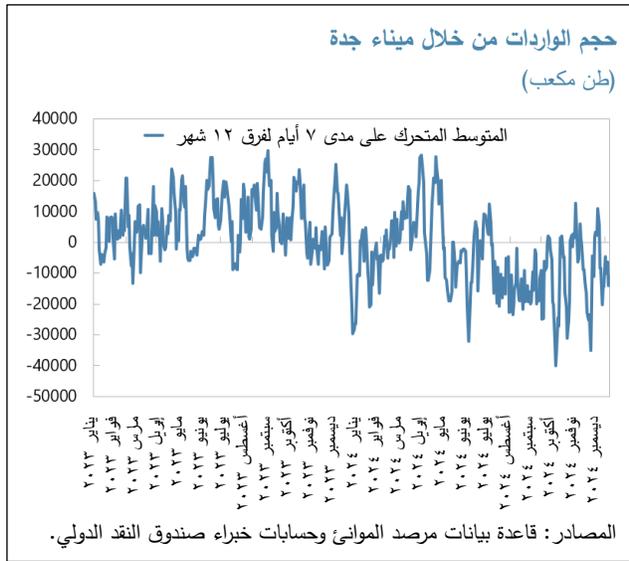
## آخر التطورات الاقتصادية

٣- لا يزال النشاط الاقتصادي المحلي قويا على الرغم من تخفيض إنتاج النفط. وتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي من ٥,٣٪ في عام ٢٠٢٢، وإن ظل قويا، إلى ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٣، مدفوعا في الغالب باستهلاك القطاع الخاص والاستثمار، مع تراجع الاستثمار إلى ١١,٥٪ (وهو ما يمثل انخفاضا في النمو الاستثنائي الذي سجل ٣٢٪ في عام ٢٠٢٢). وحظي نشاط قطاع الخدمات، بما في ذلك النقل والتجارة والسياحة (المرفق الرابع) والتمويل، بدعم من النمو القوي للاستهلاك الذي بلغت نسبته ٥,٧٪، وانخفض إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني بنسبة ٩٪ بعد اتفاق "أوبك+" مع المملكة العربية السعودية، والخفض الطوعي لإنتاج النفط من جانب واحد، مما أدى إلى انكماش بلغت نسبته ٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي الكلي. وفي حين أظهر النمو غير النفطي في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ بعض المؤشرات على تراجع النشاط الاقتصادي، تشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن فجوة الناتج لا تزال موجبة، وتقترب من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي المحتمل لعام ٢٠٢٣.

### الشكل البياني ٣ في النص: المملكة العربية السعودية: النشاط الاقتصادي



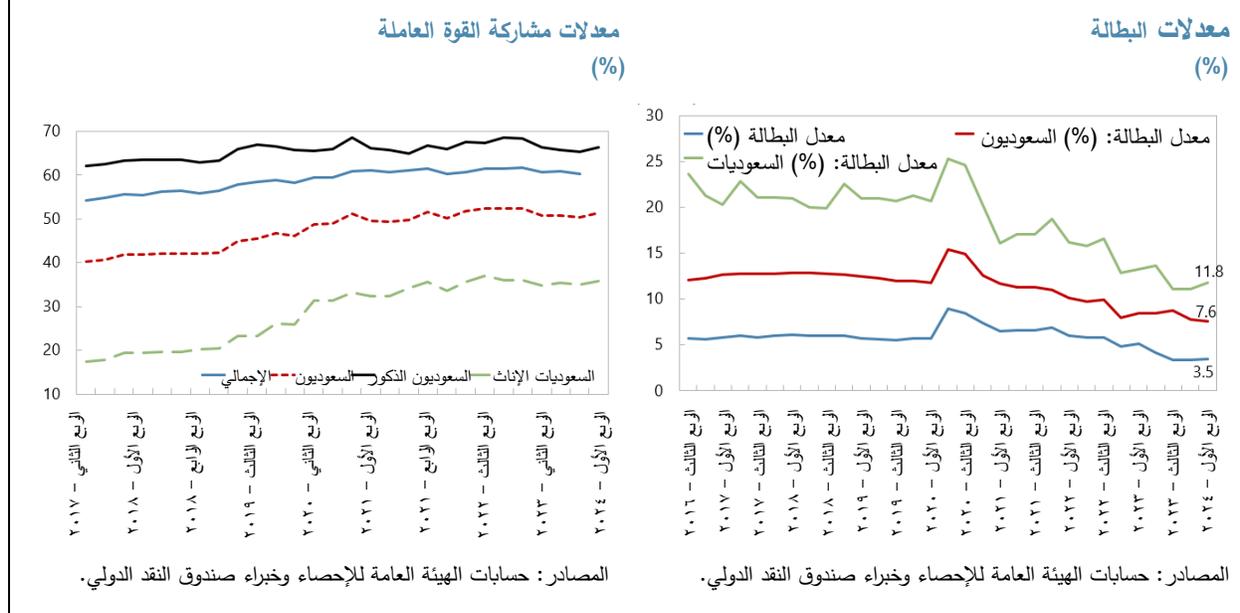
٤- ولم تؤثر الأحداث الجغرافية-السياسية في الشرق الأوسط على الاقتصاد السعودي بشكل كبير حتى الآن. فالروابط التجارية والمالية للمملكة العربية السعودية مع البلدان المتأثرة بالصراعات ضئيلة. ولم تتعرض شحناتها النفطية - التي لا يمر معظمها من البحر الأحمر - للانقطاع، ولا تزال التدفقات السياحية إليها قوية. وعلى الرغم من ذلك، نشأت الحاجة لإيجاد ترتيبات لوجستية بديلة (باستخدام ميناء الدمام على سبيل المثال) حيث أدت التوترات إلى تراجع بنسبة ٤٠٪ في حركة السفن عبر البحر الأحمر، مما أثر على حركة المرور في ميناء جدة الذي استقبل حوالي ٤٧٪ من واردات البلاد البحرية في عام ٢٠٢٣.



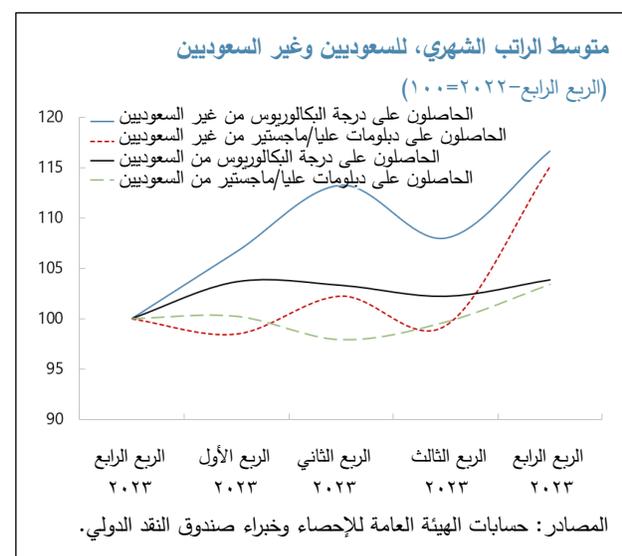
٥- ولا يزال معدل البطالة أقل بكثير من متوسطه

على المدى الطويل. واستُحدثت أكثر من مليون وظيفة جديدة في عام ٢٠٢٣، معظمها في القطاع الخاص. وفي نهاية عام ٢٠٢٣، وصل معدل البطالة بين إجمالي القوى العاملة والمواطنين السعوديين إلى مستوى منخفض غير مسبوق، مدفوعاً بشكل أساسي بالارتفاع المستمر في توظيف النساء السعوديات (المرفق الخامس). وبقي معدل المشاركة في القوى العاملة لكافة المواطنين السعوديين، والذي ظل ثابتاً خلال العام المنصرم، عند نسبة ٥٠,٤٪، بينما وصل إلى ٣٥٪ بين النساء السعوديات، أي أنه معدل يظل أعلى بكثير من النسبة التي تستهدفها "رؤية السعودية ٢٠٣٠" وهي ٣٠٪.

### الشكل البياني ٤ في النص: المملكة العربية السعودية: القوى العاملة



٦- وتمكنت المملكة من احتواء التضخم، على الرغم من حدوث ارتفاع في الأونة الأخيرة في تضخم أسعار الجملة والإيجارات. وبلغ التضخم على أساس سنوي ذروته عند ٣,٤٪ في يناير ٢٠٢٣ بعد اتجاهه العام نحو الصعود في عام ٢٠٢٢، ثم تراجع إلى ١,٦٪ في شهر مايو ٢٠٢٤ مدعوماً بارتفاع "سعر الصرف الفعلي الاسمي" (NEER). ومع ذلك، فإن الإيجارات

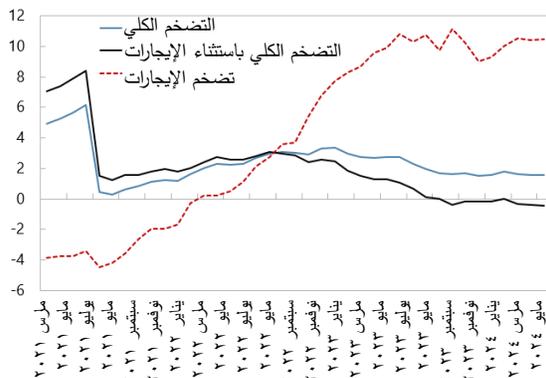


(وهي تمثل ٢١٪ من سلة الرقم القياسي أسعار المستهلك) تتم بمعدل سريع بلغ حوالي ١٠,٥٪ في شهر مايو وسط تدفقات العمالة الوافدة، وخطط إعادة التطوير الكبيرة في الرياض وجدة. وارتفعت أسعار الجملة إلى ٣,٢٪ في شهر مايو ٢٠٢٤، انعكاساً لبعض الضغوط على تكاليف المدخلات، ومن بينها مواد البناء. ولوحظ حتى الآن ارتفاع في أجور العاملين الوافدين من ذوي المهارات العالية، في حين أمكن نسبياً احتواء ضغوط الأجور بالنسبة للمواطنين السعوديين.

### الشكل البياني ٥ في النص: المملكة العربية السعودية: التضخم

ديناميكية التضخم

(نسبة التغير على أساس سنوي مقارن)

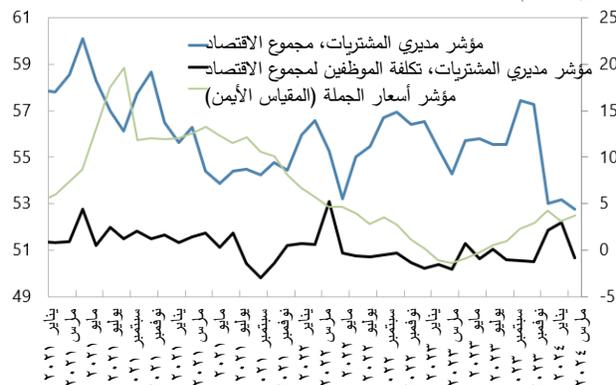


المصادر: الحكومة السعودية، وخبراء صندوق النقد الدولي.

أسعار المدخلات والمخرجات ومؤشر مديري المشتريات، والبيع بالجملة

(<0.5 = التوسع على أساس شهري، (المقياس الأيمن) نسبة التغير على أساس

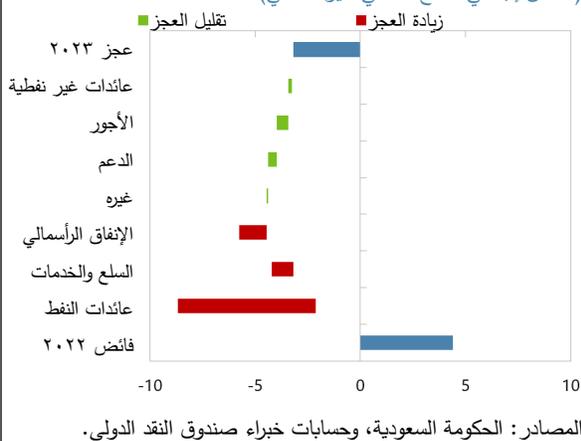
سنوي مقارن)



المصادر: حسابات Haver Analytics، وخبراء صندوق النقد الدولي.

### المساهمة في تخفيض الفائض ٢٠٢٣-٢٠٢٢

(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

### ٧- وعاد ميزان المالية العامة إلى تسجيل عجز في

عام ٢٠٢٣ بسبب انخفاض عائدات النفط وتجاوزات الإنفاق،

بعد أن كان قد حقق أول فائض له منذ تسع سنوات في عام

٢٠٢٢، ووصل العجز الأولي غير النفطي إلى ٣٣,٠٪ من

إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في ٢٠٢٣، مرتفعاً من

٣٢,٢٪ في ٢٠٢٢، مما يعكس بشكل أساسي الإنفاق المرتبط

بالاستثمار. وتحول الرصيد الكلي إلى تسجيل عجز متأثراً

بانخفاض عائدات النفط بنسبة ١٢٪، وقد حدث ذلك أساساً

نتيجة للخفض الطوعي لإنتاج النفط، وبرغم توزيع حوالي ٢٪

من إجمالي الناتج المحلي من أرباح شركة أرامكو الجديدة

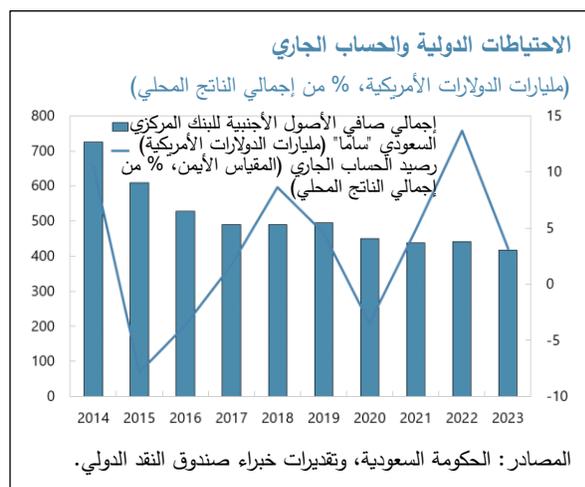
المرتبطة بالأداء. وكان للاقتراض الخارجي دور محوري في

تمويل العجز في ٢٠٢٣، حيث حصلت الحكومة على تمويل

أجنبي بقيمة ١٠١ مليار ريال سعودي (٢,٥٪ من إجمالي

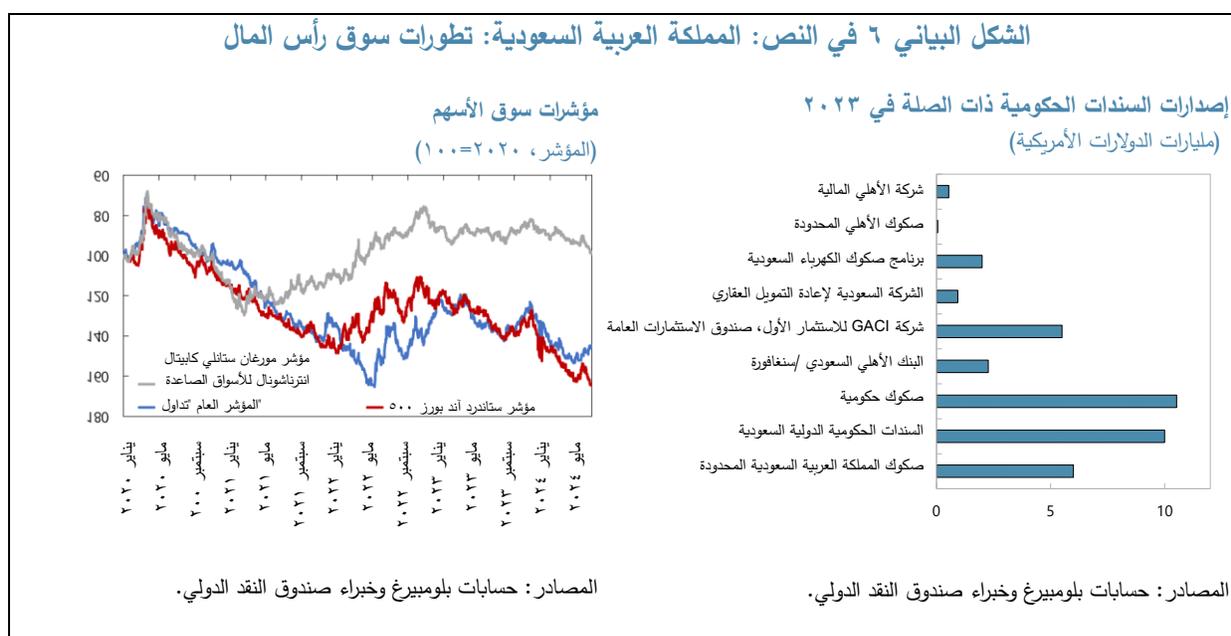
الناتج المحلي)، أي ما يعادل ٥٨٪ من إجمالي احتياجاتها التمويلية في ٢٠٢٣.

٨- وتقلص فائض الحساب الجاري بسبب انخفاض الصادرات وقوة نمو الواردات المرتبطة بالاستثمار. فقد تقلص فائض الحساب الجاري (CAS) في عام ٢٠٢٣ ليصل إلى ٣,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، منخفضاً من ١٣,٧٪ من إجمالي



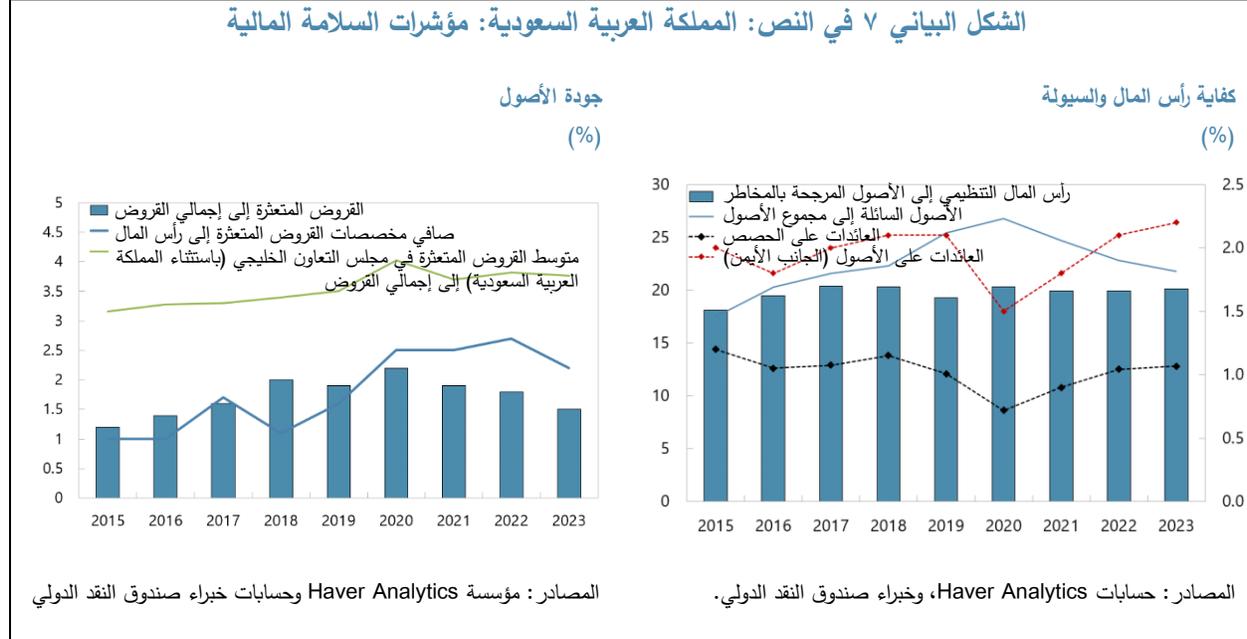
الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، مما يعكس في الغالب انخفاض صادرات النفط، وضعف الطلب من الصين الذي يؤثر على مبيعات البتروكيماويات، وقوة نمو الواردات المرتبطة بالاستثمار. وقد أمكن تخفيف هذه المخاطر جزئياً من خلال الفائض القياسي الذي شهده ميزان خدمات السفر، بما في ذلك زيادة نسبتها ٣٨٪ في صافي دخل السياحة. وفي الوقت نفسه، ساهمت زيادة نسبتها ٢٦٪ في اقتناء الآلات ومعدات النقل في الإبقاء على الزيادة المستمرة في الواردات. وبلغ صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي السعودي ٤٤٥ مليار دولار في مايو ٢٠٢٤، وهو أعلى من مستواه في نهاية عام ٢٠٢٣. وكان المركز الخارجي للمملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢٣ أضعف مما أشارت إليه الأساسيات على المدى المتوسط، ومع ذلك، لا تزال الاحتياطات الوقائية الحالية أعلى بكثير من المستوى الأدنى المحدد وفقاً لمقياس تقييم كفاية الاحتياطات (ARA) (المرفق السادس).

٩- وارتفعت أسعار الأصول وكذلك معدلات الوصول إلى الأسواق الدولية. وارتفع مؤشر سوق الأسهم "تداول" بنسبة ١٤,٢٪ في عام ٢٠٢٣، متجاوزاً ارتفاع مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشونال للأسواق الصاعدة (MSCI EM) بنسبة ٧٪، ومتوسط الانخفاض البالغة نسبته ٢,٩٪ في أسواق مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وواصل مصدر الأوراق المالية السعوديون تعزيز دخولهم إلى الأسواق الدولية، حيث أصدروا مجموعة متنوعة من الأدوات خلال عام ٢٠٢٣، بما في ذلك سندات اليورو والسندات الخضراء والصكوك. وظل الانتشار الواسع للسندات السيادية السعودية مستقراً بوجه عام.



١٠- ويتسم الجهاز المصرفي بسلامة أوضاعه ويتمتع بنسب قوية من الملاءة والسيولة. وفي عام ٢٠٢٣ بلغ إجمالي نسبة رأس المال التنظيمي ونسبة رأس المال الأساسي ٢٠,١٪ و١٨,٦٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر، على التوالي. وكذلك فإن مؤشرات السيولة والربحية جيدة. وبرغم زيادة التكاليف نتيجة للتحويل في تمويل القطاع نحو الودائع لأجل والودائع الادخارية، إلا أن هامش صافي الفائدة تحسن مع قيام البنوك برفع أسعار الفائدة على المقترضين. وتتميز جودة الأصول بالقوة، مع انخفاض القروض المتعثرة إلى نحو ١,٥٪ من إجمالي القروض، مما يعكس جزئياً قوة نمو الائتمان.

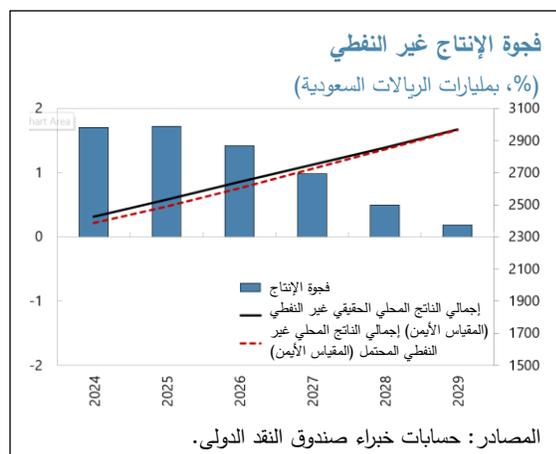
### الشكل البياني ٧ في النص: المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية



## الآفاق والمخاطر والتداعيات

١١- يرحب خبراء الصندوق بالمراجعة الأخيرة لمتطلبات التمويل المرتبطة بأهداف "رؤية السعودية ٢٠٣٠". وقد أدى ذلك إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق عن طريق تسريع بعض المشروعات والاستراتيجيات القطاعية، وكذلك تمديد بعض المبادرات. وستساهم هذه العملية الجديرة بالترحيب في التأكد من التسلسل المناسب للإنفاق بهدف الحد من مخاطر فورة النشاط الاقتصادي وضمان المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستدامة المالية. وسيكون من المهم نشر نتائج هذه العملية - وخاصة أنماط الإنفاق الجديدة، وتحديد أولويات الاستراتيجيات حتى عام ٢٠٣٠ - للمساعدة في توضيح أولويات الحكومة للمستثمرين والعامّة.

١٢- وعلى هذه الخلفية، تظل آفاق اقتصاد المملكة العربية السعودية قوية:



- **النمو غير النفطي:** في حين تشير بيانات الربع الأول من عام ٢٠٢٤ - والتي جاءت متماشية مع تقديرات خبراء الصندوق الآنية - إلى تراجع النشاط الاقتصادي غير النفطي، مع ثبات نمو الاستثمار الخاص، فمن المتوقع أن يحافظ الطلب المحلي القوي على نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (الذي يشمل الأنشطة الحكومية) عند ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٤. وسيرتفع زخم الإصلاحات غير النفطية مرة أخرى في عام ٢٠٢٥ مع انتعاش الاستثمار، خاصة من صندوق الاستثمارات العامة، الذي سيزيد استثماراته في ٢٠٢٥ من ٤٠ مليار دولار إلى ٧٠ مليار دولار سنوياً، وخلال الفترة التي ستسبق كأس الأمم الآسيوية ٢٠٢٧، ودورة الألعاب الآسيوية الشتوية ٢٠٢٩، ومعرض إكسبو العالمي ٢٠٣٠. وفي ظل السيناريو الأساسي الذي وضعه خبراء الصندوق، سيظل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في نطاق ٣,٩٪ إلى ٤,٤٪، برغم أن التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية للاستثمار يمكن أن يزيد نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى ٨٪. وإن كان ذلك سيعتمد على المضاعف (الإطار ١). ومن المتوقع أن تتسع فجوة الناتج غير النفطي بشكل طفيف حتى عام ٢٠٢٥ لكنها ستُغلق بحلول عام ٢٠٢٩ (الرسم البياني في النص) - حيث ستؤدي زيادة الإنتاجية المدفوعة بالتحول الرقمي وإصلاحات سوق العمل إلى دفع النمو غير النفطي المحتمل إلى مستوى أعلى من النمو الفعلي.

### الإطار ١- المضاغفات المالية في المملكة العربية السعودية

برغم وجود معلومات مفصلة لدى خبراء الصندوق عن كيفية تأثير تحليل الحيز المالي على الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في نهاية المطاف، إلا أن السيناريو الأساسي الذي وضعه الخبراء يفترض مسارا استثماريا أقل ومضاغفات أصغر (حوالي ٠,٣-٠,٥) مما كان متوقعا في ظل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأصلية (مع مضاغفات أقرب إلى ١).

**الإطار ١: الجدول ١- المملكة العربية السعودية: التقديرات التجريبية للمضاغفات في الأدبيات**

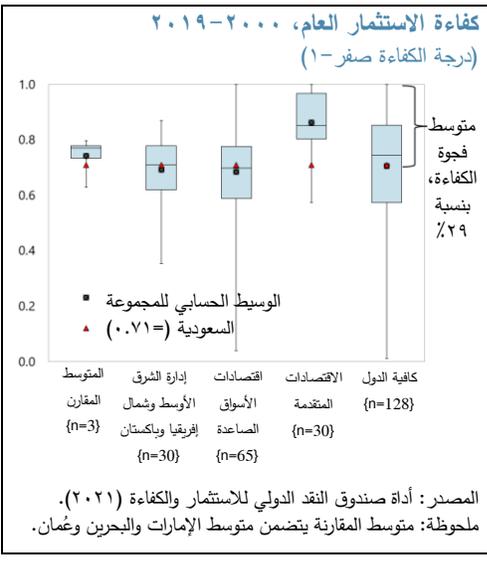
المتى المتغير الطويل	المتى القريب	المتغير المالي	الأسلوب	المتغير التابع	الفترة	المؤلف
٠,٥	٠,٢	إجمالي الفئات	المتغير	إجمالي الناتج المحلي	١٩٧٥-٢٠٠٩	Espinoza and Senhadji (2011)
١,٠	٠,٥	الفئات الرأسمالية		غير النفطى		
٠,١	٠,١	الفئات الجارية				
-	٠,١	إجمالي الفئات	المتغير	إجمالي الناتج المحلي	لا ينطبق	Espinoza et al. (2013)
٠,٨	٠,٢	الفئات الرأسمالية	المتغير	غير النفطى	١٩٨٠-٢٠١٥	صندوق النقد الدولي، (٢٠١٦)
٠,٥	٠,٣	الفئات الجارية		غير النفطى		
٠,٦	٠,٢	الفئات الرأسمالية	معايرة الاحداز	إجمالي الناتج المحلي	١٩٩٠-٢٠١٦	صندوق النقد الدولي، (٢٠١٧)
٠,٥	٠,٢	الفئات الجارية		غير النفطى		
	٠,٩ (سنتان)	إجمالي الفئات	المتغير	إجمالي الناتج المحلي	١٩٨٠-٢٠١٥	Al Abri et al (2018)
				غير النفطى		
القمة	٤ سنوات	سنتان	متغير S	إجمالي الناتج المحلي	١٩٧٠-٢٠١٥	Hemrit and Benlgha (2018)
				غير النفطى		
٠,٦	٠,٦	٠,٤	المصرفات الزراعية			
٠,٧	٠,٧	١,٠	المصرفات المصرفية			
٠,٥	٠,٨	٠,١	مصرفات الإشارات، المواصلات، والشحن، والاتصالات			
٠,٣	٠,٦	٠,١				
٠,٤	٠,١	إجمالي الفئات	متغير R	إجمالي الناتج المحلي	١٩٨٣-٢٠١٨	Al Moneef and Hasanov (2020)
٠,٥	٠,١	الفئات الرأسمالية		غير الفئطى للقطاع الخاص		
٠,٣	٠,١	الفئات الجارية				
٠,٥	٠,٣	الفئات الرأسمالية	المتغير	إجمالي الناتج المحلي	١٩٨٩-٢٠١٨	Hasanov et al. (2022)
٠,٦	٠,٢	الفئات الجارية		غير النفطى		
٠,٤	٠,٠	الفئات الرأسمالية	أسلوب الفرزاة المحدودة	إجمالي الناتج المحلي	١٩٨٠-٢٠٢٠	Al Marzouqi et al. (2023)
٠,٣	٠,٤	الفئات الجارية		غير النفطى		
٠,٣	٠,١-	الفئات الرأسمالية	أسلوب الفرزاة المحدودة	إجمالي الناتج المحلي		
٠,٣	٠,٢	الفئات الجارية		غير الفئطى للقطاع الخاص		

**الإطار ١: جدول النص ٢: المملكة العربية السعودية: منهج الفئات: التقدير النهائي لنطاق المضاغف**

التقدير	الخطوة ٣	الخطوة ٢	الخطوة ١	النتيجة
النطاق النهائي	تعديل عامل النقد	نطاق المضاغف	تعديل الدورة	المملكة العربية السعودية
(٠,٣-٠,٢)	٠,٢-	٠,٣-	٠,٦-٠,٤	٤

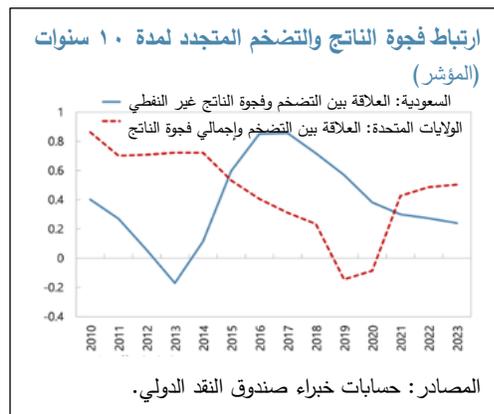
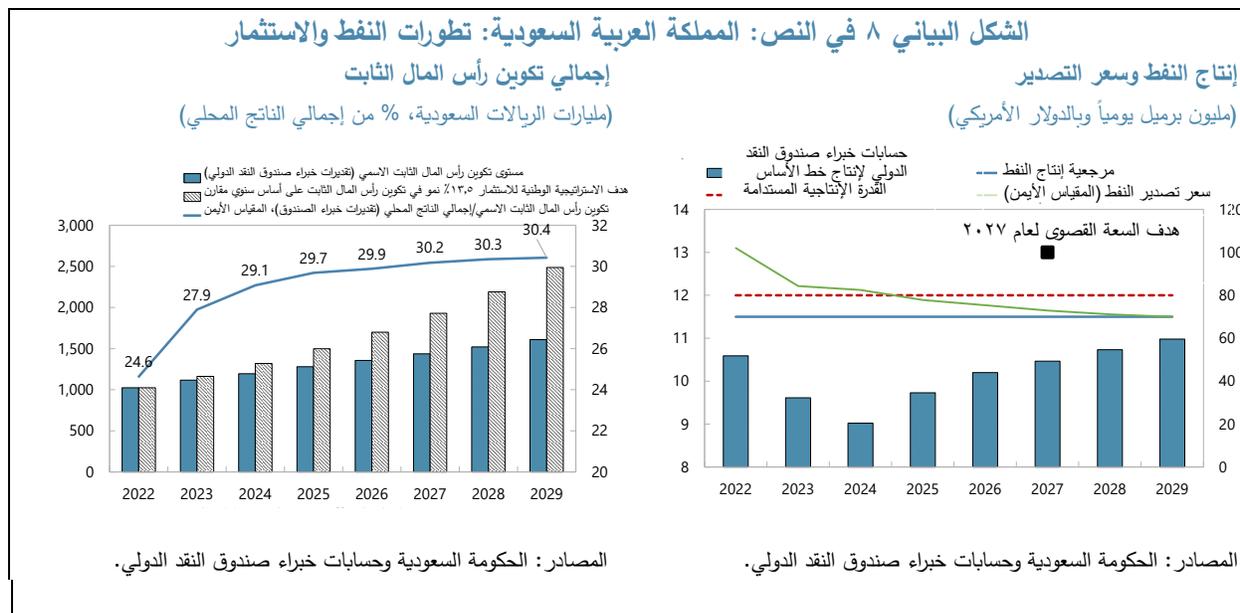
المصدر: صندوق النقد الدولي، حسابات الخبراء

ولا يزال تحليل خبراء الصندوق متمشيا مع الدراسات عن المضاغفات في المملكة العربية السعودية، حيث يبلغ متوسط مضاغفات الإنفاق الرأسمالي على النمو غير النفطى ٠,٢ على المدى القصير و ٠,٦ عند مستوى الذروة وعلى المدى الطويل. وباستخدام "منهج الفئات" (bucket approach) (دراسة Eyraud et al., 2014) لإي تقدير المضاغفات قصيرة الأجل لإجمالي الإنفاق في وقت محدد، تتراوح تقديرات خبراء الصندوق بين ٠,٢ و ٠,٣ بعد ضبط أثر الخصائص الهيكلية للاقتصاد، ونظام سعر الصرف، ومستوى الدين، والمثبتات التلقائية، وكفاءة الإنفاق العام، والعناصر الأنية (فجوة الناتج والموقف النقدي). ومع ذلك، فإن هذا المنهج الأخير لا يأخذ بعين الاعتبار سوى التأثير على إجمالي الناتج المحلي الكلي. ويشير التحليل الذي يجريه خبراء الصندوق حاليا (IMF, Korniyenko et al.)، قيد الإصدار) إلى أن مضاغف الاستثمارات المحلية لصناديق الثروة السيادية في مجلس التعاون الخليجي يبلغ نحو ٠,٤، وهو ما يتماشى مع الاستثمارات المحلية الأخرى (والتي تشير التقديرات في عينة مجلس التعاون الخليجي المستخدمة إلى أن ٤٠٪ منها يأتي من صناديق الثروة السيادية).



وهناك عدة اعتبارات يمكن أن تؤدي إلى زيادة المضاغفات. فمضاغف الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما يكون مرتفعا (أعلى من ١)، وقد يكون مضاغف بعض الاستثمارات الخضراء أعلى كذلك فيقترب من ١ (راجع دراسة Batini et al., 2021)، مما يشير إلى وجود اتجاه مساعد لمضاغفات الاستثمار الرأسمالي وإن كان ذلك سيعتمد على التغيرات في مكونات الاستثمار بمرور الوقت، لا سيما وأن الاستثمارات في صناعة الطاقة المتجددة ستكون كبيرة بينما ستتمكن المملكة العربية السعودية من جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتطبيق نموذج "الدين والاستثمار والنمو والموارد الطبيعية" (DIGNAR) على المملكة العربية السعودية، يشير كل من تقرير المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة (IMF.org) ودراسة Aligishiev and Moreau (قيد الإصدار) إلى أن سيناريو الإصلاح الكامل وتحسين كفاءة الاستثمار العام، مع التوسع الكلي في النشاط الاستثماري من شأنه أن يرفع النمو غير النفطى بمقدار ٢,٤٪، إذا كان المضاغف المالي هو ٠,١ ووفقا لهذا النموذج وسيناريو الإصلاح، فإن زيادة كفاءة الاستثمار العام بمقدار ٢٠٪ من شأنها أن ترفع مضاغف الاستثمار بنحو ٠,٢.

- ومن المتوقع أن يتسارع نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ٤,٧٪ في عام ٢٠٢٥، على افتراض بدء الإلغاء التدريجي للخفض الطوعي لإنتاج النفط، والبالغ مليون برميل يوميا، من أكتوبر ٢٠٢٤ وحتى سبتمبر ٢٠٢٥، وبمتوسط ٣,٧٪ سنويا بعد ذلك.



- وسيظل التضخم مستقرا عند حوالي ٢٪ على المدى المتوسط، مدعوماً بربط موثوق بالدولار الأمريكي، وبسياسات محلية متسقة. ومن المتوقع أن يؤدي كل من الدعم المحلي ومرونة عرض العاملين الوافدين إلى إبقاء التضخم تحت السيطرة على المدى المتوسط، والحد من تأثير فجوة الناتج غير النفطية الموجبة - والتي تُظهر ارتباطاً متراجعاً بالتضخم مع مرور الوقت.

- ومن المتوقع أن يتحول فائض الحساب الجاري إلى عجز اعتباراً من عام ٢٠٢٤ وما بعده، ليصل إلى متوسط نحو ٢,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي بين عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٩. ومن شأن انخفاض أسعار النفط، والواردات القوية المرتبطة بمشروعات الاستثمار والبنية التحتية، فضلاً عن الاستهلاك الخاص الديناميكي، أن تؤدي إلى زيادة العجز وتفاقم الوضع الخارجي على الرغم من ارتفاع الصادرات غير النفطية، وتضييق فجوة العجز في الخدمات بسبب الزيادة في عائدات السياحة. ومن المتوقع أن تزداد التدفقات المالية الداخلة - بما في ذلك زيادة الاقتراض لدعم توسيع نطاق الاستثمار - في حين يُتوقع انخفاض تراكم الأصول في الخارج.

- ومن المتوقع أن تصل الاحتياطيات الأجنبية إلى أدنى مستوياتها في عام ٢٠٢٥ وأن تبلغ حوالي ٤٨٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٩، وهو ما يمثل ١٣,٤ أشهر من الواردات، وتبلغ حوالي ١٤٤٪ حسب مقياس صندوق النقد الدولي لكفاية الاحتياطيات. وستظل عمليات حيازة الأصول الكبيرة في الخارج - بما في ذلك العمليات التي تتم من خلال صندوق الثروة السيادية - توفر هوامش وقائية إضافية ضد الصدمات المعاكسة.

## الجدول ١ في النص: المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة

تقديري	تقديري	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع
٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩
٧.٥	٠.٨-	١.٧	٤.٧	٤.١	٣.٦	٣.٥	٣.٥
٥.٣	٣.٨	٣.٥	٤.٤	٤.٣	٤.١	٣.٩	٣.٩
٢.٥	٢.٣	١.٩	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٣.٧	٣.٢	٠.١-	١.١-	١.٤-	٢.١-	٢.٥-	٢.٧-
٤٤٠.٥	٤١٧.١	٤٠٥.٢	٤٠٣.٢	٤٢٢.٥	٤٤٥.٤	٤٦٥.١	٤٨٣.٣
١٨.١	١٥.٨	١٤.١	١٣.١	١٣.٢	١٣.٤	١٣.٤	١٣.٤

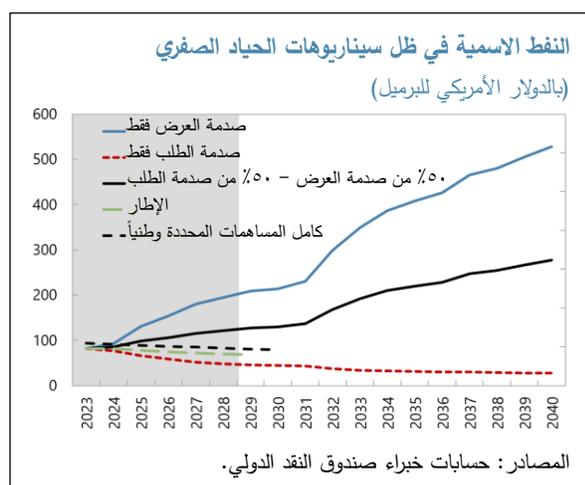
المصادر: تقديرات وتوقعات سلطات البلد، وخبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> الأشهر الاثنا عشر القادمة.

<sup>٢</sup> يشمل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية.

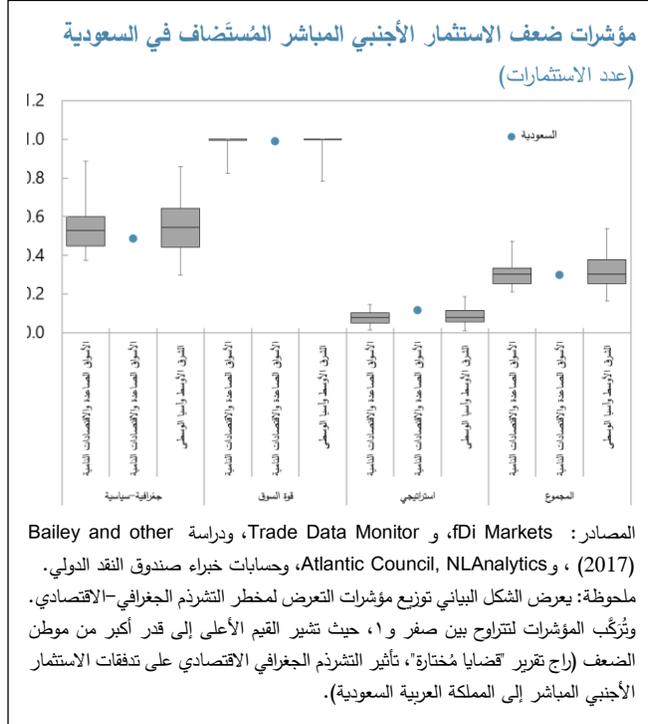
١٣- وتتسم المخاطر المحيطة بالآفاق بأنها متوازنة في ظل درجة عالية من عدم اليقين (المرفق السابع). ويمكن أن تسهم العديد من العوامل التي تتطوي على مخاطر في إحداث تقلبات في أسعار النفط أو قرارات الإنتاج، ومن بين ذلك التحولات التي قد تطرأ على النمو العالمي، وتقلبات الأسواق المالية الناجمة عن القرارات بشأن السياسة النقدية التي تتخذها المصارف المركزية المؤثرة على النظام، والأحداث الجغرافية-السياسية (ومن بينها اشتداد حدة المخاطر والصراعات في المنطقة، والتهديدات السيبرانية)، ونمو معدلات إمدادات النفط من خارج أوبك+. وعلى الجانب المحلي، يمكن أن تؤدي الضغوط الهادفة إلى تسريع وتيرة الاستثمار إلى زيادة مخاطر فورة النشاط الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وضعف رصيد الحساب الجاري، والسحب من احتياطي العملات الأجنبية. وعلى المدى المتوسط، يمكن أن تُسفر الإصلاحات والاستثمارات الناجحة عن تحقيق نمو أقوى أو في وقت أبكر من المتوقع. وعلى عكس ذلك، قد تؤدي عائدات النمو الأقل من المفترض إلى تدهور الميزانية العمومية للقطاع العام، وتعثر النشاط، وزيادة الضغوط على الميزانية لإنفاق المدخرات المتراكمة في المالية العامة.

١٤- وعدم اليقين بشأن سرعة خفض انبعاثات الكربون على المستوى العالمي يفرض مخاطر إضافية على المدى الأطول. ومن شأن التحول العالمي بعيداً عن الموارد الهيدروكربونية بشكل أسرع من المتوقع، أو بأسلوب غير مُنظم، أن يؤثر

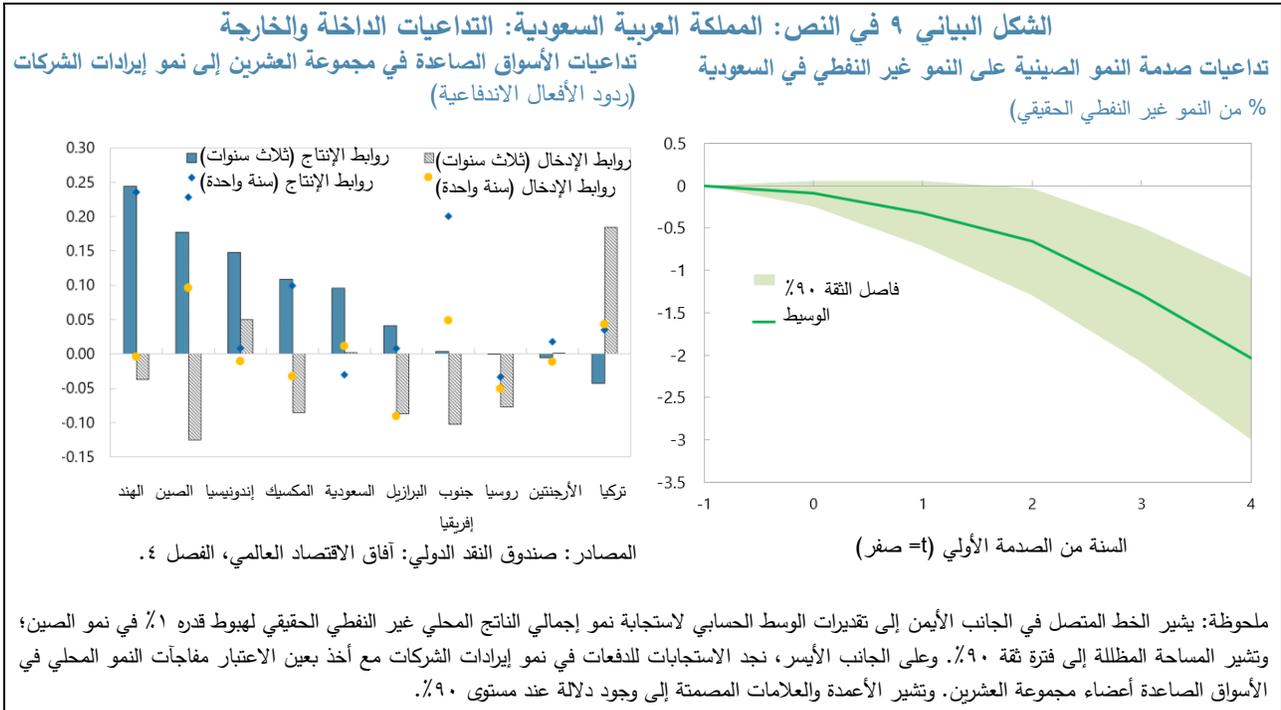


على الاحتياطات الوقائية المالية للمملكة العربية السعودية وعلى نموها. وتظل سيناريوهات التحول المتماشية مع منهج التعمق الذي أتبع خلال مشاورات المادة الرابعة الأخيرة قائمة، مما يدل على أنه حتى في ظل سيناريو تنفذ فيه كافة البلدان "مساهماتها الوطنية" (NDC)، وتنفذ المملكة العربية السعودية المساهمات المحددة وطنياً التي التزمت بموجبها بخفض الانبعاثات بمقدار ٢٧٨ مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠، يظل تأثير أسعار النفط محدوداً على الأفق الزمني ٢٠٣٠. والواقع أن المسار السعري لتحقيق هدف الانبعاثات الكربونية سوف يعتمد على كل من سياسات العرض (نقص الاستثمار في النفط) وسياسات الطلب (أي التحول الأقوى نحو الاستهلاك منخفض الكربون).

١٥- وكذلك فإن التداعيات المحتملة للتطورات الخارجية الأخيرة كثيرة. ومن الممكن أن يؤدي تزايد التشتت الجغرافي-الاقتصادي إلى تركيز التدفقات الخاصة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، بين البلدان المتحالفة من الناحية الجغرافية-السياسية، وخاصة في القطاعات الاستراتيجية. وبالرجوع إلى البيانات الجزئية حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يشير تحليل خبراء الصندوق إلى أن التعرض لمخاطر التشتت الجغرافي-الاقتصادي بوجه عام في المملكة العربية السعودية محدودا نسبيا مقارنة ببلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى (راجع التقرير بعنوان "قضايا مختارة"). ويشير تحليل انتقال التداعيات من الصين إلى المملكة العربية السعودية إلى أن انخفاض نمو الصين بنسبة ١٪ من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض النمو الحقيقي غير النفطي بنسبة ٢٪ على المدى المتوسط، في حين أن انتقال التداعيات من المملكة العربية السعودية إلى الخارج سيكون له التأثير الأقوى على آسيا.



وعلى الرغم من زيادة عدد العمالة الوافدة بنسبة ١٢٪، انخفضت التحويلات بنسبة ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٣ (وإن كانت قد شهدت زيادة بنسبة ٩٪ على أساس سنوي في الربع الرابع)، ومن المتوقع أن ترتفع في عام ٢٠٢٤، مما سيعود بالفائدة على بلدان المنطقة (خاصة مصر). ولا يزال الدعم المالي الذي تقدمه المملكة العربية السعودية للمنطقة قويا.



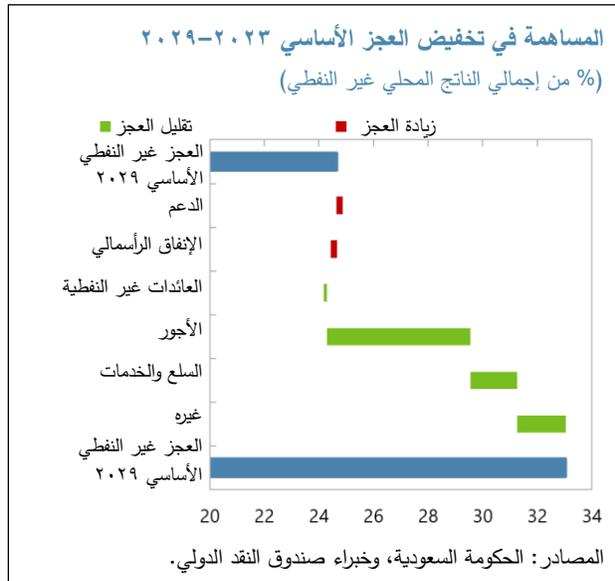
١٦- **آراء الحكومة:** أكدت الحكومة أن هدف "عملية المراجعة الشاملة"، التي ارتكزت على تقييم شامل للحيز المالي، هو دعم الاقتصاد السعودي في تعجيل وتيرة تنفيذ المشروعات المرتقبة وتمكين التنمية في القطاع الخاص، مع الحد من مخاطر فورة النشاط الاقتصادي. وأكدت الحكومة مجدداً أن أي تمديد لن يؤثر إلا على المشروعات غير المعلنة. وكذلك شددت الحكومة على أنه من السابق لأوانه الكشف عن تفاصيل العملية المتعلقة بالحيز المالي، وخيارات التمويل التي تم النظر فيها حتى عام ٢٠٣٠، وعلى الرغم من ذلك، تظل الآفاق ككل مبشرة وموجهة نحو النمو المستدام.

١٧- **آراء الحكومة:** تتوقع الحكومة أن يظل النمو غير النفطي عند ٤٪ خلال عام ٢٠٢٤، وهي واثقة من أن تنفيذ رؤية السعودية ٢٠٣٠ سيساعد في دعم النمو غير النفطي المحتمل في نطاق يتراوح بين ٤٪ و ٥٪ على المدى المتوسط. وأشارت الحكومة أيضاً إلى أن نظام سعر الصرف المربوط ساعد في إبقاء التضخم منخفضاً للغاية. وأعربت عن رأيها أن توقعات خبراء الصندوق لميزان المدفوعات غير متفائلة إلى حد كبير، حيث ترى أن الإصلاحات الجارية سوف تؤدي إلى زيادة تنويع الاقتصاد من خلال تحفيز الصادرات غير النفطية، في حين أن مبادرات رؤية السعودية ٢٠٣٠ ستعزز الإنتاج المحلي وتحد من نمو الواردات.

## سياسات النمو والاستقرار في ظل اقتصاد عالمي معرض للصدمات

١٨- ركزت المناقشات بشأن السياسات على إدارة الإيرادات النفطية الاستثنائية على نحو قابل للاستمرار، بما في ذلك تخفيف المخاطر الناجمة عن حدوث زيادة سريعة في الاستثمار والتقلبات في أسعار النفط الدولية. ومن الأولويات في هذا الشأن: (١) الحفاظ على الانضباط المالي من خلال ضبط أوضاع المالية العامة على نطاق واسع، و(٢) ضمان تحقيق الاستقرار المالي، و(٣) مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لدعم تحقيق النمو القوي والمستدام والشامل للجميع.

### ألف - سياسة المالية العامة



١٩- من المتوقع تشديد أوضاع المالية العامة بشكل مستمر على المدى المتوسط - والذي يُقاس بالتغير في العجز الأولي غير النفطي - برغم أن العجز في المالية العامة للحكومة المركزية كان أكبر مما كان متصوراً في البداية. وتشير بيانات الربع الأول من عام ٢٠٢٤ إلى تسجيل عجز مالي أكبر بسبب ارتفاع النفقات الرأسمالية وانخفاض عائدات النفط. ومن المرجح أن مسار الإنفاق الجديد متوسط المدى سيتجاوز توقعات مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣ بمتوسط يبلغ ٥,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في السنة، وسيكون ذلك علامة على الانتهاء من منهج الحيز المالي. ومع ذلك، فإن السياسات الحالية - التي تقترض غياب أي تدابير جديدة مرتبطة بالإيرادات غير النفطية - ستؤدي مع ذلك إلى تقلص العجز الأولي غير النفطي بنسبة ٨,٤٪

من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي حتى نهاية عام ٢٠٢٩ مقارنة بمستواه في عام ٢٠٢٣، مدعومة بتخفيض الإنفاق. وسيتم ذلك في الغالب من خلال الأجور (انظر أدناه)، وانخفاض الإنفاق على السلع والخدمات، وهو ما يرجع إلى أسباب من بينها

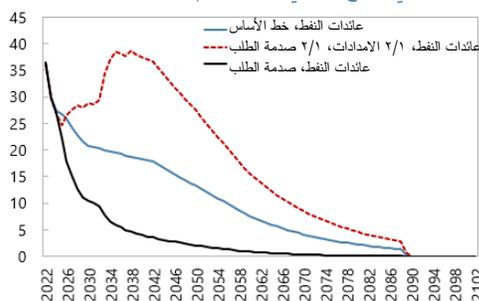
المدخرات عقب البرامج الاجتماعية التي تُنفَّذ لمرة واحدة وتم تأسيسها خلال فترة الجائحة. وسيقابل هذا التقدم في عملية الضبط انخفاض في إيرادات النفط بسبب الانخفاض المتوقع في أسعار النفط الدولية. ونتيجة لذلك، سيسجل رصيد الموازنة عجزا يبلغ في المتوسط ٣,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي كل سنة بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٩.

٢٠- وهناك حاجة إلى مزيد من الضبط المالي لتحقيق استقرار صافي نسبة الأصول المالية المملوكة للحكومة وتحقيق العدالة بين الأجيال. ويحقق موقف السياسات الحالية الذي تتخذه الحكومة بعض التصحيح المالي، لكنه لا يتسق مع هدف تحقيق العدالة بين الأجيال على النحو المحدد في فرضية الدخل الدائم المعيارية، وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى بعض التصحيح الإضافي لتحقيق هذا الهدف. وبافتراض وجود فترة انتقالية مدتها ١٥ عاما لتجنب التصحيح المفرط على المدى القريب (راجع التقرير بعنوان [المملكة العربية السعودية: قضايا مُختارة \(imf.org\)](#))، فإن ذلك سيتطلب ادخار نحو ٥٪ إضافية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي حتى نهاية عام ٢٠٢٩ - ستأتي معظمها من خلال زيادة الإيرادات في القطاع غير النفطي - إضافة إلى الإيرادات حسب ما تتصوره الحكومة، يليها ضبط لأوضاع المالية العامة بما يوازي نحو ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي حتى عام ٢٠٥٤ (الإطار ٢).

### الإطار ٢ - المملكة العربية السعودية: ركيزة المالية العامة في ظل فرضية الدخل الدائم

في البلدان الغنية بالموارد، تتمثل إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية في ضمان استعادة الأجيال القادمة من ثروة البلاد من الموارد، وكذلك الجيل (أو الأجيال) الذي يعيش خلال فترة استخراجها. ووفقا لفرضية الدخل الثابت، يتم استخدام إجمالي الثروة المالية (وهي الثروة الحالية وصافي القيمة الحالية لإيرادات النفط المستقبلية) لتمويل تدفق الإيرادات بشكل مستمر بالقيمة الحقيقية (وهو المُخَبِّذ في حالة المملكة العربية السعودية مقارنة بنصيب الفرد الحقيقي). وإذا كان الموقف المالي الحالي يختلف كثيرا عن الموقف المالي الذي تتطوي عليه الركيزة المالية طويلة الأجل، فلا بد من سد الفجوة عن طريق التصحيح المالي.

الإطار ٢: الشكل ١: المملكة العربية السعودية: إيرادات الموارد (% من إجمالي الناتج المحلي بدون موارد)

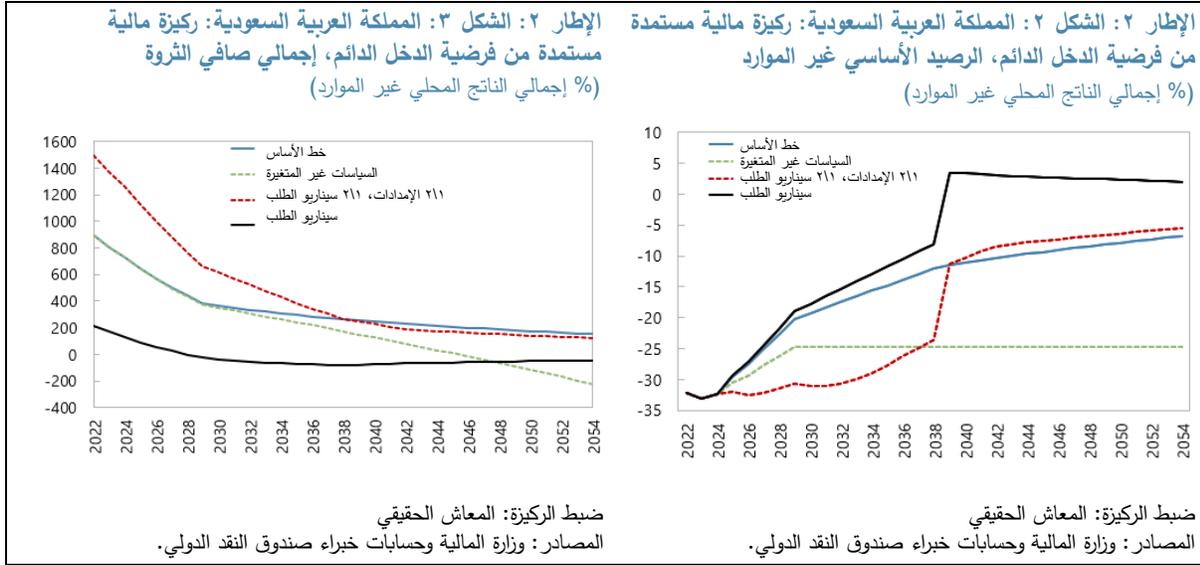


المصادر: وزارة المالية وحسابات صندوق النقد الدولي.

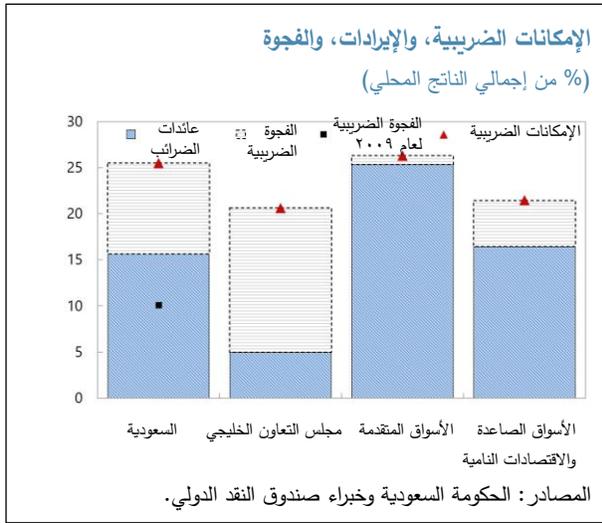
السيناريو الأساسي: عدم اليقين فيما يتعلق بفرضية الدخل الدائم يقتضي بناء تلك الفرضية على افتراضات احترازية. ولأغراض هذا التحليل، نظر خبراء الصندوق في إيرادات النفط في إطار السيناريو الأساسي مقترنا بصدمة على جانب الطلب، وسيناريو صدمة مشتركة في العرض والطلب.

الانعكاسات: بشكل عام، يبدو أن المسار المالي الأطول أجلا في المملكة العربية السعودية أكثر توسعا مما يلزم قياسا بمعايير تحقيق العدالة بين الأجيال. وتُظهر الحسابات التوضيحية التي أجراها خبراء الصندوق أن تحقيق استقرار مركز صافي الثروة بعد فترة انتقالية مدتها ١٥ عاما سوف يستلزم تصحيحا ماليا إضافيا بنحو ١٨٪ من إجمالي الناتج المحلي غير

المرتبط بالموارد خلال الفترة من ٢٠٢٤-٢٠٥٤. ومن الممكن أيضا أن تكون هناك فترة انتقالية أطول للسماح بارتفاع العجز على المدى المتوسط، لكن هذا قد يعني تصحيحا أكبر في السنوات اللاحقة. وسيكون التصحيح المطلوب أعلى في ظل سيناريو جانب الطلب وأقل كثيرا في ظل سيناريو صدمة طلب/عرض بنسبة ٥٠-٥٠.



٢١- وتظل زيادة الإيرادات غير النفطية حجر الزاوية في استراتيجية ضبط أوضاع المالية العامة: خطت المملكة العربية السعودية خطوات مهمة على طريق تعزيز عملية زيادة الإيرادات المحلية، حيث بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ١٢,٨٪ على مدى السنوات الثلاث الماضية، أي أكثر من ضعف متوسطها الذي كان أقل من ٦٪ على مدار العقد السابق. ويعكس هذا التقدم جملة من إصلاحات السياسة الضريبية، ومن ضمنها تطبيق ضريبة القيمة المضافة، إلى جانب إصلاحات الإدارة الضريبية لتعزيز الامتثال. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال الإيرادات الضريبية في المملكة العربية السعودية أقل من مستوياتها الممكنة المقدره بنسبة ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بناء على آخر تحليل أجراه خبراء الصندوق. ويتعين تسريع الجهود التي بُدلت في السنوات السابقة من خلال تطوير استراتيجية مكتملة للإيرادات على المدى المتوسط، إذ أن تحصيل الإيرادات غير النفطية هو أمر بالغ الأهمية لسد فجوات السياسات التي يتم تحديدها، ولتحقيق الأهداف المتعلقة بتنويع مصادر الدخل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال استراتيجية ذات شقين:



- **السياسة الضريبية:** في ظل طفرة البناء الحالية، هناك فرصة مناسبة لفرض ضريبة على العقارات (٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في مجموعة العشرين، وأعلى من ذلك في بعض الاقتصادات المتقدمة). وسيكون من المهم أيضاً فرض ضريبة على الدخل الشخصي، وإصلاح الضرائب على الوافدين والضرائب الانتقائية، وزيادة الضرائب على الشركات، ومعالجة الثغرات المتبقية في سياسة ضريبة القيمة المضافة (مثل منح إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة عند شراء منزل للمرة الأولى وعند إجراء معاملات عقارية). ودخول الركيزة الثانية للحد الأدنى العالمي للضريبة على الشركات متعددة الأطراف حيز التنفيذ يدعو إلى إجراء مراجعة شاملة للحوافز الضريبية الحالية - على أن تشمل تلك المراجعة "المناطق الاقتصادية الخاصة" (SEZs)، وأن يكون ذلك جزءاً من تحليل ملائم للنفقات الضريبية - لتجنب تسرب الضرائب إلى مناطق أخرى. وقد تساعد الجهود الجارية لإدخال تعديلات على أنظمة الزكاة والإجراءات الضريبية في إعادة اتساق الإطار التشريعي مع

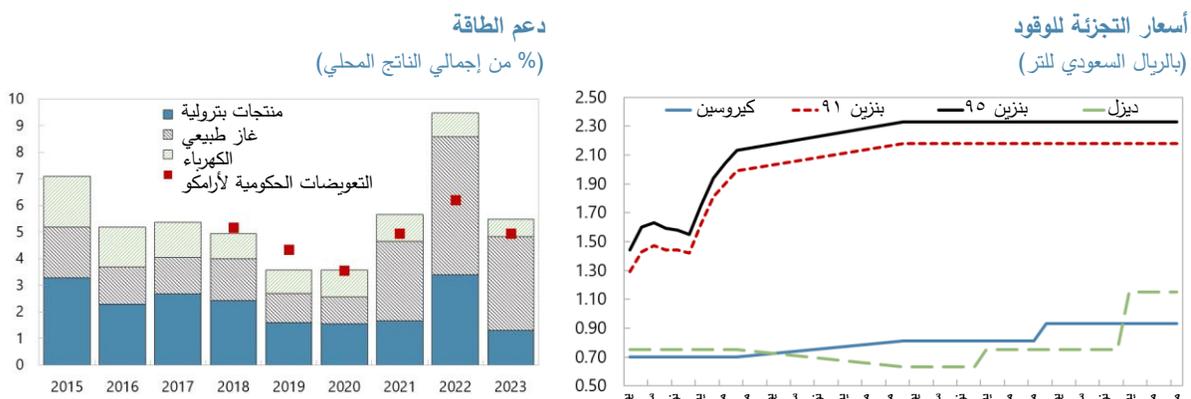
أفضل المعايير الدولية، وتسهيل الامتثال، وتحسين بيئة الأعمال. وينبغي حساب تكلفة النفقات الضريبية - بما فيها الإعفاءات الضريبية التي مُنحت مؤخرًا على المدخلات الصناعية مثل الآلات والمعدات - وإعداد تقارير عنها بشكل منتظم. ومن شأن الاستثمار في نماذج السياسة الضريبية بهدف محاكاة القرارات أن يساعد في توجيه هذه القرارات، بما فيها تلك الخاصة بالمعاملة التفضيلية في المناطق الاقتصادية الخاصة.

- **إصلاح الإدارة الضريبية:** لقد ساعد التحول الرقمي، والفواتير الإلكترونية، وإعادة اتساق الإجراءات الجمركية مع أفضل الممارسات الدولية على تعزيز عملية تحصيل الإيرادات. ومن شأن تنفيذ استراتيجية كاملة لإدارة الإيرادات - مع تقديم تفاصيل واضحة عن عدد دافعي الضرائب المسجلين، وتحصيل المتأخرات، وعمليات التدقيق - أن يساعد في زيادة الإيرادات. ويمكن تعزيز التقييم الذاتي الداخلي باستخدام "أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية" (TADAT) من خلال تقييم مُكَمَّل يُجره طرف ثالث للمساعدة في تحديد الإصلاحات ذات الأولوية في هذا المجال. وينبغي العمل على الإلغاء التدريجي للإعفاءات المؤقتة من الجزاءات الضريبية التي قُدمت عدة مرات منذ جائحة كوفيد، وتم تمديدتها مؤخرًا حتى نهاية عام ٢٠٢٤، لأنها تزيد الخطر الأخلاقي وتُضعف الامتثال.

٢٢- وترشيد الإنفاق - الذي يشكل في الوقت نفسه جزءًا من خطط الإصلاحات في ظل "رؤية السعودية ٢٠٣٠" - ينبغي أن يدعم كذلك ضبط أوضاع المالية العامة، وذلك بصفة أساسية من خلال:

- **إصلاح الدعم:** لا يزال الدعم المباشر للوقود - ويُقاس على أساس المدفوعات التعويضية لشركة أرامكو السعودية - الذي بلغ حوالي ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣، يمثل عبئًا كبيرًا على الميزانية على الرغم من انخفاضه الطفيف عام ٢٠٢٣ في أعقاب انخفاض أسعار النفط الدولية. ويجدر الترحيب بالخطوات التي اتُخذت مؤخرًا لخفض الدعم المباشر للوقود - وعلى رأسها زيادة أسعار الديزل (منتج الوقود الأكثر استفادة من الدعم) بنسبة ٥٣٪ في يناير الماضي - وينبغي تكثيفها، بما في ذلك إلغاء الحد الأقصى المفروض على أسعار البنزين، والذي يمكن زيادته تدريجياً جنباً إلى جنب مع أسعار الوقود الأخرى. وللمحد من تأثير ذلك على الفئات الأضعف، فإن توسيع نطاق البرامج الاجتماعية الموجهة لتلك الفئات مثل برنامج "الضمان الاجتماعي"، وإنشاء سجل موحد للأسر المعيشية، قد يساعد في توجيه "برنامج حساب المواطن" على نحو أفضل.

الشكل البياني ١٠ في النص: المملكة العربية السعودية: إصلاحات دعم الطاقة وأسعارها



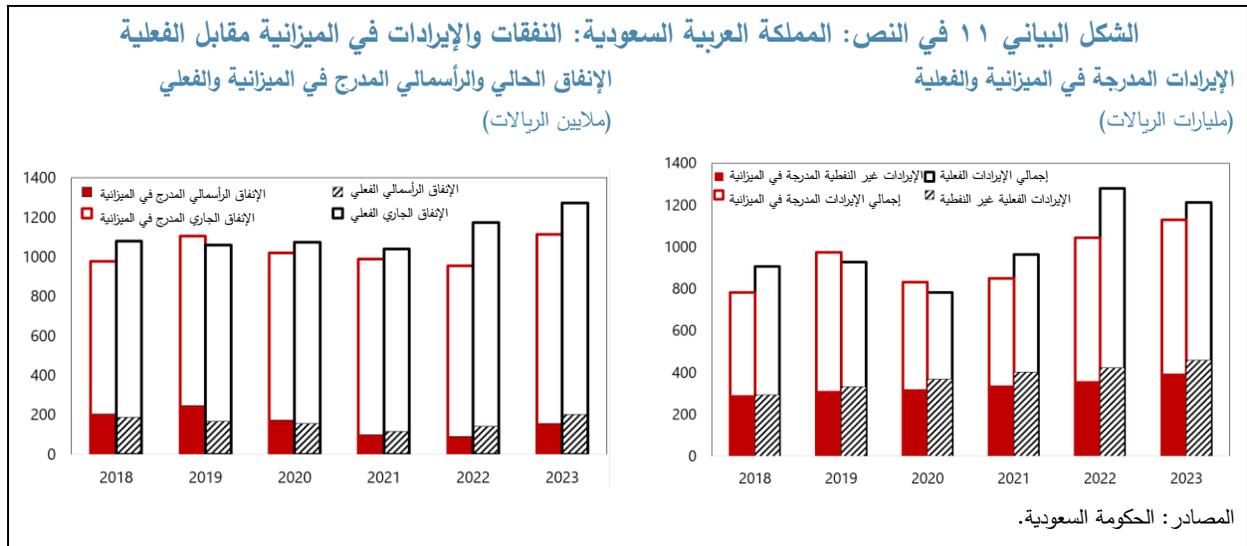
المصادر: البيانات المالية المُدققة لشركة أرامكو (منذ عام ٢٠١٩)، ودعم الوقود الأحفوري (imf.org)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

المصادر: مؤسسة CEIC وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

- **ترشيد الإنفاق:** خطط ترشيد فاتورة الأجور - التي تمثل ٢١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي و ٤١,٥٪ من إجمالي الإنفاق في عام ٢٠٢٣ - من خلال إصلاح قطاع الخدمة المدنية والتناقص الطبيعي مع تقاعد العاملين هي المحرك الرئيسي لتقييد الإنفاق على المدى المتوسط (المرفق الثامن). ومن شأن مراجعة الإنفاق الجاري أن يساعد في تحديد المجالات المحتمل تحقيق الوفرة أو تحقيق مكاسب الكفاءة فيها - بما في ذلك شراء السلع والخدمات، والبرامج الاجتماعية، خاصة بعد تفعيل السجل الاجتماعي الموحد. وفي ظل زيادة الإنفاق على المشروعات الكبيرة، فإن تقوية إطار إدارة الاستثمار العامة ستعزز الضوابط على التكاليف، وتحقق أعلى مستويات عائد نمو المشروعات ذات الأولوية. وتقييم إدارة الاستثمار العام (PIMA) الذي يجريه صندوق النقد الدولي سيمكّن الحكومة من وضع خطة عمل لتعزيز حوكمة البنية التحتية وتعزيز فعالية الاستثمار العام.

٢٣- وسيكون تعزيز مؤسسات المالية العامة ضروريا لضمان إحراز تقدم مطرد نحو تحقيق الأهداف المالية، وتمكين سياسة المالية العامة من المساهمة بفعالية في استقرار الاقتصاد الكلي. وبرغم التقدم الذي تحقق في السنوات الأخيرة، لا تزال أوجه الإنفاق في الميزانية تظهر درجة من التزامن مع تقلبات أسعار النفط، وفي الوقت نفسه، يتم تعديل بنود الإنفاق في الميزانية بانتظام. وتخفيف مخاطر مسابرة التقلبات الدورية يقتضي تعجيل وتيرة جهود تطوير مؤسسات مالية قوية من خلال التدابير التالية:

- مواصلة تعزيز عمليات إعداد الميزانية وتنفيذها: يرحب خبراء الصندوق بتحديد حدود قصوى للإنفاق ضمن عملية تقييم الحيز المالي، ويحثون الحكومة على إبقاء الإنفاق ضمن هذه الحدود القصوى، وتلبية أي احتياجات إضافية من خلال إعادة تخصيص اعتمادات الميزانية. ومن المهم أن تشمل عملية إعداد الميزانية السنوية على كل القرارات المتعلقة باعتمادات الإنفاق، بينما عمليات إعادة تخصيص الاعتمادات خلال العام تُدرج في الميزانيات التكميلية. وتكتسب التنبؤات الواقعية للإيرادات (وإن كانت احترازية) والتبويب المناسب الذي يميز بين الإنفاق الجاري والاستثماري (بالنسبة للاستراتيجيات الإقليمية والقطاعية على سبيل المثال) أهمية في توجيه السياسات الاقتصادية وتحسين الشفافية. ومن المهم أيضا تعزيز مراقبة تنفيذ الميزانية - بما في ذلك من خلال منصة "اعتماد" - والضوابط على الخصوم المستمرة لعدة سنوات.



- **تنفيذ إطار للمالية العامة متوسط الأجل (MTFF):** يجدر الترحيب بالجهود التي تبذلها الحكومة لوضع إطار للمالية العامة متوسط الأجل مدته ثلاث سنوات، لا سيما في ضوء المشروعات الكبيرة المقررة، والإصلاحات التحويلية الجارية. وفي ضوء

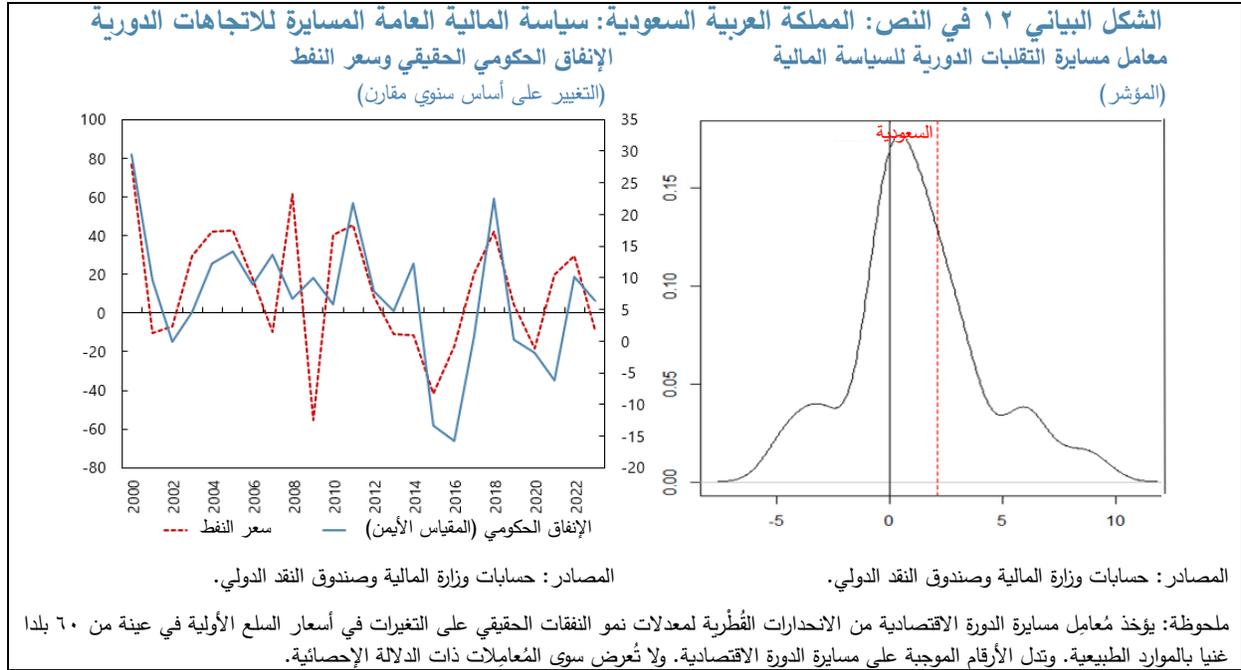
التقييم الأخير للحيز المالي، توصي البعثة الحكومة بتمديد الإطار من خلال الانتقال إلى إطار للمالية العامة متوسط الأجل مدته خمس سنوات، حتى يتسنى تحديد مبادرات الإيرادات متعددة السنوات بوضوح، وأولويات الإنفاق في ظل النظرة المستقبلية الاستشرافية، بالإضافة إلى أهداف للعجز تقوم على ركيزة مالية. ومن شأن ذلك المساعدة في تمهيد الطريق لتنفيذ إطار للميزانية متوسط الأجل، والتحول إلى وضع ميزانية تعتمد على الأداء.

• **تكوين صورة كاملة للوضع المالي:** إن المشاركة المتزايدة لصناديق حكومية متعددة وكيانات من خارج الميزانية، بما في ذلك صندوق الاستثمارات العامة (PIF) وصندوق التنمية الوطني (NDF)، في تنفيذ الإنفاق الرأسمالي، تؤدي إلى تعقيد تقييم الموقف المالي ومراقبة خطط الإنفاق. ومن شأن توسيع نطاق تغطية بيانات المالية العامة لتشمل عمليات الكيانات الممولة من خارج الميزانية من خلال إعداد حسابات الميزانية على أساس موحد أن يساعد في توجيه عملية صنع السياسات، وتدعيم المراقبة، وتعزيز الشفافية.

• **تعميق تحليل المخاطر على المالية العامة وإدارتها:** أحرزت الحكومة تقدماً جيداً في وضع إطار للمخاطر على المالية العامة ومنهجية لتقييم المخاطر، ومن المتوقع أن تتسارع الجهود الرامية إلى إنشاء إطار قوي لرصد وتحليل مخاطر المالية العامة يجمع بين أدوات التقييم النوعي والتقييم الكمي. ويتضمن تقرير مخاطر المالية العامة الداخلي - الذي يتم إعداده سنوياً وعلى أساس ربع سنوي - مناقشة المخاطر التي تواجه المالية العامة والناجمة عن الأفاق العالمية والصدمات المحلية. وينبغي توسيع نطاق هذا التقرير لضمان تغطية مخاطر القطاع العريض من الشركات المملوكة للدولة، والحيازات من الأصول الكبيرة المباشرة وغير المباشرة، ومحفظة الالتزامات المتنامية المرتبطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي نشر هذا التقرير التفصيلي إلى تحسين شفافية المالية العامة.

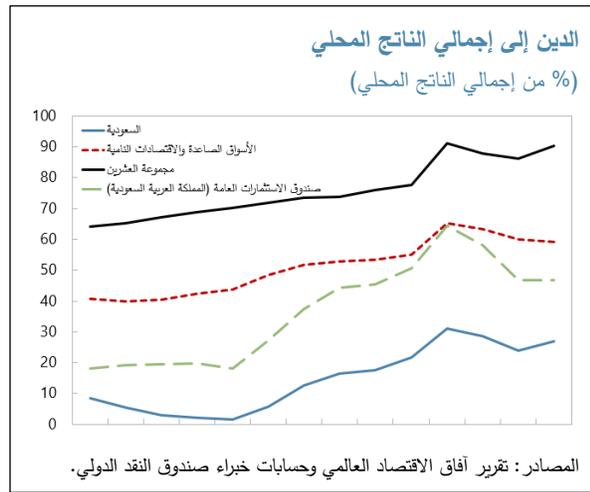
• **تعزيز إدارة النقد من خلال إنشاء "حساب الخزينة الموحد".** توجد الآن ١٨٨ جهة حكومية مسجلة في حساب الخزينة الموحد، وتم تخفيض عدد الحسابات الحكومية لدى البنوك التجارية إلى ٤٢٥١ حساباً في عام ٢٠٢٣ من حوالي ١٦ ألف حساب في عام ٢٠١٨، ورغم أن ودائع القطاع العام في الجهاز المصرفي لا تزال كبيرة. وبالنظر إلى المستقبل، تظهر الحاجة لوضع سياسة تحدد مستوى الاحتياطي النقدي الذي تعتمده الحكومة أن تبقيه في صورة أصول سائلة. ونرحب بالتنسيق المتزايد والمنظم مع البنك المركزي، وهو ما ينبغي تعزيزه من خلال عمليات مقننة من شأنها المساعدة في تعزيز فعالية إدارة السيولة.

٢٤- إن تفعيل القاعدة المالية على أساس الركيزة المالية المستمدة من فرضية الدخل الدائم من شأنه أن يساعد في تحقيق الأهداف المالية وأهداف النمو في المملكة العربية السعودية على النحو الأفضل. ويقر الخبراء باستخدام الحكومة لقاعدة مالية هيكلية تقوم على تمهيد أسعار النفط لسنوات متعددة بالقيمة الحقيقية. ولا يبدو حتى الآن أن هذه القاعدة تُعَيِّد الإنفاق أو تُحد من مساهمة سياسة المالية العامة للاتجاهات الدورية بشكل لا يزال كبيراً، حيث تتقرر الحدود القصوى سنوياً ولا ترتبط بالأهداف السابقة لإطار المالية متوسط الأجل. وتماشياً مع تحليلاتنا السابقة، نوصي بوضع قاعدة للإنفاق تدمج آلية مزدوجة تتألف من حد أقصى لنمو الإنفاق وهدف لصافي الأصول المالية للحكومة المركزية، حيث ينبغي أن يساعد ذلك على عدم الحاجة إلى إجراء تعديل أعمق في المستقبل. ويمكن أن يؤدي تكليف هيئة مؤسسية مستقلة (على غرار مجلس مالي) بمراقبة تطبيق القاعدة المالية، ورفع التقارير عن ذلك، إلى تعزيز الامتثال والشفافية.



## ٢٥- ومن المهم توخي الحرص في إدارة الديون والالتزامات الاحتمالية. فمن المتوقع أن يظل الدين العام عند ٣٥,٣٪

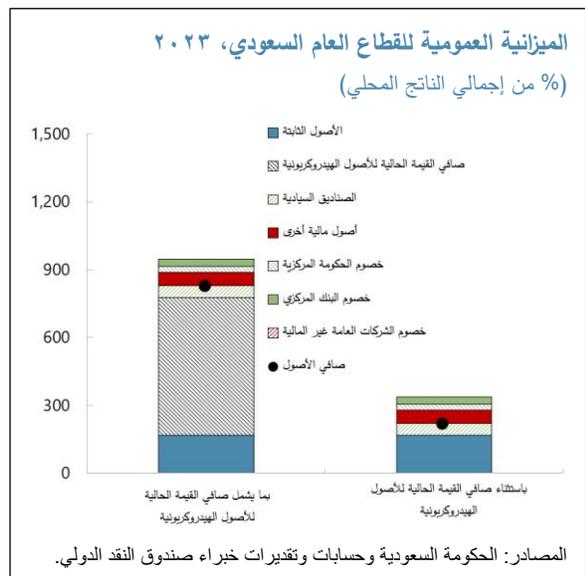
من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية عام ٢٠٢٩، وهي نسبة مواتية وأقل من مستوى الحد الأعلى للدين العام الذي حددته



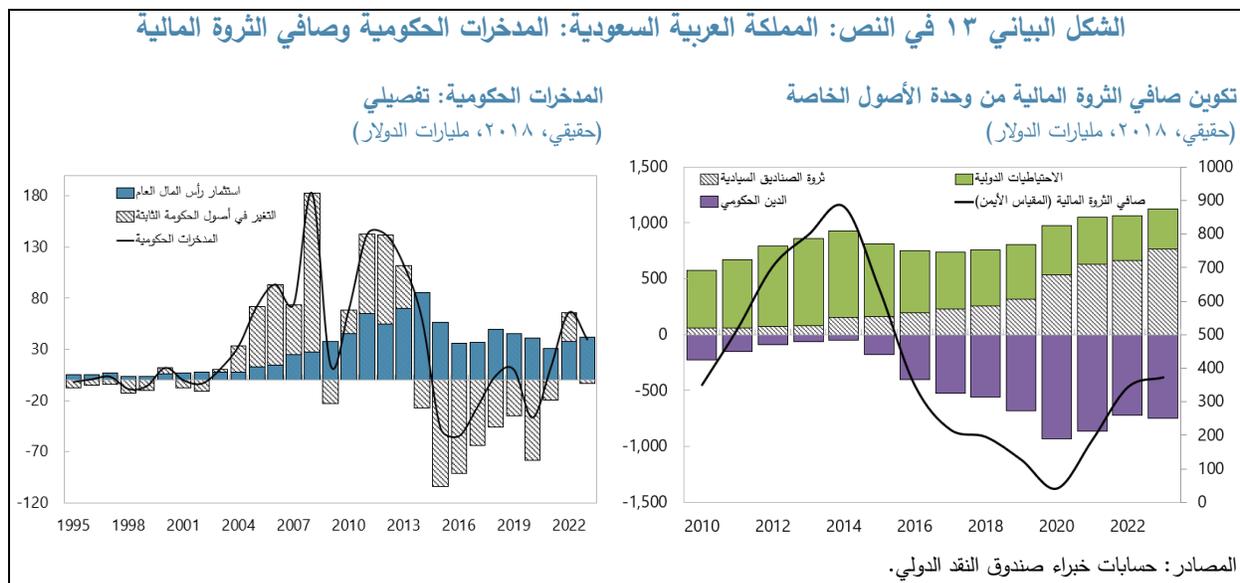
الحكومة وهو ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ظل تقييم يشير إلى أن الحيز المالي كبير وأن مخاطر الديون السيادية منخفضة (المرفق التاسع). وينبغي أن تتضمن استراتيجية إدارة الديون الحالية تحليلا مستقيضا للتكلفة والعائد، ودراسة المخاطر والالتزامات الاحتمالية بشكل مناسب، ومنها تلك المتعلقة بعدم توفير احتياجات التمويل اللازم للمشروعات الضخمة أو بتكاليف نظم إنهاء العقود المحتملة فيما يخص مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي قد تقع على عاتق الجهات المالية إن لم تتم إدارتها بالشكل الصحيح. وعلى سبيل المثال، يدرك خبراء الصندوق أن الضمانات الحكومية قد تكون أعلى من ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للشركة العقارية السعودية (٢٠

مليار ريال سعودي) حسب تقديرات عام ٢٠٢٣، مع أخذ بعين الاعتبار مبلغ تقديري إضافي يبلغ ٧٧ مليار ريال سعودي صادر عن شركة "ضمانات" لقروض الإسكان المقدمة للأسر ذوي الدخل المنخفض. ويعزز ذلك الحاجة إلى تقدير تكلفة الضمانات ونطاقها بشكل صحيح، ودمجها في ديون القطاع العام والديون المضمونة من الحكومة.

٢٦- ومن شأن وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية - وهو من توصيات صندوق النقد الدولي منذ فترة - أن يعزز كفاءة سياسة المالية العامة ويتيح صنع قرارات فعالة بشأن التكلفة فيما يتعلق بإدارة الديون واستراتيجيات الاستثمار.



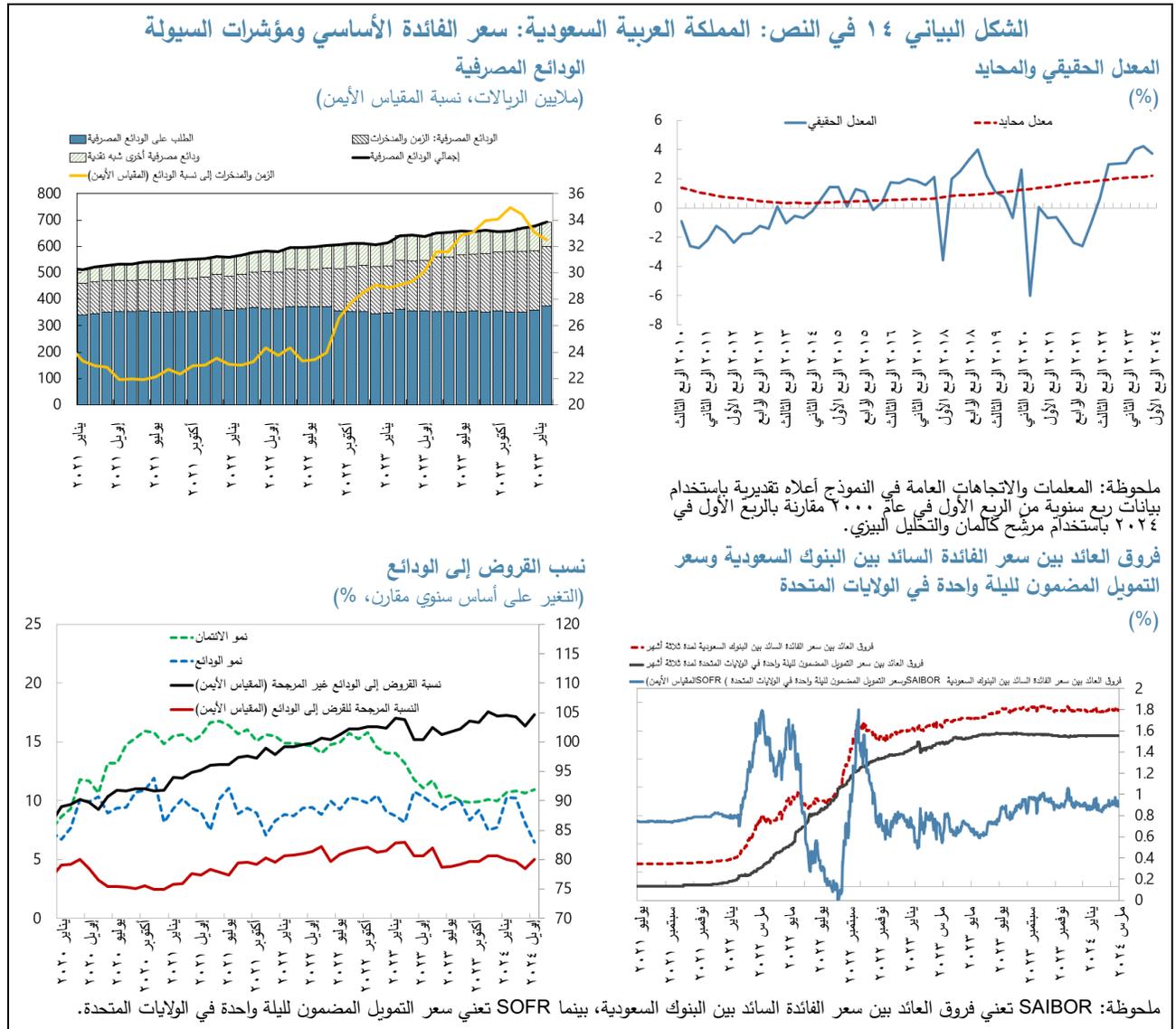
وقد وُضعت ميزانية عمومية عامة تتضمن صندوق الاستثمارات العامة والأجهزة الحكومية الأخرى المشاركة في الاستراتيجية الاستثمارية للمملكة العربية السعودية، وتغطي الأصول والخصوم المالية. وقد تم تشكيل لجنة للرقابة، وعينت وزارة المالية فريقاً فنياً مركزياً متفرغاً للعمل على مشروع إدارة الأصول والخصوم السيادية، وقد انتهت بالفعل المرحلة الأولى (والتي تشمل الأصول المالية)، ويعمل الفريق على تنفيذ المرحلة الثانية لتشمل الأصول غير المالية. على الرغم من ذلك، لم يتم إطلاق صندوق النقد الدولي على هذه الميزانية العمومية الأولية. ويشكل وضع ميزانية عمومية عامة شاملة أولى خطوات تأسيس إطار فعال لإدارة الأصول والخصوم السيادية، وهو أمر يتطلب أيضاً وضع آليات للقيام بتحديثات منتظمة، وإجراء تقييمات دقيقة، وعمليات مراقبة تعرض الميزانية العمومية للكشافات والتزامات التمويل.



٢٧- آراء الحكومة: أكدت الحكومة مجدداً أن تعزيز استدامة الأوضاع المالية يظل على رأس أولوياتها، لكنها أشارت إلى أن الحيز المالي الوفير يسمح لها بالشعور بالارتياح فيما يتعلق بالعجز، بشرط أن يكون مدفوعاً بالنفقات المولدة للنمو. وترى الحكومة أن مسار الضبط الحالي مناسب، وشددت على ضرورة توخي الدقة في تقييم أي تدابير جديدة بشأن الإيرادات أو جهود خفض دعم الطاقة، لأنها ستتطلب دراسة متأنية للانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها. وأكدت الحكومة أيضاً أن احتواء فاتورة الأجور يعتمد على منهج احترازي وشامل فيما يتعلق بعدد الموظفين وجدول الرواتب. وشددت الحكومة على التقدم غير المسبوق الذي أحرز في تحسين أطر إدارة المالية العامة، والشفافية المالية، والتواصل المؤسسي، وتوقعت أن تعكس تقارير الميزانية ربع السنوية المزيد من التقدم في هذا الشأن، كما أشارت إلى مراقبة الالتزامات الاحتمالية عن كثب، ورصد مخصصات مناسبة لها في الميزانية.

## باء - السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف

٢٨- **تراجع التوسع النقدي:** كان موقف السياسة النقدية المتشدد مناسباً حيث قام البنك المركزي برفع سعر الفائدة الأساسي من ١٪ في مطلع عام ٢٠٢٢ إلى ٦٪ حسب الوضع في الربع الأول من عام ٢٠٢٤، تماشياً مع دورة التشديد النقدي في الولايات المتحدة، مع حساب علاوة المخاطر لضمان اتساق الفروق في سعر الفائدة، ودعمًا لنظام سعر الصرف. وقد تحسنت أوضاع السيولة التي لا تزال كافية، وأمكن تجنب التقلبات في فروق أسعار الفائدة التي شهدتها الفترة الماضية، في حين أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى تحول ملحوظ في تكوين المعروض النقدي نحو الودائع لأجل والودائع الادخارية، والتي بلغت ذروتها عند ٣٤,٩٪ من إجمالي الودائع في عام ٢٠٢٣ (مرتفعة بذلك عن نسبة ٢٦٪ في عام ٢٠٢٢)، ثم استقر الوضع في الآونة الأخيرة. وتماشياً مع مشورة خبراء الصندوق، يتم الآن إيداع الودائع العامة في البنوك التجارية من خلال آلية للمزادات بدأ العمل بها عام ٢٠٢٣، حيث يعمل البنك المركزي وكيلاً للحكومة لشؤون المالية العامة. وقد عززت هذه الآلية كفاءة عمليات إيداع الودائع العامة، وضمنت تحقيق عائدات على الأموال الحكومية قائمة على السوق، وعززت استخدام الأدوات القائمة على السوق في إدارة السيولة (مثل اتفاقيات إعادة الشراء وغيرها من أدوات السياسة النقدية).



٢٩- **ويجري حالياً العمل على تعزيز سياسات إدارة السيولة:** حيث أُتخذت خطوات لزيادة تعزيز إطار إدارة السيولة لدى البنك المركزي السعودي، ويشمل ذلك تحسين النماذج الحالية للتنبؤ بالسيولة، وتدعيم الترتيبات المؤسسية للبنك مع الحكومة، وتعزيز إطار الاحتياطي الإلزامي. ويرحب خبراء الصندوق بالتزام البنك المركزي السعودي بمواصلة استخدام أساليبه القائمة على السوق (إصدار سندات البنك المركزي السعودي وعمليات إعادة الشراء/إعادة الشراء العكسي) حسب الحاجة لإدارة السيولة وضمان الانتقال الفعّال لآثار سياستها النقدية. ومن شأن وضع منحني عائد خال من المخاطر وقائم على السوق - بما في ذلك من خلال إصدار سندات الديون الحكومية بأجال استحقاق مختلفة - أن يعزز إدارة السيولة والاستقرار المالي، ويضمن انتقال آثار إجراءات السياسة النقدية بشكل فعّال إلى الاقتصاد ككل.

٣٠- **وقد أُحرز تقدم جيد في جهود وضع إطار مساعدات للسيولة الطارئة.** وبما أن نظام البنك المركزي السعودي لم يقدم سوى أساس قانوني عام لإطار مساعدات السيولة الطارئة، فإن وضع لائحة مخصصة لبرنامج مساعدات السيولة - تحدد الأهلية للحصول على الدعم في حالات الطوارئ وشروطه وأحكامه - سيساعد في تعزيز مجموعة أدوات إدارة الأزمات الخاصة بالبنك المركزي السعودي. وقد قامت الحكومة مؤخراً بصياغة هذه اللائحة، ونحثها على اعتمادها، وكذلك اعتماد الإجراءات الداخلية المرتبطة بها. وينبغي أن يتبع ذلك تفعيل إطار مساعدة السيولة الطارئة من خلال عمليات المحاكاة المنتظمة والإجراءات الداخلية التي تغطي سياسات الضمانات والتنظيم الداخلي.

٣١- **ويظل ربط العملة بالدولار الأمريكي ملائماً نظراً لهيكل الاقتصاد.** وقد وفر نظام سعر الصرف ركيزة موثوقة للسياسة النقدية، وهو مدعوم بقدر وفير من الاحتياطيات الخارجية. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تؤدي إجراءات الضبط المالي الإضافية والإصلاحات المُعززة للقدرة التنافسية إلى اقتراب المركز الخارجي من الوضع الطبيعي. ومع وجود حساب رأسمالي مفتوح ودورات اقتصادية متزامنة بشكل أكبر مع الولايات المتحدة، فمن المهم أن تستمر أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي السعودي في التحرك بما يتماشى مع سعر الفائدة الأساسي للاحتياطي الفيدرالي، مع علاوة المخاطر التي تضمن أن الفرق في أسعار الفائدة يتوافق مع نظام الربط. وينبغي مراجعة نظام ربط العملة بانتظام لضمان بقاءه ملائماً، كما أن الإصلاحات الجارية لتعميق أسواق المال ورأس المال، ولزيادة تعزيز إطار السياسة النقدية لا تزال تدعم انتهاج سياسة نقدية أكثر استقلالية في المستقبل إذا أصبح ذلك مناسباً.

٣٢- **يبحث البنك المركزي السعودي إمكانية تفعيل عملة رقمية للبنك المركزي،** وانضم عام ٢٠١٩ إلى مشروع "عابر" (Aber) مع مصرف الإمارات العربية المتحدة لاستكشاف تقنية دفاتر الحسابات الرقمية، وإلى مشروع العملة الرقمية للبنك المركزي في وقت أقرب، وهو مشروع "الجسر" العابر للحدود. ويقوم البنك المركزي أيضاً بإجراء تحليل للتكلفة والعائد من العملات الرقمية للبنوك المركزية، بالتشاور مع المصارف المحلية وفريق من خبراء صندوق النقد الدولي. وقد ركزت الاعتبارات حتى الآن على معاملات البيع بالجملة. ويدعم خبراء الصندوق المنهج الحذر الذي يتبعه البنك المركزي حيث يمر الآن بمرحلة التعرف على المتطلبات والمخاطر المعقدة التي تهدد الاستقرار النقدي والمالي فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية أو التقنية أو الجوانب الأخرى للعملات الرقمية للبنوك المركزية.

٣٣- **آراء الحكومة:** اتفقت الحكومة على أن السياسة النقدية ينبغي أن تستمر في دعم نظام الربط من خلال الحفاظ على سعر الفائدة بين البنوك بما يتماشى مع سعر الفائدة الأساسي، وأكدت مجدداً أن إيداع الودائع الحكومية عن طريق آلية المزاد ليس أداة للسياسة النقدية، ولكنه وسيلة لإعادة تدوير الأموال الفائضة في الحسابات الحكومية وإدارتها، حيث البنك المركزي هو الجهة الوحيدة التي تعمل كوكيل مالي لوزارة المالية. واتفقت الحكومة على أن الأساليب القائمة على السوق (مثل عمليات السوق

المفتوحة) تظل الأداة الأساسية لإدارة السيولة، ورحبت بالمساعدة الفنية التي قدمها الصندوق مؤخرا في مجال التنبؤ بالسيولة، وانتقلت مع رأي الخبراء بأهمية إنشاء إطار منهجي لمساعدات السيولة الطارئة.

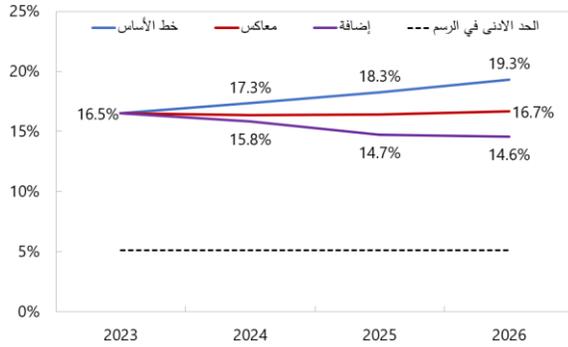
## جيم - سياسات القطاع المالي

٣٤- لا يزال القطاع المصرفي يستند إلى أساس قوي. ومع وصول إجمالي الأصول إلى ما يساوي ٩٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٢٣ - مرتفعا بذلك من ٨٨٪ في عام ٢٠١٧ - فإن القطاع المصرفي هو قطاع ديناميكي وتنافسي (الإطار ٣). وأظهرت اختبارات القدرة على تحمل ضغوط الملاءة في ظل برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠٢٤ - والتي تضمنت تأثير حدوث ركود عالمي وتقلب أسعار السلع الأولية وتأخر الاستثمار وارتفاع أسعار الفائدة - أن المصارف السعودية قادرة على الصمود في مواجهة صدمات الاقتصاد الكلي الشديدة:

- في سيناريو التطورات المعاكسة، تتخفف الملاءة بنسبة ٢,٦٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي - ويرجع ذلك في الغالب إلى ارتفاع خسائر الائتمان - مع بقاء كافة المصارف فوق الحد الأدنى التنظيمي (الشكل ١٥ في النص). وتشير تمارين الحساسية إلى صلابة المصارف في مواجهة انخفاض أسعار المساكن، وصددمات الشركات القطاعية، وتقييم محفظة الأوراق المالية بأكملها حسب سعر السوق.
- يظل الجهاز المصرفي في مجمله صلبا في ظل سيناريو بعيد الاحتمال ينطوي على ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة تكلفة التمويل الناتجة عن استمرار التحول من الودائع بدون عائد إلى الودائع ذات العائد. وعلى الرغم من ذلك، لن تتراجع سوى ثلاثة بنوك غير مؤثرة على النظام إلى دون مستوى المعدل الأدنى للعائد المقبول (بنسبة إجمالي تبلغ ٠,١٥٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي).
- تُظهِر اختبارات القدرة على تحمل ضغوط السيولة أن البنوك لديها قدرة كافية على الموازنة لإدارة ضغوط السيولة برغم أن بعض المصارف قد تواجه ضغوطا في ظل النقل الشديد للودائع، مما يشير إلى الحاجة إلى تنويع مصادر التمويل لتحسين دعم الإقراض طويل الأجل. وكذلك فإن تحليل برنامج تقييم القطاع المالي للنقل الكبير في الودائع يشير إلى تركيز التمويل بشكل كبير.
- الشركات غير المالية المدرجة في سوق الأسهم تتمتع في المتوسط بقدرة على الصمود أمام صدمات الأرباح وتكاليف الاقتراض، مع بقاء متوسط نسبة تغطية الفائدة أعلى من ١ في ظل الصدمات المجمعنة الشديدة (الشكل ١٥ في النص).

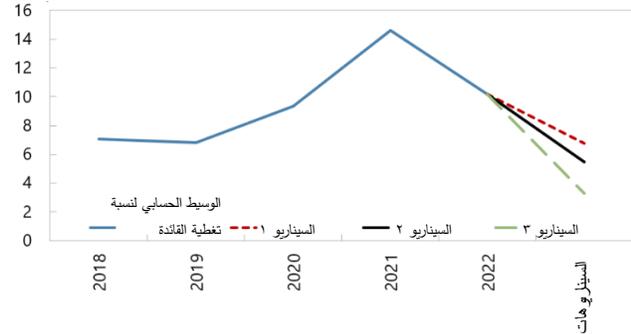
## الشكل البياني ١٥ في النص: المملكة العربية السعودية: صلاية المصارف والمؤسسات غير المصرفية أمام الصدمات

النتائج على المدى القصير: إجمالي نسبة الأسهم العادية من الفئة الأولى (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الوسيط الحسابي لنسب تغطية فائدة الشركات الوطنية المدرجة (النسبة)

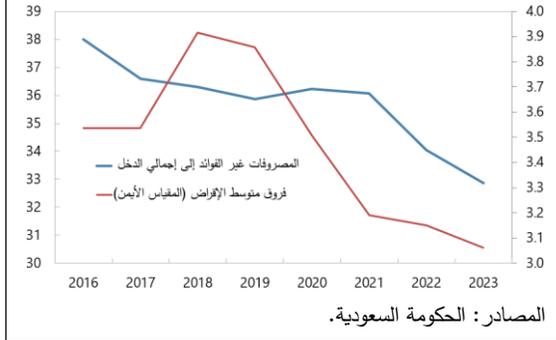


سحب. السيناريو الأساسي: بناء على عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير صندوق النقد الدولي عن مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي؛ السيناريو المعاكس: ركود عالمي مع هبوط نميته ٥٠٪ في أسعار النفط وتراجع نسبته ١٤٪ في الاستثمار الحقيقي عن السيناريو الأساسي؛ عملية إضافية: تنظر في السيناريو المعاكس مع مزيد من الارتفاع في أسعار الفائدة (ارتفاع قدره ٢١٠ نقطة أساس في ٢٠٢٤). وتظل النتائج خاضعة لقصور البيانات.

## الإطار ٣ - المملكة العربية السعودية: المنافسة في القطاع المصرفي

بشكل عام، تتمتع المملكة العربية السعودية بقطاع مصرفي تنافسي. وقياس كفاءة الوساطة المصرفية باستخدام مؤشرات الربحية والهيكلية والمنافسة المختلفة يعكس صورة جيدة. وعلى وجه الخصوص، اتجه الفرق بين أسعار الفائدة على الإقراض وعلى الودائع لدى المصارف السعودية نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة، وانخفضت أيضا تكاليف التشغيل في المصارف (الجدول ٦).

### المصرفيات من غير الفائدة مقارنة بمعدل إجمالي الدخل ومتوسط سعر الإقراض



المصادر: الحكومة السعودية.

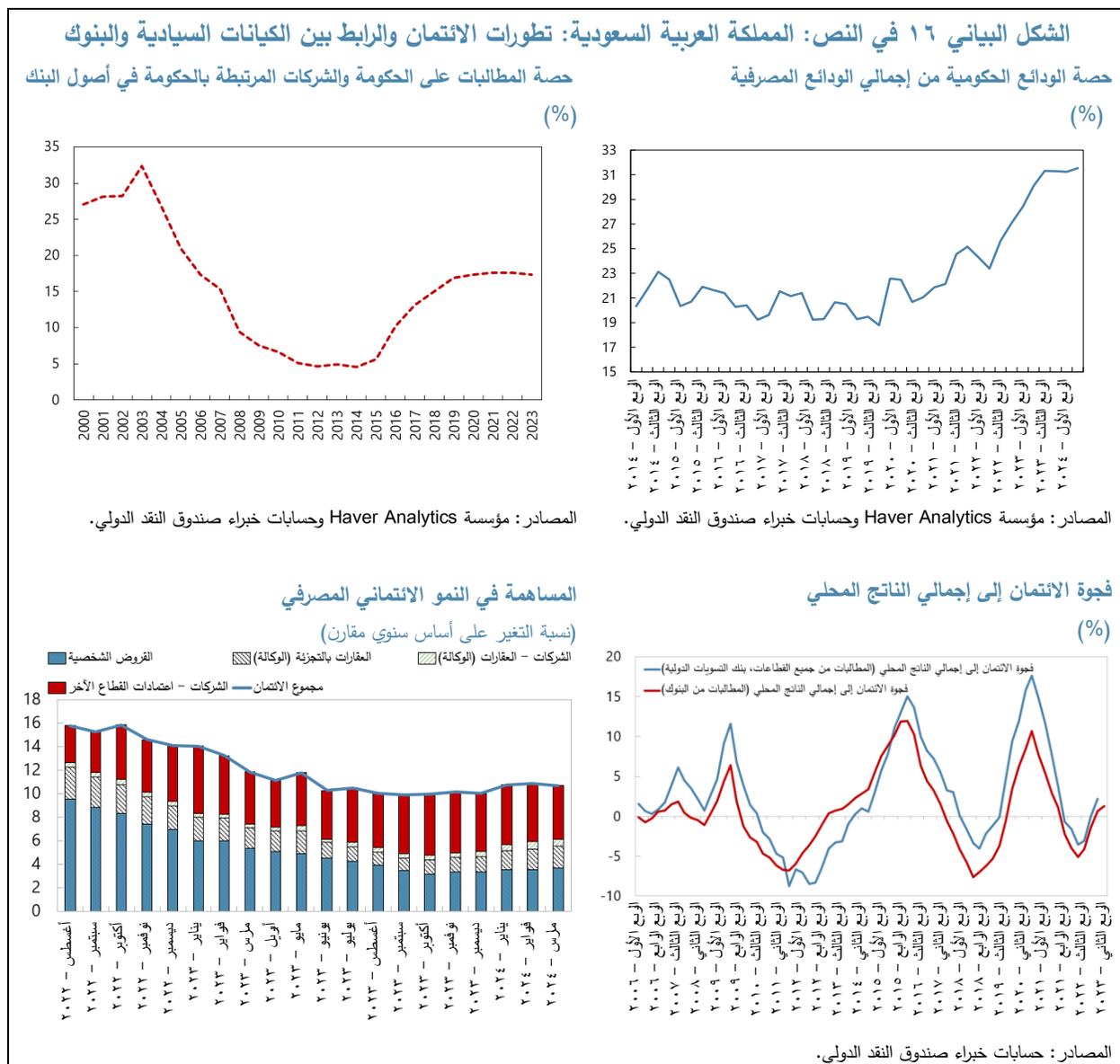
وتستثمر البنوك السعودية بشكل كبير في تطورات التكنولوجيا المالية، مما يساعدها على المنافسة بفعالية في مجالات أنشطتها التجارية. والبيئة التجريبية التنظيمية للبنك المركزي وهيئة سوق المال تدعم النظام البيئي الديناميكي للتكنولوجيا المالية. وقد تم مؤخرا ترخيص ثلاثة بنوك رقمية، والتي من شأنها أن تسهم في تحقيق الشمول المالي وتعزيز المنافسة السليمة، حيث تتسم البنوك الرقمية بسرعة الحركة والابتكار.

وتشير المؤشرات الهيكلية إلى اعتدال تركيز القطاع المصرفي، حيث يوجد ١١ بنكاً محلياً و١٧ فرعاً لبنوك أجنبية مرخصة في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى ثلاثة بنوك رقمية. وحسب الوضع في نهاية عام ٢٠٢٣، بلغ "مؤشر هيرفيندال-هيرشمان" (HHI) باستخدام بيانات الودائع المصرفية ١٥٠٢ (كان مؤشر هيرفيندال-هيرشمان قد بلغ ١٥٦٩ على أساس حساب بيانات وودائع القروض المصرفية)\*.

ويتعلق أحد الأبعاد المهمة للمنافسة في القطاع المصرفي السعودي بدور الحكومة، حيث تمتلك الحكومة حصص ملكية مباشرة أو غير مباشرة في البنوك المحلية، كما توجد صناديق حكومية كبيرة تقوم ببعض الأنشطة المماثلة لأعمال البنوك، علماً بأن طبيعة هيكل الملكية ذاته يُميّز هذه المؤسسات عن الشركات الخاصة لأنها قد لا تسعى بالضرورة إلى هدف تحقيق أقصى حد من الربح، في حين أنها تتلقى دعماً حكومياً قد يعطيها مكانة متميزة في السوق. وفي هذا الصدد، تتجلى أهمية العمل على ضمان وجود ترتيبات حوكمة قوية. وإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد البنوك الكبير، والمزايا، على وودائع الكيانات المرتبطة بالحكومة قد يثير أيضاً مخاوف بشأن التخصيص العادل والتنافسي لهذه الموارد. ومن شأن إطلاق آلية لمزادات لإيداع الودائع العامة في البنوك أن يخفف وطأة هذه المخاوف.

\*في بعض البلدان (منها الولايات المتحدة، على سبيل المثال)، تأخذ الهيئات التنظيمية في الاعتبار ثلاثة نطاقات لقيم مؤشر هيرفيندال-هيرشمان: (١) أقل من ١٠٠٠ - غير مركزة؛ (٢) من ١٠٠٠ إلى ١٨٠٠ - معتدلة التركيز، و(٣) ما يزيد على ١٨٠٠ - عالي التركيز. وتستخدم الهيئة العامة السعودية للمنافسة مؤشر هيرفيندال-هيرشمان إلى جانب معايير كمية ونوعية أخرى في تقييم المنافسة دون وضع محددات للمؤشر.

٣٥- لا تزال المخاطر النظامية على الصعيدين المالي والاقتصادي الكلي في المملكة العربية السعودية منخفضة، وإن كان يتعين توخي اليقظة المستمرة في ظل النمو الائتماني القوي وتضخم الرابط بين الكيانات السيادية والبنوك. فقد تراجع نمو الائتمان المصرفي إلى حوالي ١١٪، ومن المتوقع أن يظل عند هذا المستوى خلال عام ٢٠٢٤، مما يعكس بشكل أساسي عمليات إقراض في إطار المشروعات الكبيرة، وتمويل من مصادر الجلمة. وفيما يتعلق بالأصول، ظلت مطالبات البنوك على القطاع العام ثابتة عند حوالي ١٧٪ من إجمالي أصول البنوك منذ عام ٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، تعمقت الروابط المالية بين البنوك والقطاع الحكومي بشكل كبير، وشكلت ودائع الكيانات المرتبطة بالحكومة ٣١,٥٪ من إجمالي الودائع حسب الوضع في الربع الأول من عام ٢٠٢٤. ومن الممكن أن تؤدي زيادة الروابط في الميزانية العمومية بين المؤسسات المالية والحكومة إلى تضخيم الصدمات النظامية، وذلك بوسائل منها تقلبات أسعار النفط. والمخاطر النظامية من النظام المالي غير المصرفي منخفضة نظرا لصغر حجمها مقارنة بإجمالي أصول القطاع المالي (حصة شركات التأمين والتمويل هي ٢٪، على سبيل المثال)، ولأن صندوق التنمية الوطني (٧٪ من إجمالي الأصول) مُمول حصريا من قبل الحكومة والصناديق الخاصة بها.



٣٦- ويؤكد برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠٢٤ التقدم الجيد الذي تحقق في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي في القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، والذي سيتم تدعيمه بشكل أكبر من خلال الإصلاحات المستمرة (المرفق العاشر). ويتوقع رفع مسودة النظام المصرفي قريبا للموافقة عليه من قِبَل السلطة التشريعية، وهو ما من شأنه أن يساعد على زيادة مواءمة هذا الإطار مع مبادئ بازل الأساسية، ويشمل ذلك تعزيز استقلالية البنك المركزي السعودي وصلاحياته التشغيلية. وينبغي للبنك المركزي السعودي أن يواصل العمل بنشاط مع البنوك، وأن يبدأ في إجراء تقييمات ميدانية نوعية بشكل أكبر، في حين ينبغي معالجة الفجوات الحالية في التغطية التنظيمية (مثل مخاطر التحويل، والمخاطر القطرية، والمخاطر التشغيلية، وإدارة المخاطر، والتغطية الكاملة لانكشافات الأطراف ذات الصلة). وقد حقق البنك المركزي السعودي تقدما جيدا في وضع الإطار قانوني للتسوية بين البنوك، وينبغي له استكمال اللوائح التنفيذية الخاصة بذلك. وينبغي أن يضمن البنك المركزي التنفيذ الفعال للوائح الصادرة مؤخرا بشأن الصيرفة الإسلامية، وخاصة تلك المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة من خلال النوافذ الإسلامية.

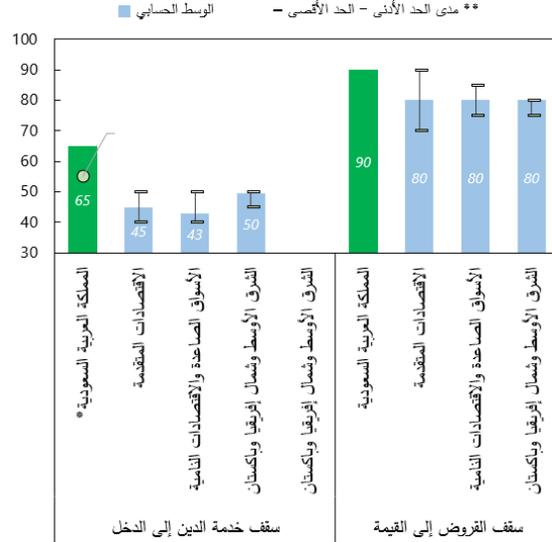
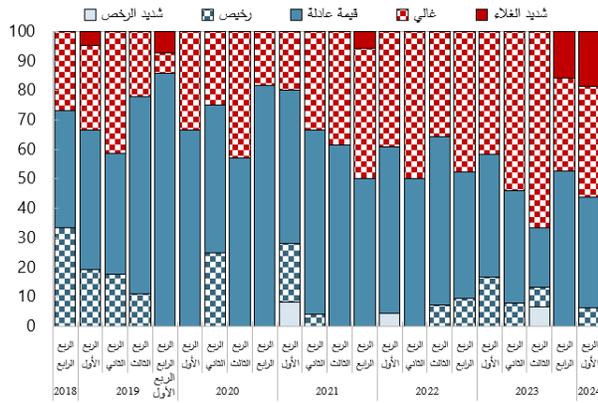
٣٧- وتظل حماية الاستقرار المالي مهمة، وذلك بوسائل منها معالجة فجوات البيانات الحالية. ويقوم البنك المركزي السعودي، بصفته أمين لجنة الاستقرار المالي، بتحديث منهجية حساب مؤشر الاستقرار المالي الوطني من خلال مواءمة هيكل المؤشر مع خريطة الترابط. ومن المهم في هذا الصدد مواصلة العمل على معالجة فجوات البيانات الحالية، بما في ذلك تحسين جمع البيانات عن قطاعي الأسر والشركات، وإنشاء إطار لرصد مدى انكشاف القطاع المالي لمشروعات البنية التحتية الضخمة. وينبغي بعد ذلك دمج هذه المعلومات في إطار مراقبة المخاطر واختبار الضغوط الخاص بالبنك المركزي، والذي سيعزز الجهود المستمرة لتطوير إطار اختبار الضغوط القائم على السيناريوهات، والذي يتماشى مع المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية لمراحل الائتمان ومخصصاته. ومن المهم أيضا أن يتم رصد تركيز التمويل.

٣٨- وينبغي استخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية لمنع المخاطر المحتملة الناجمة عن طفرة الإقراض في ظل مشروعات البنية الأساسية الضخمة، والتدابير الهادفة إلى زيادة معدل ملكية المساكن. ومن شأن البنوك ذات رأس المال الجيد، وإعانات الدعم الحكومية المختلفة، وتمويل القروض العقارية مع حق الرجوع الكامل، وسداد القروض من خلال الاستقطاع المباشر من رواتب موظفي القطاع العام، والحدود الحالية لنسبة القرض إلى القيمة (LTV) ونسبة خدمة الدين إلى الدخل (DSTI)، أن تساعد كلها على احتواء المخاطر الناجمة عن النمو السريع للإقراض العقاري. ولمواصلة الحد من المخاطر في المستقبل، هناك الآن فرصة جيدة لبناء هامش أمان رأسمالي موجب ومحاييد مضاد للتقلبات الدورية (CCyB). وإذا استمر النمو الائتماني المرتفع، أو زادت معدلاته مع استئناف تنفيذ مشروعات "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، ينبغي أن تفكر الحكومة في تشديد أدوات السلامة الاحترازية الكلية الحالية، ومنها الحدود القصوى لنسبة القرض إلى القيمة ونسبة خدمة الدين إلى الدخل (وهي مرتفعة نسبيا مقارنة بالمستويات الدولية)، والمبادئ التوجيهية لنسبة القروض إلى الودائع (والتي يُخفض وزنها لتمويل الجملة)، و/أو تقليل الاعتماد على مصادر التمويل من غير الودائع. هذا كما أن معالجة الثغرات الحالية في أسعار المساكن، وإعداد مؤشر جدير بالثقة لأسعار المساكن، مطلبان ضروريان كذلك لتحري الدقة في رصد بوادر فورة النشاط الاقتصادي أو تدهور السوق.

الشكل البياني ١٧ في النص: المملكة العربية السعودية: تقييم السوق والتدابير الاحترازية القائمة على المقترض

نظرة على مستويات تقييم السوق الحالية

مقارنة الفجوات في خدمة الدين إلى الدخل، والقروض إلى القيمة (%)

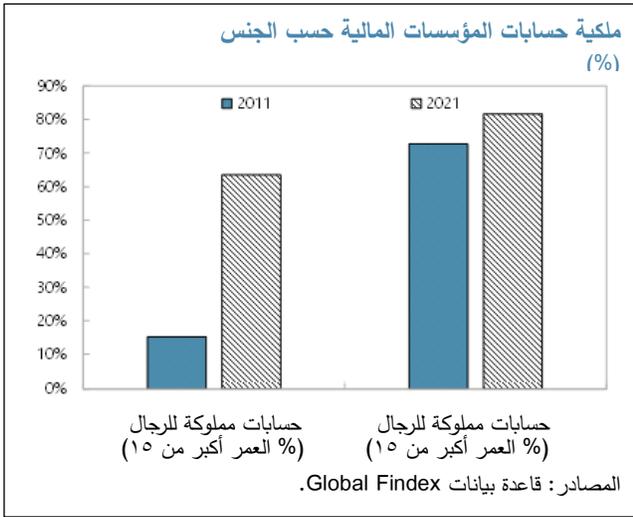


المصادر: Royal Institution of Chartered Surveyors.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي الاحترازية الكلية.  
\* تصل حدود خدمة الدين إلى الدخل في المملكة العربية السعودية ٦٥٪ من الدخل في وجود الدعم لقروض الرهن العقاري و٥٥٪ من الدخل في غياب الدعم.  
\*\* يشير الحد الأدنى إلى الوسط الحسابي للحد الأدنى لنطاق البلدان، بينما يشير الحد الأقصى إلى الوسط الحسابي للحد الأقصى لنطاق البلدان.

٣٩- وقد زاد الشمول المالي بشكل كبير خلال العقد الماضي على الرغم من استمرار بعض الفجوات (الجدول ٦). ففي

عام ٢٠٢١، كان نحو ٧٤٪ من البالغين يملكون حسابات في مؤسسات مالية (بما في ذلك حسابات الأموال المتقلة)، مقارنة



المصادر: قاعدة بيانات Global Findex.

بنسبة ٤٦٪ في عام ٢٠١١. وبلغت نسبة الإناث اللاتي يملكن حسابات مصرفية ٦٣٪ مقارنة بنسبة ٨٢٪ من الذكور، وهو تحسن كبير في معالجة الفجوة بين الجنسين منذ عام ٢٠١١ عندما كانت هذه النسب ١٥٪ و٧٣٪ على التوالي. وبرغم هذا التقدم البارز، إلا أن سرعة اعتماد الاستراتيجية الوطنية للبنك المركزي السعودي وتنفيذها في إطار برنامج تطوير القطاع المالي ستكون مهمة لمواصلة تعزيز الشمول المالي والتوعية المالية، لا سيما للفئات التي لا تحصل على ما يكفي من هذه الخدمات.

٤٠- وينبغي أن يواصل البنك المركزي السعودي بذل

الجهود لتعزيز فعالية الرقابة على أنشطة مكافحة غسل

الأموال وتمويل الإرهاب. وقد أُدخِلت تحسينات في الفترة

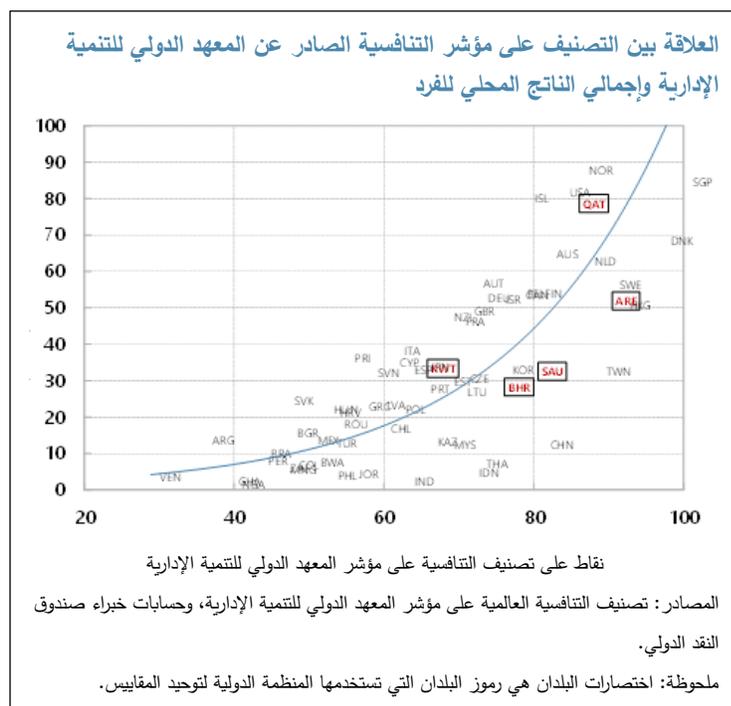
الأخيرة لأتمتة مصفوفة تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز دقة البيانات المتعلقة بالمخاطر التي يتم جمعها من الجهات المُبلّغة والتحقق من صحتها وتحليلها، بما فيها البيانات من شركات التكنولوجيا المالية. ومع توسع القطاع المالي وتنوعه، ينبغي أن يستمر تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في رصد المخاطر المتطورة، وإعطاء الوزن المناسب لأنشطة المالية التي يحتمل أن تنطوي على مخاطر أعلى. ومن شأن إجراء عمليات التفتيش الموجهة بناء على تدابير العناية الواجبة الرئيسية (والتي زادت بالفعل في عام ٢٠٢٣)، وفرض العقوبات على عدم الامتثال، أن يزيدا من تعزيز فعالية التنفيذ.

٤١- **آراء الحكومة:** أشارت الحكومة إلى قوة القطاع المصرفي، وهو ما أقرته اختبارات القدر على تحمل الضغوط التي أجريت من خلال برنامج تقييم القطاع المالي، وإلى أداء القطاع الذي يفوق بكثير متطلبات بازل (الملاءة المالية، ورصد المخصصات، والسيولة). واتفقت مع الرأي القائل بأهمية اعتماد النظام المصرفي الجديد دون تأخير وضرورة استكمال جهود الإصلاح الجارية لتعزيز شبكات الأمان المالي. وأكدت الحكومة أنه سيتم تنفيذ التوصيات عندما يصبح النظام المصرفي المُحدَّث ساري المفعول، بما في ذلك التوصيات الخاصة بتحسين عملية استخراج ترخيص، أو تعزيز اللوائح المتعلقة بنقل الملكية الكبيرة، إضافة إلى صياغة نصوص واضحة حول كافة الصلاحيات اللازمة للرقابة المصرفية الفعالة. وأعربت الحكومة عن تقديرها للعديد من التوصيات الخاصة بتحسين اللوائح المتعلقة بالأطراف ذات الصلة، لكنها أعربت عن عدم ارتياحها لأن برنامج تقييم القطاع المالي لم يقر بشكل كافٍ بالتقدم الكبير الذي أُحرز في تطوير هذا الإطار منذ برنامج تقييم القطاع المالي السابق في عام ٢٠١٧. وأشارت الحكومة إلى أنها تراقب تطورات الرابط بين الكيانات السيادية والبنوك، بما في ذلك من خلال أنشطة صندوق الاستثمارات العامة والمشروعات الضخمة. وأكدت أنها تتعامل مع الرقابة المصرفية من خلال مبادئ بازل الأساسية، ويكمل ذلك اللوائح الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

٤٢- **آراء الحكومة:** أكدت الحكومة أن تقييم المخاطر الناجمة عن الإقراض العقاري يجري بشكل مناسب على أيدي مُقيمين معتمدين. وتعمل الحكومة على إعداد مؤشر جديد لأسعار المساكن من خلال الهيئة العامة للإحصاء، وهو من شأنه أن يساعد في معالجة بعض فجوات البيانات الحالية. واتفقت الحكومة على أنه يمكن النظر في تشديد أدوات السلامة الاحترازية الكلية - ومنها حدود نسبة القرض إلى القيمة ونسبة خدمة الدين إلى الدخل - إذا حدثت زيادة سريعة في الائتمان (بما في ذلك القروض العقارية). وأكدت ضرورة إجراء تقييم أولي قبل بناء هامش أمان رأسمالي موجب ومحايد مضاد للتقلبات الدورية.

## دال - الإصلاحات الهيكلية

٤٣- هناك تقدم في تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز قدرة المملكة العربية السعودية على جذب الاستثمار الأجنبي، حيث تقدمت المملكة العربية السعودية ١٦ درجة في تصنيف التنافسية الصادر عن "المعهد الدولي للتنمية الإدارية"

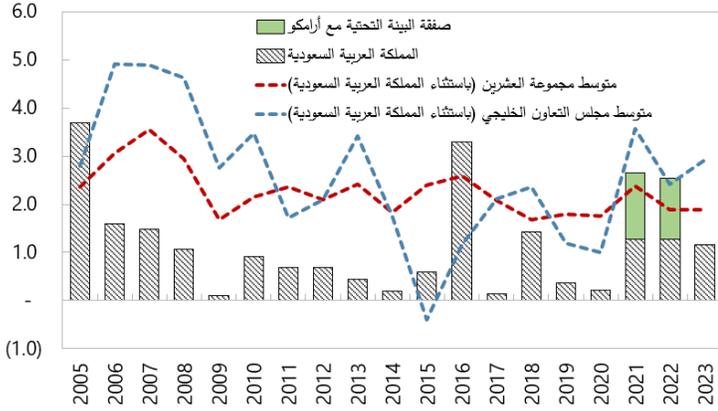


(IMD) على مدار الثلاث سنوات الماضية، لتصل إلى المركز ١٦ عالميا في عام ٢٠٢٤، بينما كشف استبيان AT Kearney أن ٥٠٪ من المجيبين على الاستبيان كانوا "أكثر تفاؤلا" بشأن الاستثمار في المملكة. وارتفع عدد تراخيص الاستثمارات الأجنبية الصادرة إلى مستوى قياسي، حيث تضاعف تقريبا مقارنة بالمستوى الذي كان عليه في عام ٢٠٢٢. ويجري الآن تنفيذ برنامج المقرات الإقليمية، مما دفع ٣٣٠ شركة إلى التقدم للحصول على تراخيص لإنشاء مقرها الإقليمي في المملكة. وبرغم ذلك، بلغ متوسط إجمالي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر ٢,١٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي - وهي التدفقات التي ارتبطت تاريخيا بتقلبات أسعار النفط، وأصبحت تأتي بشكل متزايد من القطاعات الاستراتيجية، وقطاعات غير

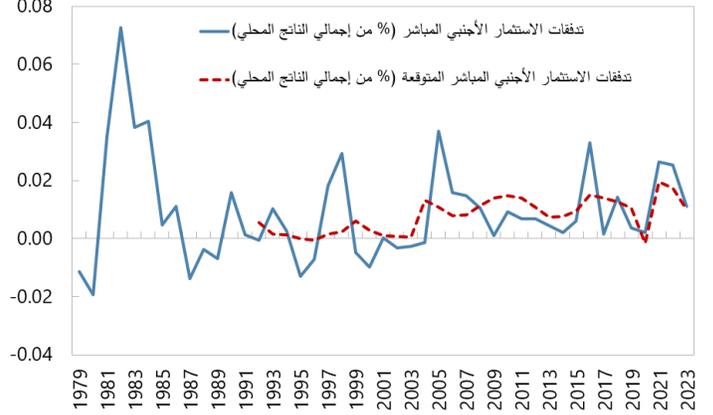
الطاقة، ومن آسيا - (ويمثل ذلك نحو ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي بعد استبعاد معاملات البنية التحتية الخاصة بشركة أرامكو)، وهو أقل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النظيرة، وأقل بكثير من هدف عام ٢٠٣٠، حتى بعد التعديل بالرفع بعد اتباع الإطار المنهجي الجديد (الإطار ٤). واتساقاً مع الاتجاه السائد في البلدان النظيرة في المنطقة، ظل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في حالة تراجع منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي (التقرير بعنوان قضايا مختارة).

### الشكل البياني ١٨ في النص: المملكة العربية السعودية: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي  
(% من إجمالي الناتج المحلي)



تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الفعلية والمتوقعة  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

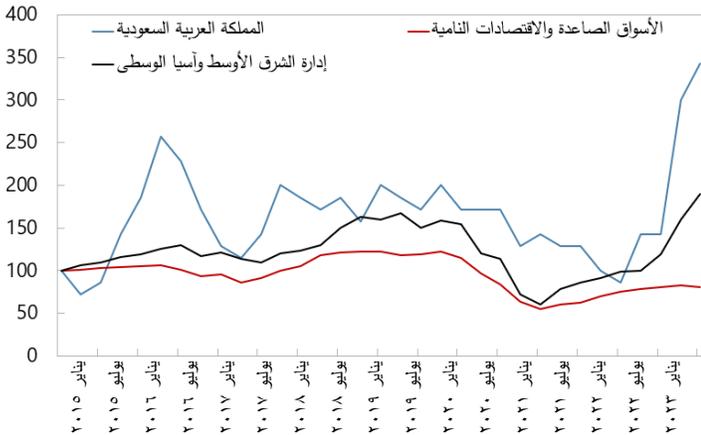


المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وبيانات السلطات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: يتم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه صافي الخصوم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

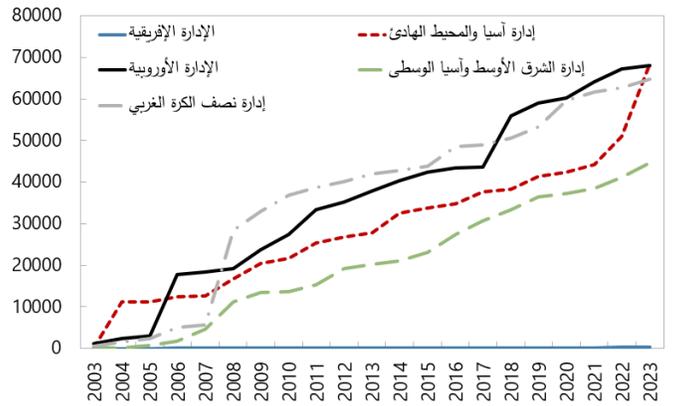
### الاستثمار الأجنبي المباشر الاستراتيجي، المملكة العربية السعودية ونظرائها

(عدد الاستثمارات، بعد التطبيع الربع الأول من عام ٢٠١٥ = ١٠٠)



### تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية حسب المنطقة

(ملايين الدولارات الأمريكية)



المصادر: fDi Markets، وAtlantic Council، وNL Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

المصادر: أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُستخلص القيم المفترضة للاستثمار الأجنبي المباشر من نموذج المربعات الصغرى العادية باستخدام المتغيرات التفسيرية: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (t)، والنظف (t)، ومؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار (t)، والولايات المتحدة لعشر سنوات (t)، والدين/إجمالي الناتج المحلي (t-1)، ورصيد المالية العامة/إجمالي الناتج المحلي (t-1)، والحساب الجاري/إجمالي الناتج المحلي (t-1). والمتغير الوحيد ذو الدلالة هو أسعار النفط.

#### الإطار ٤ - المملكة العربية السعودية: منهجية جديدة لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

كان البنك المركزي السعودي ينشر إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل قبل عام ٢٠٢٤ بناء على البيانات التاريخية التي كانت تقدمها الهيئة العامة للاستثمار (التي أصبحت وزارة الاستثمار منذ عام ٢٠٢٠) وفرضيات مختلفة. ومن خلال التعاون بين وزارة الاستثمار والهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي، وبدعم من المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي، أصدرت كل من الهيئة العامة للإحصاء ووزارة الاستثمار في يناير ٢٠٢٤ مجموعة بيانات مفصلة عن الاستثمار الأجنبي المباشر بناء على منهجية معززة.

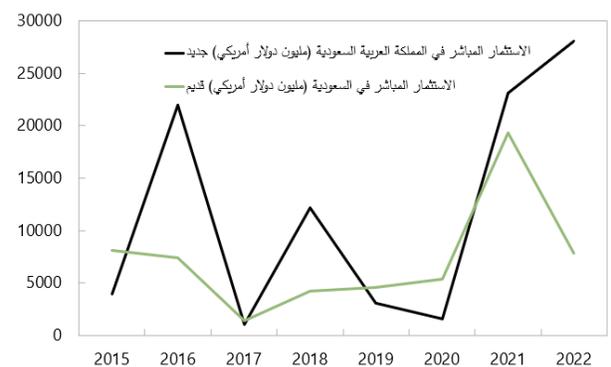
• **مصادر البيانات الموسعة:** تستند إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الجديدة إلى تحليل القوائم المالية الخاصة بالشركات، التي تم الحصول عليها من مصادر متعددة: (١) قاعدة بيانات وزارة الاستثمار التي تضم كافة الشركات الحاصلة على تراخيص للاستثمار الأجنبي، و(٢) سوق الأسهم السعودية (تداول) التي توفر قوائم مالية عن الشركات المدرجة في السوق، و(٣) الاستثمارات العقارية المملوكة لغير المقيمين (وزارة العدل)، و(٤) قاعدة بيانات وزارة التجارة التي تغطي تفاصيل الشركات الخليجية، و(٥) وقواعد البيانات الدولية ومواقع الشركات على شبكة الإنترنت. ولتجنب حساب الشركات الفرعية بشكل مزدوج، استُخدمت القوائم المالية الخاصة بالشركات المستقلة فقط، ولم تُحسب القوائم المالية للشركات الموحدة.

• **المنهجية المعززة:** يؤيد خبراء صندوق النقد بشكل كامل المنهجية الجديدة التي تتسق مع أفضل الممارسات الدولية ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي، مثل حالات الاستثمار العكسي، وأنواع الاستثمار الأجنبي (ومنها على سبيل المثال، الاستثمارات المباشرة، والمحافظ الاستثمارية، والاستثمارات الأخرى)، ومعايير الإقامة، إلخ. ويتم تقدير بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المدرجة في السوق المالية على أساس أسعارها السوقية المتداولة في سوق الأسهم السعودية "تداول"، في حين تُحسب بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات غير المدرجة في السوق المالية على أساس أموالها بالقيمة الدفترية. وقد أدخلت بعض التعديلات في بيانات ميزان المدفوعات خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٢٢ نتيجة تعديل سلسلة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.

• **مقارنة بين إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر القديمة والجديدة:** ارتفع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة الجديدة بنسبة ٦٢٪ عن الإحصاءات القديمة لإجمالي الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢٢، بما في ذلك الارتفاع الذي شوهد خلال الفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٢ والذي يعكس إحدى صفقات البنية التحتية الكبرى التي أبرمتها شركة أرامكو. ومن ناحية أخرى، خُفِضت بيانات أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر. وتقدم السلسلة الجديدة بيانات أكثر تفصيلاً عن تدفقات الأنشطة القطاعية، وبلدان الإقامة، والمناطق الإدارية.\* ومن المتوقع أن توفر السلسلة الجديدة إرشادات تقوم على البيانات بشكل أكبر للمساعدة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات.

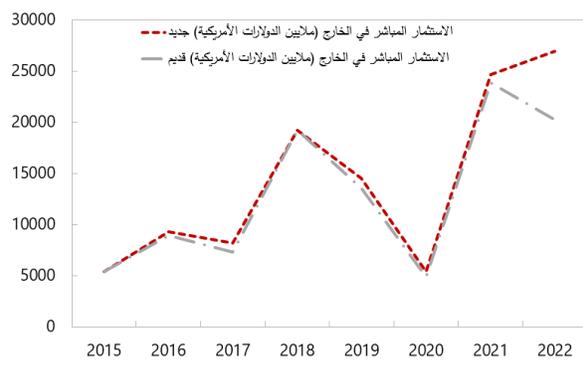
ملحوظة: \* لا تحتوي إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنشرها الهيئة العامة للإحصاء على تقسيم حسب المناطق، لكن بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنشرها وزارة الاستثمار تتضمن هذا التقسيم.

الإطار ٤: الشكل البياني ٢: تدفقات الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية (ملايين الدولارات الأمريكية)



المصادر: الهيئة العامة للإحصاء وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

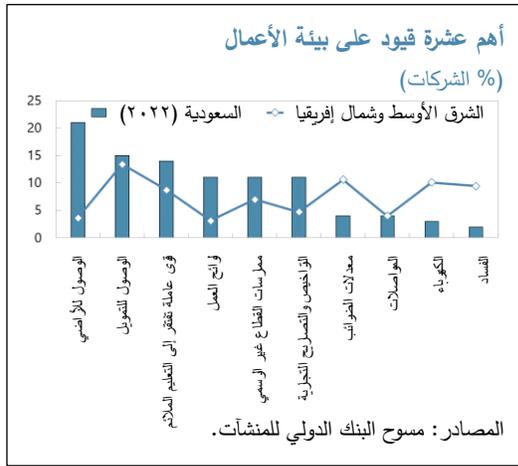
الإطار ٤: الشكل البياني ١: تدفقات الاستثمار المباشر في الخارج (ملايين الدولارات الأمريكية)



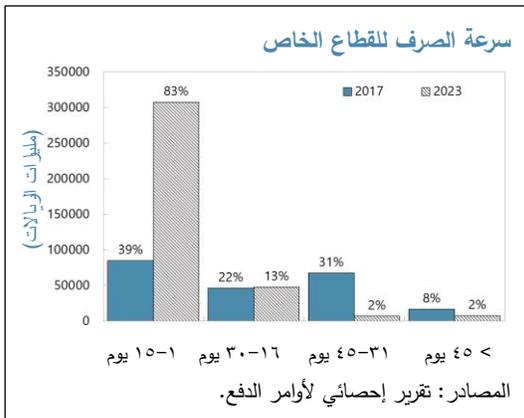
المصادر: حسابات الهيئة العامة للإحصاء وخبراء صندوق النقد الدولي.

٤٤- ويستند نجاح "رؤية السعودية ٢٠٣٠" إلى استمرار جهود تنويع النشاط الاقتصادي، وتنفيذ الإصلاحات بشكل فعال، والقدرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية. وتعزيز تنمية القطاع الخاص يقتضي توفير مزيد من الوضوح للمستثمرين، والتخلص من العوائق المتبقية التي تم تحديدها، بما فيها تلك الموجودة في البيئة التنظيمية وبيئة الأعمال. وبشكل كل من تخفيض التكاليف وزيادة كفاءة الاستثمار، وتسهيل دخول الأجانب، وإصلاح سوق العمل المجزأة، ودعم التحول الرقمي، وتعزيز الحوكمة، وأولويات مهمة وضرورية للإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز جهود تنويع النشاط الاقتصادي والنمو. وسيكون من المهم أيضا وضع إطار لتقييم الأثر التنظيمي لتسترشد به برامج الإصلاح. وسيكون من الضروري الاستمرار في الحفاظ على زخم الإصلاح - بغض النظر عن تحركات أسعار النفط الدولية.

٤٥- ويجدر الترحيب بالجهود المتميزة التي بُذلت لإصلاح بيئة الأعمال وإزالة العقبات التنظيمية وينبغي الحث على تسريعها. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:



• التشريعات وتطبيقها بفعالية: من المتوقع أن ينتج عن تطبيق "نظام المعاملات المدنية الجديد" المعتمد في شهر يناير ٢٠٢٤ قدر أكبر من اليقين والقدرة على التنبؤ والموثوقية في إنفاذ العقود (ويشمل ذلك قطاع البناء والتوظيف)، والمعاملات المالية، وحقوق الملكية، وتسوية النزاعات. وسوف تعزز قدرة المستثمرين على التنبؤ من خلال الاعتماد المرتقب لنظام الاستثمار، والذي سيقدم فرصا متكافئة للمستثمرين السعوديين وغير السعوديين من خلال حماية حقوق المستثمرين. ومن المتوقع أيضا أن يؤدي العمل الجاري على وضع نظام المعاملات التجارية ونظام حماية المستهلك إلى تعزيز الإطار التشريعي وتحسين أداء السوق. وسيكون من الضروري ضمان تطبيق هذه الأنظمة بشكل سليم - ويشمل ذلك تقديم التدريب المناسب للجهاز القضائي وإصدار المراسيم التنفيذية.



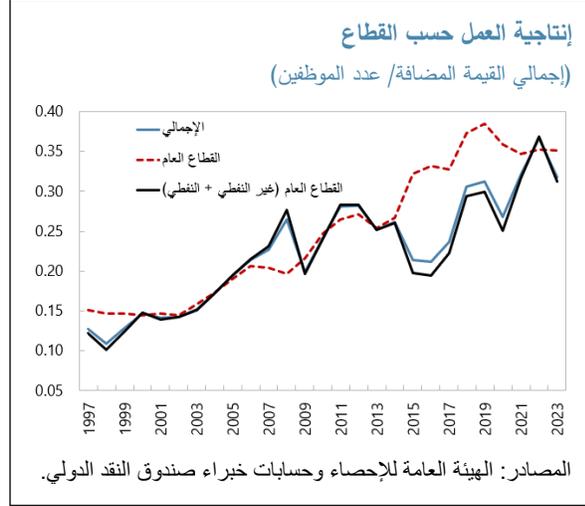
• أدخلت تحسينات على نظام المشتريات، واتساقا مع منصة "اعتماد"، أمكن الحد بشكل كبير من تأخير المدفوعات - والذي كان يمثل عائقا كبيرا أمام ممارسة الأعمال في الماضي - حيث تتم الآن معالجة ٨٣٪ من معاملات المدفوعات في غضون ١٥ يوما. ويمكن للمتعاقد من القطاع الخاص الآن متابعة وضع مطالباتهم مباشرة من خلال منصة "اعتماد".

• سيؤدي استكمال عملية ترشيد الرسوم والضرائب الحالية - والتي تُحدد تكلفتها حاليا من خلال المركز الوطني للتنافسية - إلى إزالة عائق كبير أمام عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

• يمكن للعمل الجاري لإتاحة الحصول على الأراضي (بما في ذلك الأراضي الصناعية)، وزيادة تسهيل دخول الأجانب - بما في ذلك من خلال برامج الإقامة الجديدة - أن يساهم في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

- لا يزال العمل مستمرا على تطبيق الحدود المقررة فيما يخص **سعودة الوظائف** عبر القطاعات المختلفة، ولكن هناك حاجة إلى إعادة تقييم المتطلبات لتخفيف الضغط على بعض القطاعات الآخذة في الاتساع والتي تواجه قيودا.

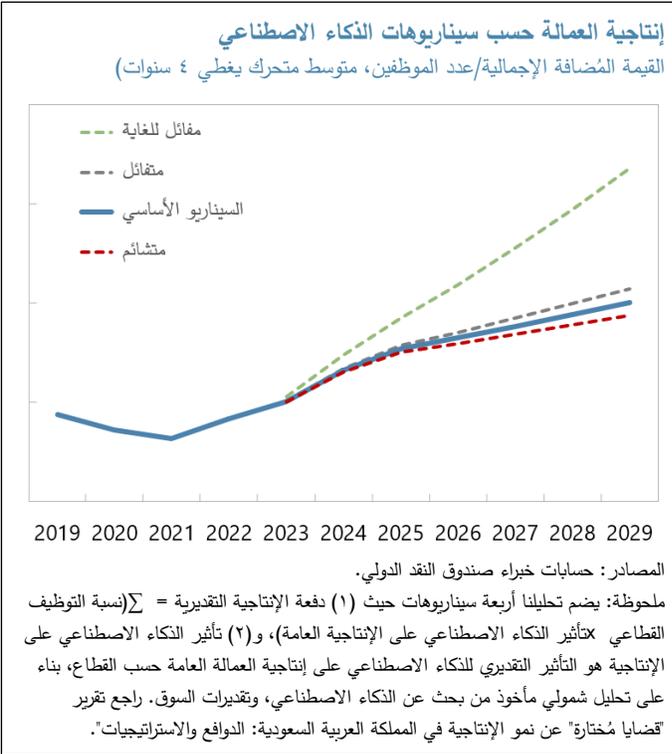
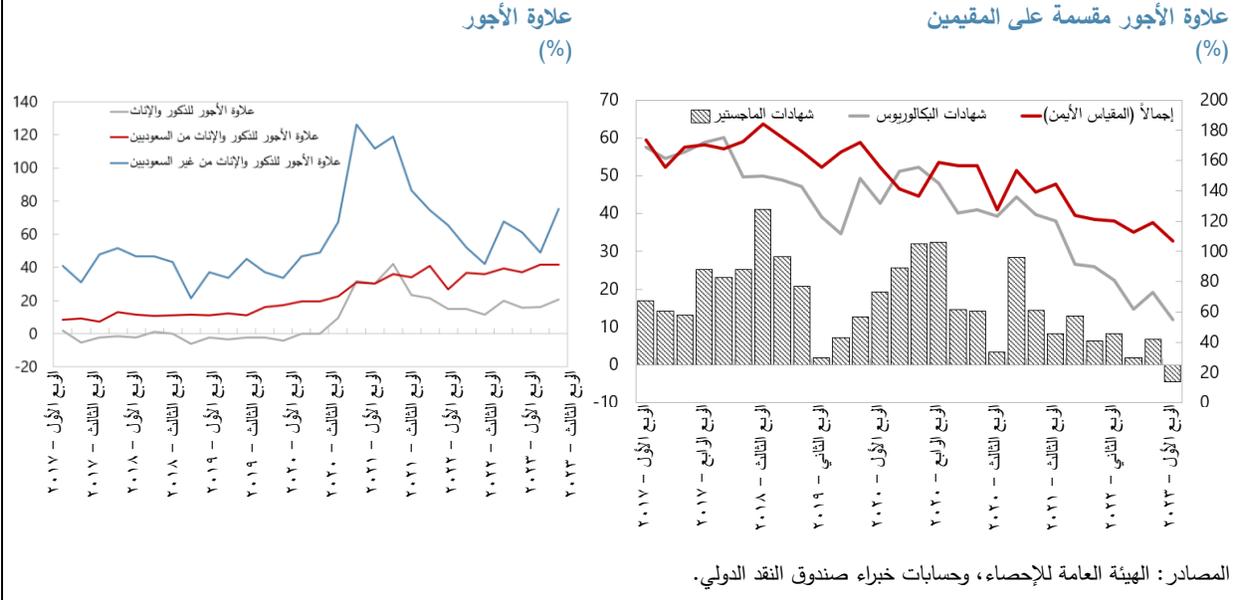
٤٦- وتحرز إصلاحات سوق العمل تقدما جيدا في تلبية احتياجات السوق من العمالة الماهرة، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات لزيادة مشاركة القوى العاملة وتقليص فجوات الأجور. ويحقق تنفيذ "برنامج تنمية القدرات البشرية" تقدما



مطرذا من خلال تخطيط المهارات وإدماج احتياجات سوق العمل. وستكون هذه البرامج ضرورية أيضا للحد من عدم تطابق المهارات مع احتياجات سوق العمل وفجوات الأجور بين القوى العاملة - كما أنها ضرورية لزيادة معدل مشاركة القوى العاملة. ويجب تعجيل وتيرة المبادرات الجارية - مثل تعزيز المساعدات المقدمة في مجال رعاية الأطفال، وخيارات العمل من بعد، والتدريب والمنح الدراسية، وزيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية، والاستفادة الكاملة من برنامج الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي الذي وضعته الحكومة - لزيادة توسيع مشاركة المرأة في القوى العاملة والوصول إلى النسبة الجديدة التي تستهدفها الرؤية وهي ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وفي حين تحسنت إنتاجية العمل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، فإن تحول مزيد من الجهات من نظام الخدمة

المدنية إلى نظام العمل الأكثر مرونة، والعمل المستمر الجاري على وضع لوائح داخلية موحدة لسلاسل الرواتب في الجهات الحكومية والأجهزة الأخرى المرتبطة بها، ينبغي أن يسهما في سد الفجوة في الأجور بين القطاعين العام والخاص. وكذلك فإن زيادة نسبة السعودة في القطاع الخاص - وزيادة برامج التدريب - يمكن أن تساعد في تضيق فجوة الأجور بين الوافدين والسعوديين.

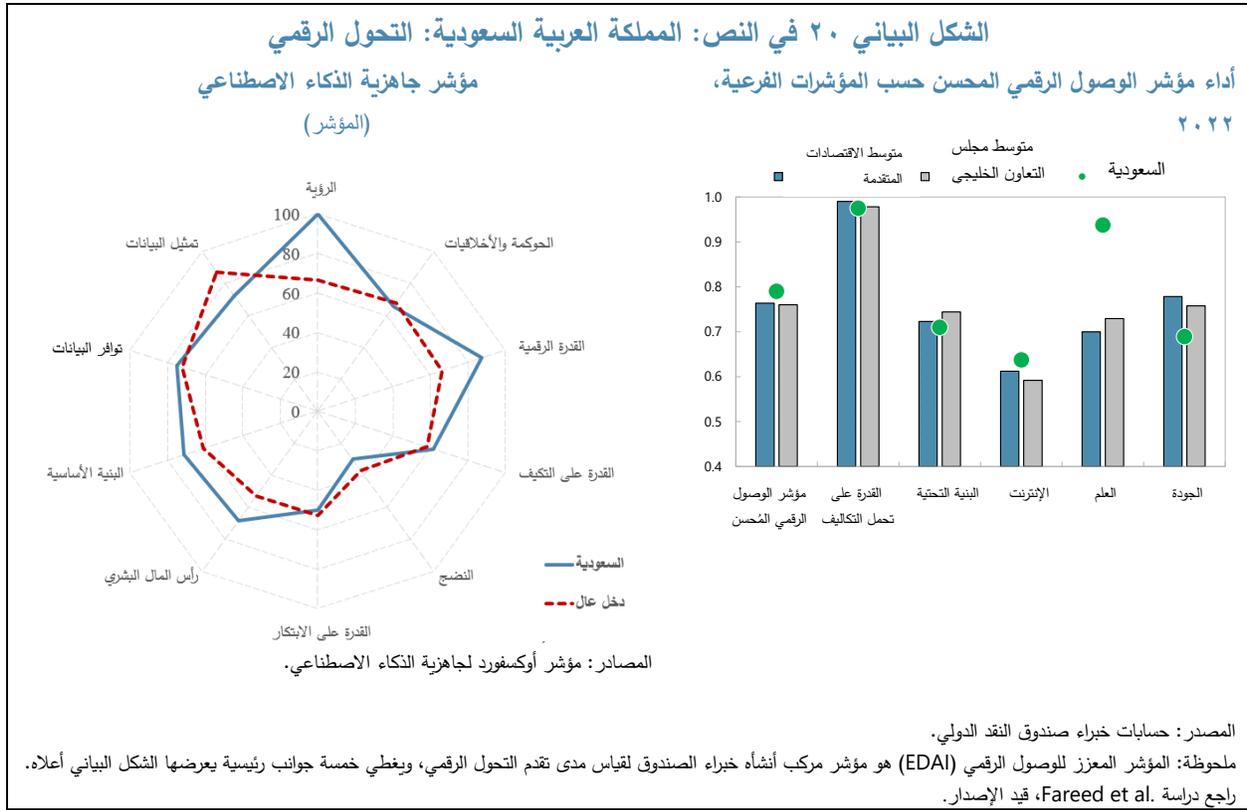
الشكل البياني ١٩ في النص: المملكة العربية السعودية: علاوات الأجر



٤٧ - وقطعت المملكة العربية السعودية شوطاً

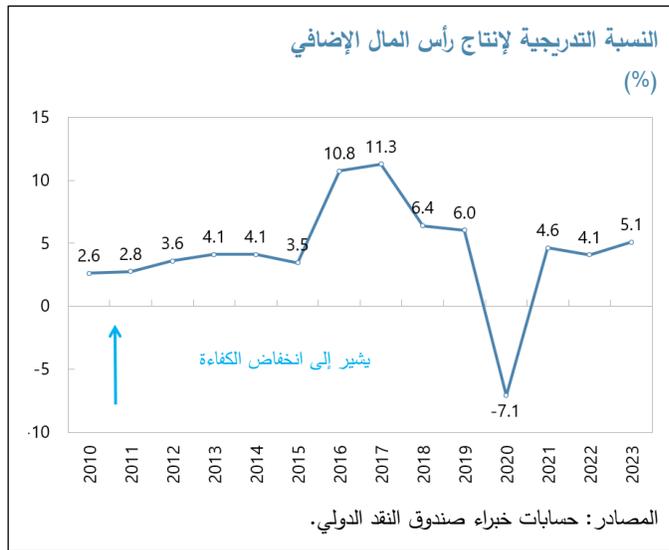
كبيراً في التحول الرقمي، ونجحت في سد الفجوات بينها وبين الاقتصادات المتقدمة في متوسط البنية التحتية، ومعدلات استخدام الإنترنت، والجودة، بينما تفوقت على الاقتصادات المتقدمة في المعرفة. وينبغي مواصلة جهود تعزيز النظام البيئي للتكنولوجيا المالية عن طريق الامتثال للوائح التنظيمية المالية، والتمويل المستدام، وتنمية المواهب - ويتضمن ذلك المختبرات التنظيمية والشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية الدولية. وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي (AI)، تنفذ المملكة العربية السعودية استثمارات كبيرة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتتركز بقوة على تعزيز الإنتاجية وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال البنية التحتية للذكاء الاصطناعي وتنمية المواهب، مما يجعلها في وضع أفضل من حيث جاهزية الذكاء الاصطناعي مقارنة بالبلدان ذات الدخل المرتفع. ورغم من استمرار حالة

عدم اليقين بشأن التأثير الكامل للذكاء الاصطناعي، إلا أنه من المتوقع أن تعمل هذه المبادرات على تحسين إنتاجية العمل، وبالتالي رفع الكفاءة وتعزيز النمو في مختلف القطاعات (التقرير بعنوان "قضايا مختارة").



#### ٤٨ - وينبغي أن تظل خطة السياسة الصناعية مُكملة وداعمة لبرنامج الإصلاحات الهيكلية. ومبادرات السياسة الصناعية

التي يتم اتباعها بشكل نشط كجزء من استراتيجية التنوع في المملكة العربية السعودية تتمثل في تدخلات صندوق الاستثمارات العامة في مختلف قطاعات الاقتصاد، وكذلك القواعد التي وضعتها كل من الحكومة وصندوق الاستثمارات العامة للمحتوى المحلي في عقود التوريد، وتنفيذ مبادرة المقر الإقليمي، وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة (وما بها من حوافز ضريبية، أو إعفاء من شرط المحتوى المحلي أو متطلبات السعودية)، كما أن مضاعفة الحوافز تستدعي وجود آلية مراقبة صارمة. ومن



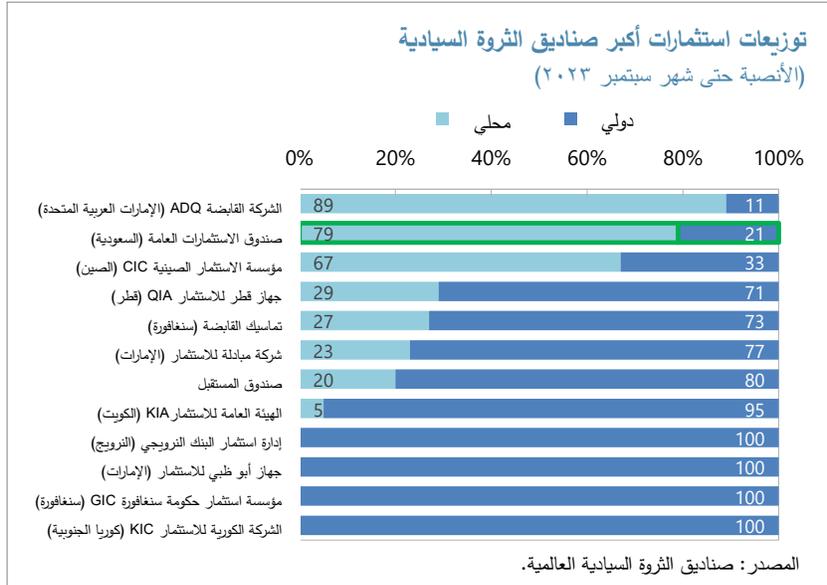
المفترض أن يساعد تطبيق الحكومة لآليات العدول عن الإعفاءات، ومعايير الخروج الصارمة، والتدابير المربوطة بنطاق زمني، في تقليل المخاطر الناجمة عن السياسات الصناعية، والتي ينبغي أن تستهدف حالات فشل السوق فقط. وينبغي تقييم العمليات داخل المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل منظم لضمان بناء روابط فعالة بينها وبين الاقتصاد الأوسع. ويشمل ذلك رفع مستوى التكنولوجيا والتدريب المرتكز على إكساب المهارات، واتساق العمل في هذه المناطق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وقواعد فرض الضرائب العالمية (مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي). وفي حين يدرك خبراء الصندوق مدى التزام الحكومة بالامتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية، إلا أنه

ينبغي تجنب الشروط التمييزية (بشأن المحتوى المحلي على سبيل المثال) لأنها قد تخلق تشوهات في توزيع الإنتاج، وتؤدي إلى إجراءات انتقامية من قبل الشركاء التجاريين. وبرغم أهمية هذه السياسات الصناعية، إلا أنها لا ينبغي أن تطغى على التقدم الذي أحرزه برنامج الإصلاحات الهيكلية من خلال السياسات الأفقية، والتي تظل بالغة الأهمية للتنويع الاقتصادي.

٤٩- **ومن المهم اتخاذ خطوات لزيادة كفاءة الاستثمار:** فمن الضروري أن يتم تصميم المشروعات وتقييمها بشكل سليم للحد من تجاوز التكاليف، وضمان تحقيق عائدات عالية على المشروعات. ويشمل ذلك القيام بتحليل التكلفة والعائد للمشروعات العملاقة بشكل سليم، والاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو ما تم تسهيله من خلال اللائحة المحدثة بشأن مشاركة القطاع الخاص، والتي تحدد تقاسم المخاطر بين الحكومة والأطراف الخاصة. وقد تشمل التدابير اللازمة لتقليص فجوة الكفاءة ضمان الشفافية والمساءلة واعتماد أفضل الممارسات في تنفيذ المشروع. والاستفادة من صندوق الاستثمارات العامة - الذي أصبح جزء متزايد من محفظة أصوله مكشوفاً للاقتصاد المحلي - لزيادة عائدات الاستثمار الخاص دون مزاحمة نشاط القطاع الخاص سوف تستلزم التنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص لمواءمة تقييم المخاطر والأهداف التجارية والنتائج المتعلقة بالتنمية، والتواصل بوضوح حول استراتيجية خروج صندوق الاستثمارات العامة، وللاستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشكل مدروس. وينبغي الاستمرار في تقييم ومراجعة تأثير جذب مشاركة القطاع الخاص، كونه يحقق عائدات أعلى من صندوق الاستثمارات العامة.

٥٠- **ولا يزال تعزيز الحوكمة في طبيعة الأولويات.** فهناك تقدم مستمر في تعزيز الإطار العام لمكافحة الفساد، ويشمل ذلك تعزيز الإنفاذ والشفافية في المشتريات الحكومية. وقد قامت المملكة العربية السعودية في فبراير ٢٠٢٤ باعتماد نظام يوفر الحماية القانونية للمبلغين عن المخالفات. وبرغم ما يتحقق حالياً من تقدم نحو وضع إطار مُعزز لملاحقة الإثراء غير المشروع،

فقد تأخرت عملية وضع إطار يُلزم بالإفصاح عن الأصول المملوكة، لا سيما وأن اللوائح الداخلية لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" لم تُعتمد بعد. وتحقيق مزيد من التقدم في التوصل لمعلومات دقيقة وحديثة عن ملكية الانتفاع، والانخراط بشكل فعال في توخي العناية الواجبة تجاه الأشخاص المعرضين لمخاطر سياسية سيساعد على ضمان منع الفساد وتعطيله بشكل أكثر فعالية. وقد اتخذت الحكومة تدابير إضافية لمعالجة جوانب الفساد العابرة للحدود الوطنية، ونحثها على مواصلة هذه الجهود (الإطار ٥).



## الإطار ٥ - المملكة العربية السعودية: جوانب الفساد العابرة للحدود الوطنية\*

على الرغم من التعرض المحدود لمخاطر الرشوة الأجنبية، تواصل الحكومة اتخاذ تدابير تخفيفية. فمن بين قائمة أكبر الشركات العالمية متعددة الجنسيات الخمسمائة في العالم، هناك خمس شركات تقع مقرها الرئيسية في المملكة العربية السعودية، كما أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي معتدل.\*\* وفي السنوات الأخيرة، اتخذت المملكة مجموعة من التدابير التشريعية والمؤسسية لمكافحة الرشوة الأجنبية، ومن ضمنها التعديلات التي أدخلت على نظام مكافحة الرشوة، وإنشاء إدارة مكافحة الرشوة الأجنبية ضمن هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة". ومع ذلك، لم ترفع نزاهة أي قضية رشوة أجنبية. ويمكن تحميل الأشخاص الاعتباريين المسؤولية الجنائية عن الرشوة الأجنبية، ويمثل النظام الجديد الذي يوفر الحماية القانونية للمبلغين والشهود والخبراء والضحايا خطوة مهمة على طريق التعامل مع الرشوة الأجنبية. وإضافة إلى ذلك، توصلت نزاهة رفح مستوى الوعي حول الرشوة الأجنبية (ويشمل ذلك تنظيم حلقات تطبيقية وإصدار كتيبات بلغات مختلفة). وقد مددت المملكة العربية السعودية وضعها كمشارك في فريق العمل المعني بالرشوة التابع لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي لمدة عامين آخرين، وهي تبذل جهوداً إضافية للانضمام إلى اتفاقية مكافحة الرشوة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي.

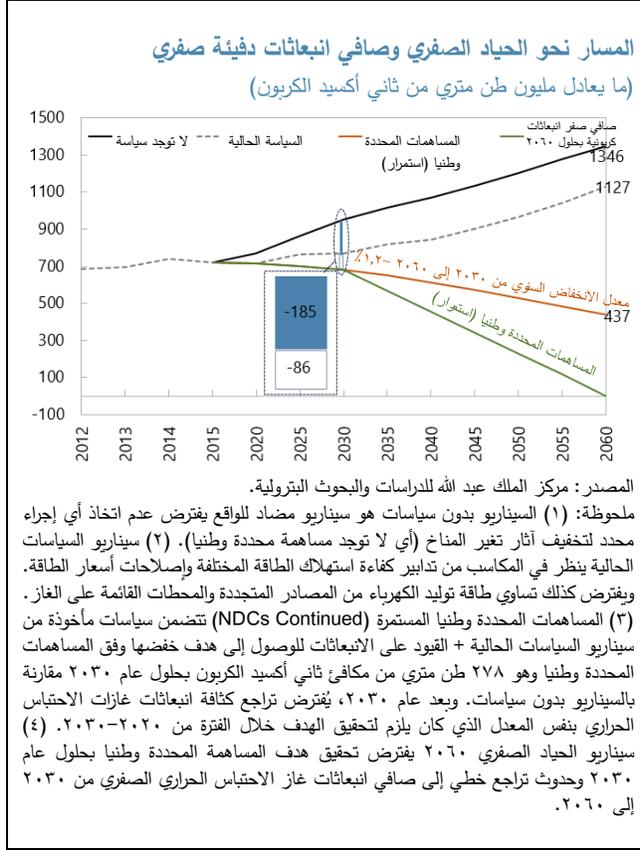
ونحث الحكومة على مواصلة تنفيذ التدابير التي تخفف من مخاطر حجب عائدات الفساد الأجنبي أو "قضايا التسهيل". ويتضمن ذلك تدابير لضمان ما يلي: (١) الاحتفاظ بمعلومات دقيقة وحديثة عن ملكية الانتفاع في كل الشخصيات الاعتبارية، و(٢) تطبيق تدابير العناية الواجبة الفعالة على الأجانب المعرضين لمخاطر سياسية، و(٣) الهيئة المعنية بإنفاذ نظام مكافحة الفساد تعطي الأولوية لمصادرة أدوات الجريمة وعائداتها.

ملاحظات: \* تطوعت المملكة العربية السعودية لإخضاع الأطر القانونية والمؤسسية المعمول بها في البلاد للتقييم في سياق المراقبة الثنائية لأغراض التحقق مما إذا كانت: (أ) تجرم وتحاكم رشوة الموظفين العموميين الأجانب، و(ب) لديها نظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يهدف إلى منع المسؤولين الأجانب من حجب عائدات الفساد.

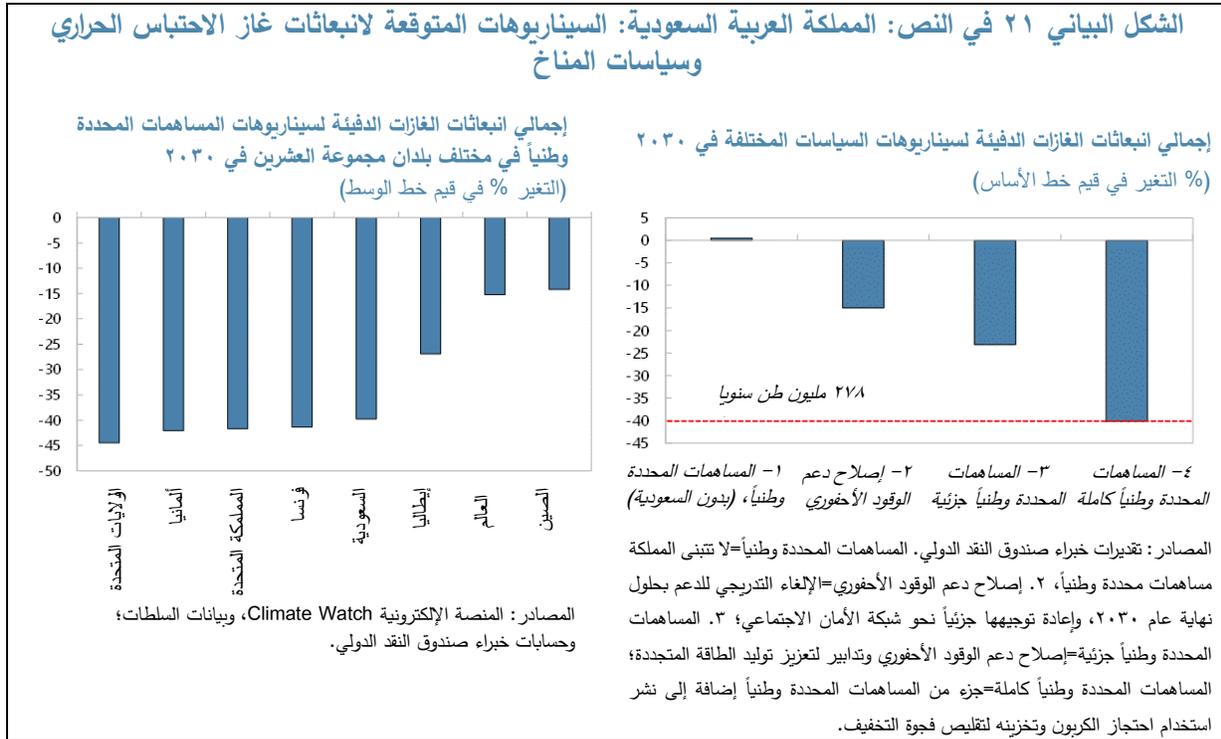
\*\*راجع [OECD-UNSD Multinational Enterprise Information Platform](#). والإحصاءات المالية الدولية ووضع الاستثمار الدولي والأصول والاستثمار المباشر [الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي].

٥١ - تعمل المملكة العربية السعودية على تطوير برنامجها للعمل المناخي. وأعربت المملكة مجدداً في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين الأخير (COP28) عن طموحها في الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠٦٠. ويتضح من تحليل خبراء الصندوق أن الانبعاثات ستظل ثابتة نسبياً بحلول عام ٢٠٣٠ في ظل السياسات الحالية، لكنها من المتوقع أن تنمو بشكل أكبر لاحقاً، وبما يتماشى مع توسع الاقتصاد بحلول عام ٢٠٦٠ (الرسم البياني في النص). وتحقيق هدف "المساهمة المحددة وطنياً" (NDC) لعام ٢٠٣٠ سيقضي تعزيز الخطوات الهائلة التي تتخذها المملكة لزيادة مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة (الإطار ٦). وسيتطلب ذلك أيضاً إلغاء دعم الطاقة - الذي يساعد المملكة العربية السعودية على تحقيق ثلث هدفها لخفض الانبعاثات لعام ٢٠٣٠ كما جاء في تحليل خبراء الصندوق السابق - إضافة إلى استخدام تقنيات "اقتصاد الكربون الدائري" (CCE) (الشكل البياني ٢١ في النص).

<sup>١</sup> تهدف المساهمات المحددة وطنياً في المملكة العربية السعودية إلى خفض الانبعاثات بمقدار ٢٧٨ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وهي تستند إلى المنهج الديناميكي في السيناريو الأساسي الذي يتسق مع اتفاقية باريس، مع مراعاة الظروف الوطنية في الوقت نفسه. ويختلف السيناريو هان الأساسيان الموضحان في المساهمات المحددة وطنياً من حيث طبيعة تنوع النشاط والافتراضات المتعلقة بما إذا كانت الهيدروكربونات المنتجة مخصصة للاستهلاك المحلي أم للتصدير - خاصة وأن تصدير هذه الهيدروكربونات لن يزيد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في المملكة.



ومن شأن تعزيز نشاط محفظة التمويل الأخضر - بخطوات من بينها الإصدار الأول للسندات السيادية الخضراء المقرر هذا العام - أن يساعد في تعبئة رأس المال الخاص وتوجيهه للاستثمارات في مصادر الطاقة النظيفة والتكيف مع تغير المناخ. ويجب تقييم اتساق المبادرات والأهداف المختلفة لعامي ٢٠٣٠ و ٢٠٥٠ (تحقيق شركة أرامكو وصندوق الاستثمارات العامة لهدف صافي الانبعاثات الصفري) والوصول إلى هدف الحياد الصفري لعام ٢٠٦٠. ويجب كذلك حساب التكلفة وتفاصيل المبادرات المحددة المرتبطة بكل هدف بوضوح مما يساعد في تقييم التقدم المحرز، وإجراء التعديلات اللازمة لخفض الانبعاثات بما يتماشى مع خطط المملكة.



## الإطار ٦- المملكة العربية السعودية: التقدم في تنفيذ مبادرات تغيير المناخ

أطلقت المملكة العربية السعودية في مبادرات شاملة تهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وخفض انبعاثات الكربون من اقتصادها. ومستويات الانبعاثات في المملكة العربية السعودية من بين الأعلى على مستوى العالم من حيث نصيب الفرد، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى كبر حجم قطاع الطاقة في المملكة، برغم أنها تحتل ثاني أدنى مستوى من حيث الكثافة الكربونية بين جميع المُصدِّرين الرئيسيين، وتأتي في الترتيب بعد الدانمرك مباشرة. وفي عام ٢٠٢٣، تمكنت المملكة من خفض انبعاثات النطاق ١ بنسبة ٢,٣٪ مع الإبقاء على انبعاثات النطاق ٢ عند مستوى أقل مما كانت عليه في فترة ما قبل جائحة كوفيد على الرغم من زيادة إنتاج النفط. وقد تحقق ذلك من خلال انخفاض كثافة حرق الغاز (الذي انخفض بنسبة ٥,٥٪ عما كان عليه في ٢٠٢٠). وينبغي أن تستمر الجهود واسعة النطاق في كافة مجالات الاقتصاد لتحقيق هدف المساهمات المحددة وطنياً بحلول عام ٢٠٣٠، وهدف الصفر الصافي بحلول عام ٢٠٦٠، خاصة في ظل اعتزام صندوق الاستثمارات العامة وأرامكو الوصول إلى هدف الصفر الصافي بحلول عام ٢٠٥٠:

- **الطاقة المتجددة:** زادت الطاقة المتجددة الحالية بمقدار أربعة أضعاف خلال العام الماضي حيث وصلت إلى ٢,٨ غيغاوات، وتم طرح مناقصات للحصول على ١٤,٤ غيغاوات إضافية، بينما يوجد ٨,٢ غيغاوات من الطاقة الإضافية في مراحل مختلفة من التطوير حالياً، وبالتالي من المتوقع أن تصل طاقة المملكة إلى ٢٣ غيغاوات بحلول نهاية عام ٢٠٢٤. وتوليد نصف الطاقة في البلاد من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٠، رفعت الحكومة مؤخرًا هدفها للطاقة المتجددة لعام ٢٠٣٠ من ٥٨,٧ غيغاوات إلى ما يتراوح بين ١٠٠-١٣٠ غيغاوات ليعكس على نحو أفضل التوسع المستمر في الاقتصاد. وتخطط المملكة العربية السعودية اعتباراً من عام ٢٠٢٥ للوصول إلى هذا الهدف بالوصول إلى ما مقداره ٢٠ غيغاوات من الطاقة المتجددة الجديدة سنوياً، ومن المتوقع أن تقوم شركة "أكوا باور" (وهي إحدى الشركات التابعة لصندوق الاستثمارات العامة) بتوليد ما يصل إلى ٧٠٪ من هذه الطاقة، على أن تتولى الشركة السعودية لشراء الطاقة طرح مناقصة وطلب تقديم عطاءات تنافسية. وقد سهل هذا التوسع التكامل الرأسي في قطاع الكهرباء، والتخصيص المركزي للأراضي، حيث قامت وزارة الطاقة بالفعل بإجراء مسح جغرافي على مستوى البلاد.
- **البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة (SEEP):** من المتوقع أن تساهم المعايير الصارمة لكفاءة استخدام الطاقة في المباني واللوائح الخاصة بمواد العزل الحراري وتكييف الهواء، وكذلك المعايير والملصقات الأكثر صرامة للأجهزة والمركبات، في تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الصناعية والحكومية والتجارية، مما سيسهم بشكل كبير في خفض الانبعاثات. ويمكن تحقيق الوفرة أيضاً من خلال اعتماد تقنيات كفاء تقلل من كثافة استخدام الطاقة. وتساهم برامج زيادة استخدام السيارات الكهربائية وتطوير وسائل النقل العام، ومن بينها مترو الرياض، في هذه الجهود. وبوجه عام، نجح البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة، الذي أطلق عام ٢٠١٢، في تحقيق وفرة في استهلاك الطاقة بلغ ٤٩٢ ألف برميل من مكافئ النفط يومياً حسب الوضع في نهاية عام ٢٠٢٢ - ويشمل ذلك تخفيض كثافة استهلاك الطاقة في قطاعات الحديد والأسمت والبتروكيماويات بنسبة تتراوح بين ٢٪ و ٣٪ بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٩.
- **التعهد بشأن غاز الميثان:** انضمت المملكة العربية السعودية إلى مبادرة الميثان العالمية، بمبادرات مثل مبادرة نظام الغاز الرئيسي التي ستساعد في تقليل الانبعاثات. وفي عام ٢٠٢٣، تمكنت أرامكو من خفض انبعاثاتها في عمليات التنقيب والاستخراج بنسبة ٥,١٪ وأبقت على كثافة غاز الميثان في عمليات الإنتاج عند نسبة ٠,٠٥٪، كما أن نشر تقنيات خروج مثل برنامج كشف التسرب وإصلاحه، ونظام استعادة غاز الشعلة، ومراقبة غاز الميثان عبر الأقمار الصناعية، يساعد المملكة على إدارة انبعاثاتها بشكل فعال، وتخفيضها بشكل أكبر.
- **برنامج إزالة السوائل (LDP):** يتضمن برنامج إزالة الوقود السائل توسيع نظام الغاز الرئيسي، وإضافة حوالي ٤ آلاف كيلومتر من خطوط الأنابيب الجديدة، وتوصيل الغاز إلى مدن صناعية جديدة، وتحويل محطات الطاقة وتحلية المياه القائمة على السوائل إلى محطات توليد للطاقة تدار بالغاز/التناضح العكسي، وإيقاف العمل في محطات الطاقة القائمة على السوائل، وبناء محطات توليد طاقة جديدة عالية الكفاءة تعمل بالغاز الحراري. وتتوقع الحكومة أن برنامج إزالة الوقود السائل سيخفض انبعاثات الكربون بما لا يقل عن ١٧٥ مليون طن سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠.

- **سوق الهيدروجين:** تخطط المملكة العربية السعودية للاستفادة من مواردها الكبيرة لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأزرق والأخضر بشكل تنافسي. وعلى الرغم من التحديات أمام توقيع اتفاقية الاستحواذ الضرورية لبناء مشروعات الهيدروجين، نجحت المملكة في توقيع اتفاقية استحواذ بقيمة ٨,٦ مليارات دولار لمدة ٣٠ عاما للمشروع السعودي للهيدروجين الأخضر في مدينة نيوم، والمتوقع أن يبدأ عام ٢٠٢٦.
- **تقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS):** تحتجز المملكة حاليا ١,٣ مليون طن سنويا من مصنع شركة سابك المتحدة ومشروع العثمانية. وهي تقوم حاليا ببناء أحد أكبر مراكز احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه في العالم، والذي سيتم تشغيله بحلول عام ٢٠٢٧ بطاقة تبلغ ٩ ملايين طن سنويا من ثاني أكسيد الكربون. ومن المتوقع أن يحتجز المركز ٤٤ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا بحلول عام ٢٠٣٥، وقد تم الانتهاء من التصميم الهندسي المتكامل (FEED) وتم تحديد مواقع التخزين.

٥٢- وتظل عملية توفير البيانات على نطاق واسع كافية لأغراض المراقبة (المرفق الحادي عشر). وقد تضمنت التحسينات التي أدخلت مؤخرا على الإحصائيات تغطية أوسع للأنشطة القطاعية في الحسابات القومية، واعتماد منهجية جديدة موصولة بنظام السلسلة، وإحصاءات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الرقمي. ويجري تنفيذ العديد من المبادرات لمواصلة تحسين الإحصاءات شملت نشر إجمالي الناتج المحلي الإقليمي، وتعزيز جودة الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومؤشر أسعار العقارات، ووضع مؤشر لأسعار المنتجين والإحصاءات المتعلقة بالمناخ (على أن يتم كل ذلك بحلول نهاية عام ٢٠٢٤). ومن المتوقع نشر البيانات الجديدة لمسح دخل وإنفاق الأسرة في أكتوبر ٢٠٢٤. وكذلك فإن التحسين مستمر أيضا في بيانات المالية العامة، وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وفي تغطية بيانات القطاعين النقدي والمالي.

٥٣- آراء الحكومة: أعربت الحكومة عن تفاؤلها بشأن سرعة وتيرة الإصلاحات، والتقدم الذي تحقق في مختلف القطاعات. وألقت الضوء على السرعة في إزالة الحواجز القانونية، والدفع نحو الرقمنة، وإصلاحات مناهج التعليم، وتحسين أوضاع سوق العمل. وأكدت الحكومة أن هذه الجهود من شأنها أن تعزز القطاع الخاص بشكل كبير، وأن تعطي دفعة لنمو الإنتاجية، وتجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو القطاع الذي يواصل نموه بقوة. ونوهت الحكومة بالاتجاه العام الإيجابي للسعوديين الذين ينضمون إلى القطاع الخاص، وهو أمر يسهم في تضيق فجوة الأجور بين السعوديين والوافدين. وسلطت الحكومة الضوء على أنها تعمل بنشاط لكي يعمل صندوق الاستثمارات العامة، بدوره المتزايد، على تشجيع الاستثمار الخاص، ويظل متوافقا مع استراتيجية تنويع النشاط الاقتصادي.

٥٤- آراء الحكومة: أشارت الحكومة إلى أنه يتم تصميم المناطق الاقتصادية الخاصة وصياغة السياسات الصناعية بدقة لتجنب الوقوع في المآزق المعروفة، ولتظل المملكة ملتزمة بنظام تجاري عالمي قائم على القواعد، مما يضمن امتثال السياسات الجديدة لمعايير منظمة التجارة العالمية. وفيما يتعلق بسياسات تغير المناخ، أكدت الحكومة مجددا أن تنفيذ المبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر - كما يتضح من التوسع السريع في مصادر الطاقة المتجددة - سيساعدها على تحقيق هدف المساهمات المحددة وطنيا. وشددت الحكومة على التزامها التام بمواصلة تحسين المعايير الإحصائية، مؤكدة أن عملية تقييم كفاية البيانات ينبغي أن تأخذ الإصلاحات الجارية بعين الاعتبار لتقليص فجوات البيانات.

## تقييم خبراء الصندوق

٥٥- إن التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية يتقدم بشكل جيد، مدفوعا بالطلب المحلي القوي والجهود المتواصلة لتنويع الاقتصاد. ويواصل الاقتصاد السعودي نموه بقوة، كما أن التضخم قيد الاحتواء، وتسجل البطالة مستوى قياسيا من الانخفاض بفضل برنامج الإصلاحات القوي الذي وضعته الحكومة. وتسهم الاحتياطات الوقائية الخارجية والمالية الوفيرة

في تخفيف مواطن الضعف الناتجة عن الصدمات العالمية والإقليمية. ويجدر الترحيب بعملية مراجعة خطط الإنفاق الاستثماري التي جرت مؤخرا كونها تساعد في الحد من مخاطر فورة النشاط الاقتصادي، والمحافظة على الاستدامة المالية والخارجية.

٥٦- وتظل الحاجة إلى الحرص المالي قائمة - ومن ذلك ضبط أوضاع المالية العامة بشكل أكبر - للحفاظ على هوامش الأمان القوية وتلبية احتياجات تحقيق العدالة بين الأجيال. ونرحب بالجهود المبذولة للاستمرار في زيادة الإيرادات واحتواء الإنفاق - بما في ذلك احتواء فاتورة الأجور وتخفيض دعم الطاقة بشكل جزئي. ويتعين بذل مزيد من الجهود لضبط الأوضاع، كما يتطلب الأمر تصميم استراتيجية شاملة متوسطة الأجل للإيرادات تساعد في سد فجوة الإيرادات الضريبية من خلال إصلاح ضريبة الدخل على الشركات، وتطبيق ضريبة على العقارات، ومراجعة الحوافز والإعفاءات الضريبية القائمة، وتجنب العفو الضريبي، وتعزيز إدارة الإيرادات. وكذلك ينبغي أن يصاحب هذه الجهود الاستمرار في الإلغاء التدريجي لدعم الوقود، ويشمل ذلك رفع الحد الأقصى الحالي لأسعار البنزين، وهو أمر ينبغي أن تكمله البرامج الاجتماعية الموجهة للمستحقين على نحو أدق. وهناك حاجة إلى السيطرة على فاتورة الأجور واتخاذ تدابير أخرى لتعزيز كفاءة الإنفاق من أجل احتواء النفقات.

٥٧- وينبغي مواصلة الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز مؤسسات المالية العامة وهي جهود جديرة بالترحيب. ويشمل ذلك تعزيز إطار المالية العامة متوسط الأجل، بوسائل منها تحديد أفق زمني أطول، ووضع تنبؤات أكثر واقعية للإيرادات، والقيام بعمليات متسقة في حساب التكاليف. ومن شأن تغطية بيانات المالية بشكل أوسع، وتعزيز إدارة النقد، ووضع الإطار المناسب لمخاطر المالية العامة أن تساعد كلها في تعزيز حوكمة المالية العامة وتتبع مخاطرها. وتنفيذ قاعدة للمالية العامة، تتضمن آلية مزدوجة تتألف من حد أقصى لنمو الإنفاق وهدف لصادفي الأصول المالية للحكومة المركزية، ينبغي أن يساعد في الحد من التزامن بين إنفاق الميزانية والتقلبات في أسعار النفط الدولية.

٥٨- وينبغي تسريع وتيرة التقدم الذي أحرز مؤخرا في وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية. ومع دخول مزيد من الكيانات المرتبطة بالحكومة إلى أسواق رأس المال، وزيادة الرفح المالي لدعم أهداف "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، فإن تفعيل الإطار الذي وُضِعَ مؤخرا لإدارة الأصول والخصوم السيادية، والبناء على الخطوات الأولى لذلك، من شأنه أن يساعد الحكومة على مراقبة انكشافات الميزانية العمومية السيادية، وتقييم الالتزامات المتعلقة بالاستثمارات المستقبلية بطريقة شاملة. وسيكون من المهم الإفصاح عن الالتزامات الاحتمالية ورصدها بشكل دقيق، للحد من المخاطر وزيادة تعزيز الشفافية المالية.

٥٩- ولا يزال ربط سعر الصرف هو النظام الأنسب للمملكة العربية السعودية نظرا للهيكال الحالي للاقتصاد والاحتياجات الوفيرة. والمركز الخارجي للمملكة العربية السعودية أضعف مما تنطوي عليه الأساسيات الاقتصادية متوسطة المدى، والسياسات المرغوب فيها، وإن كانت الاحتياطات الوقائية الخارجية لا تزال قوية. وبالتالي فإن زيادة ضبط أوضاع المالية العامة والاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الطموحة سيساعدان في سد الفجوة على المدى المتوسط.

٦٠- وينبغي أن تستمر السياسة النقدية في دعم ربط العملة بالدولار الأمريكي. وفي ظل وجود حساب رأسمالي مفتوح، من المهم أن تواصل أسعار الفائدة الأساسية التي يطبقها البنك المركزي السعودي التحرك تماشيا مع أسعار الفائدة الأساسية التي يحددها نظام الاحتياطي الفيدرالي، بحيث تضمن علاوات المخاطر الوصول إلى مستوى من فروق أسعار الفائدة يتسق مع نظام ربط سعر الصرف. ونرحب بالخطوات المتخذة لتعزيز إطار إدارة السيولة لدى البنك المركزي السعودي. وسيكون من الضروري الاستمرار في استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على السوق لضمان وجود آلية فعالة لانتقال آثار السياسة النقدية. ويظل من المهم الانتهاء من تحديد الطرائق التي ستستخدم في إطار مساعدات السيولة الطارئة.

٦١- ولا يزال الجهاز المصرفي يتمتع بالصلابة في مواجهة الصدمات، مدعوماً بالجهود المتواصلة التي يبذلها البنك المركزي السعودي لتعزيز الأطر التنظيمية والرقابية. وقد زادت معدلات ملاءة البنوك وربحياتها، حيث أثبتت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في ظل برنامج تقييم القطاع المالي صلابة البنوك، حتى في ظل سيناريوهات الضغوط الشديدة. ونرحب بالتقدم الجيد والمستمر في تعزيز الأطر الرقابية - بما في ذلك الأطر المبنية على منهج الراسخ القائم على المخاطر. ولا يزال رفع نظام مصرفي جديد - يتسق مع أفضل الممارسات الدولية - إلى السلطة التشريعية يمثل أولوية. ونرحب بالجهود التي تهدف إلى تحسين شبكة الأمان المالي، وهي جهود ينبغي التعجيل بها.

٦٢- وهناك حاجة إلى مراقبة وثيقة للاستقرار المالي للتخفيف من المخاطر. وبرغم أن المخاطر المالية الكلية النظامية منخفضة، فتشديد إطار السلامة الاحترازية الكلية سيكون ضرورياً إذا استمر نمو الائتمان أو ظل مرتفعاً. وتوفير هامش أمان رأسمالي وقائي موجب ومحايد مضاد للتقلبات الدورية، سيساعد بشكل أكبر في تقليل المخاطر. ويدعو الارتباط المتزايد بين الكيانات السيادية والبنوك إلى اليقظة المستمرة، بما في ذلك تشديد المراقبة الملائمة على المشروعات الكبرى، وأنشطة صندوق الاستثمارات العامة. وينبغي معالجة فجوات البيانات المتعلقة بأسعار المساكن أو في نطاق التنظيمي.

٦٣- والإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي آخذة في التقدم بشكل جيد. وسيساعد إعلان تأثير عملية المراجعة الأخيرة لأهداف "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، وأولويات الإنفاق، في إيضاح أولويات الحكومة ويشكل ركيزة لتوقعات المستثمرين، كما ستساعد أنظمة المعاملات المدنية التي تم سنها مؤخراً في ذلك بشكل أكبر. والإصلاحات الجارية لضمان تنفيذ الأنظمة بشكل فعال، وتبسيط الرسوم، وتعزيز رأس المال البشري، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتسهيل الحصول على الأراضي والتمويل، وتحسين الحوكمة، ينبغي أن تساعد على مواصلة تعزيز نمو القطاع الخاص، وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن تساهم في زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وستدعم الخطوات الهائلة التي خطتها المملكة في مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي هذه الجهود بشكل أكبر.

٦٤- وينبغي أن تظل السياسات الصناعية التي تنتهجها الحكومة مكملة لبرنامج الإصلاحات الهيكلية. وينبغي الاستمرار في الحد من المخاطر المرتبطة بتدخلات السياسة الصناعية إلى أقصى درجة ممكنة من خلال معالجة إخفاقات السوق الحالية، والتركيز بشكل خاص على التوجه نحو التصدير، وتجنب الممارسات التمييزية وضمان بقاءها ممتثلة لقواعد منظمة التجارة العالمية. ويجب تقييم العمليات داخل المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل منتظم لضمان ارتباطها بشكل فعال مع الاقتصاد الأوسع. إن الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة لمراقبة الحوافز الضريبية، وخطط إدراج معايير صارمة لإلغاء هذه الإعفاءات، ووضع آليات للعدول عنها، وتطبيق شروط الانقضاء الموقوت، وربط الحوافز بنطاق زمني محدد، تشكل ضرورة حتمية لتقليل المخاطر.

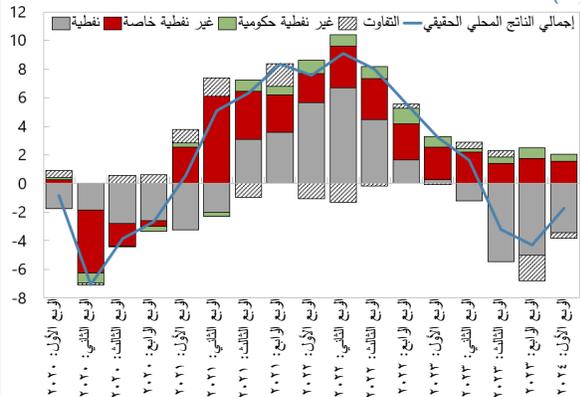
٦٥- وتظل المملكة العربية السعودية ملتزمة بتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠٦٠. وقد تم إحراز تقدم جيد في زيادة مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة كفاءة الطاقة، وتنفيذ التعهد بشأن غاز الميثان، وإدخال تقنيات احتجاز ثاني أكسيد الكربون واستغلاله وتخزينه. وحساب التكاليف بشكل واضح، وإعلان التفاصيل الخاصة بالمبادرات المرتبطة بكل هدف من أهداف الخطط التي تضعها الحكومة سيساعد في تقييم مدى التقدم المحرز، وإدخال التعديل اللازم لتقليل الانبعاثات بما يتماشى مع المساهمات المحددة وطنياً للمملكة وهدف الوصول إلى صافي انبعاثات كربونية صفرية. وسيكون إلغاء دعم الطاقة حافزاً على المحافظة على الطاقة، ويحسن عائدات الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة. وستكون زيادة حجم محفظة التمويل الأخضر الفعالة أمراً بالغ الأهمية لتعبئة رأس المال الخاص.

٦٦- ونرحب بالتحسينات التي أدخلت على البيانات الاقتصادية، وهو أمر ينبغي أن يستمر. ولا تزال البيانات التي تقدمها المملكة للصندوق كافية لأغراض المراقبة بوجه عام. ونرحب بالإصلاحات الجارية لسد الفجوات الحالية في البيانات، وذلك بوسائل منها استخدام مسوحات جديدة لدخل وإنفاق الأسر، والتحسينات المستمرة في الحسابات القومية، والإحصاءات النقدية والخارجية، وإعداد إحصاءات مالية الحكومة، والتحقق من اتساق البيانات.

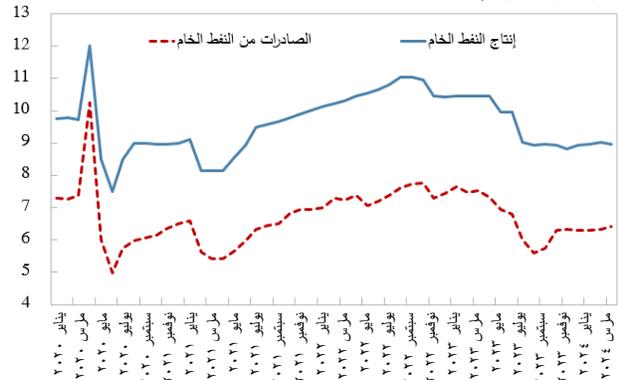
٦٧- ويوصى بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة القياسية البالغة ١٢ شهرا.

### الشكل البياني ١ - المملكة العربية السعودية: تطورات القطاع الحقيقي

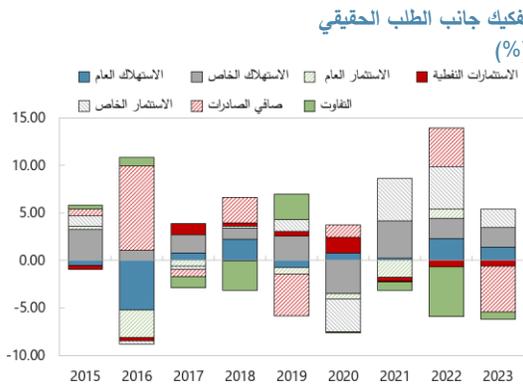
... في حين ظل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي يدعم زخم النمو  
المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



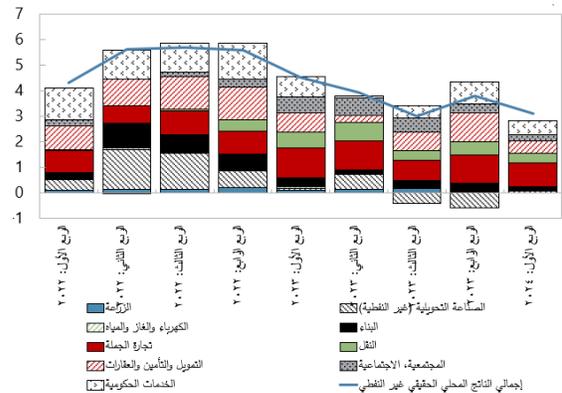
إنتاج النفط أخذ ينخفض باستمرار وظل ثابتاً على مدار العام الماضي...  
إنتاج النفط وتصديره (مليون برميل يوميا)



... في حين يرجع ضعف نمو الاستهلاك الخاص والاستثمار إلى صافي  
تفكيك جانب الطلب الحقيقي (%)

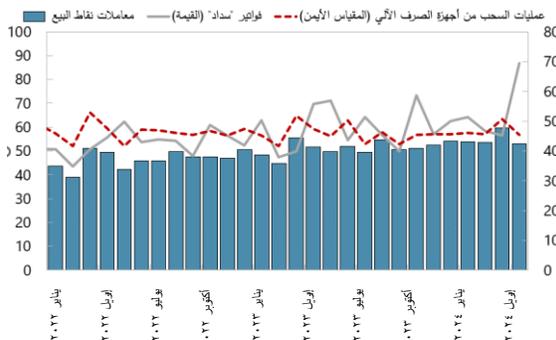


... مدفوعاً بتجارة الجملة والعقارات والخدمات الحكومية...  
تفكيك إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (%)



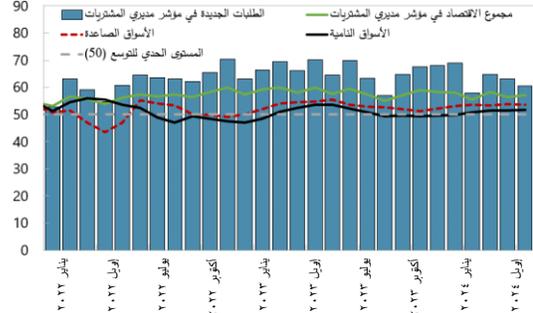
... ومع دعم الاستهلاك، كما يتبين من معاملات نقاط البيع وعمليات السحب  
من أجهزة الصرف الآلي.

معاملات نقاط البيع وعمليات السحب من أجهزة الصرف الآلي  
(مليار ريال سعودي)



الأفاق لا تزال إيجابية مع بقاء مؤشر مديري المشتريات قوياً...  
مؤشر مديري المشتريات

(المنهج الموحد، أكثر من 50 = توسع)



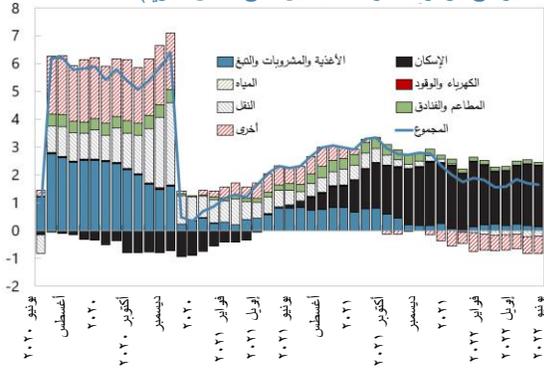
المصادر: مؤسسة Haver، والحكومة السعودية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: "الفروق" في الرسم البياني عن تفكيك الطلب الحقيقي ترصد الفرق بين بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الرسمية وحاصل المكونات الفرعية، لأن قيمة المكونات الفرعية لم تعد تصل إلى سلسلة بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الجديدة الموصولة بنظام السلسلة.

## الشكل البياني ٢ - المملكة العربية السعودية: تطورات التضخم

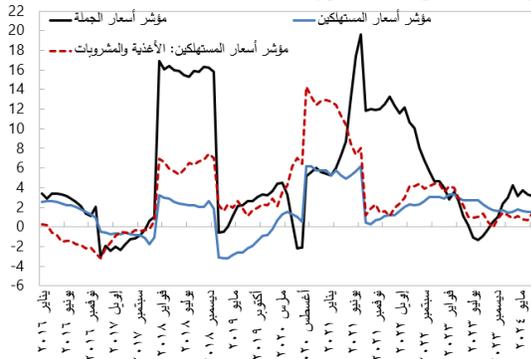
... مع انحسار مساهمة قطاع النقل وهيمنة دور الإسكان في الوقت الحالي.

المساهمات في التضخم  
(التغير في مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي)



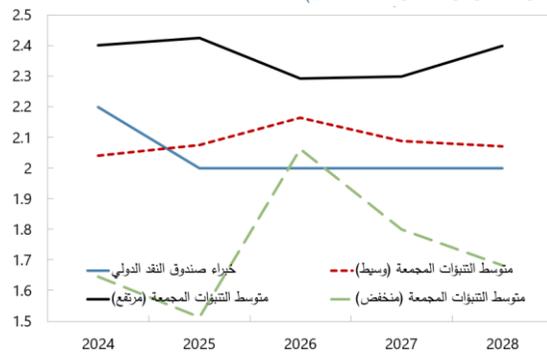
... ارتفع مؤشر أسعار الجملة في الآونة الأخيرة.

التضخم ومؤشر أسعار الجملة  
(التغير % على أساس سنوي)



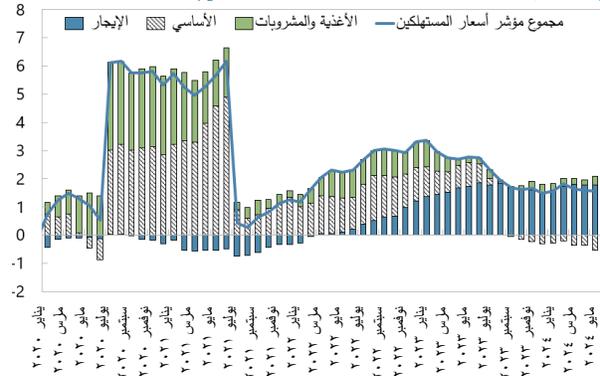
... ومن المتوقع أن يظل التضخم قيد الاحتواء.

متوسط التنبؤات المجمعّة مايو ٢٠٢٤  
(متوسط مؤشر أسعار المستهلكين)



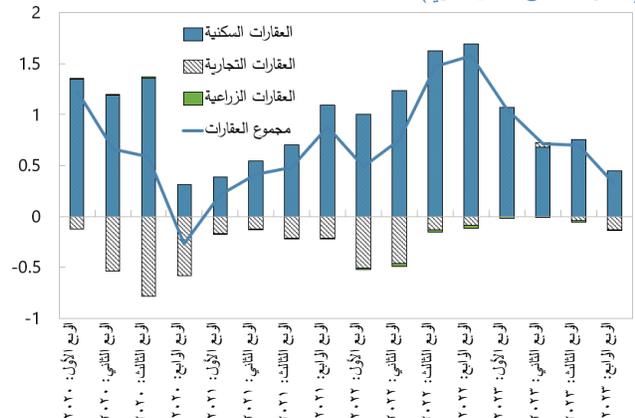
ترجع معدل التضخم الكلي والأساسي...

المساهمات في التضخم  
(التغير في مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي)



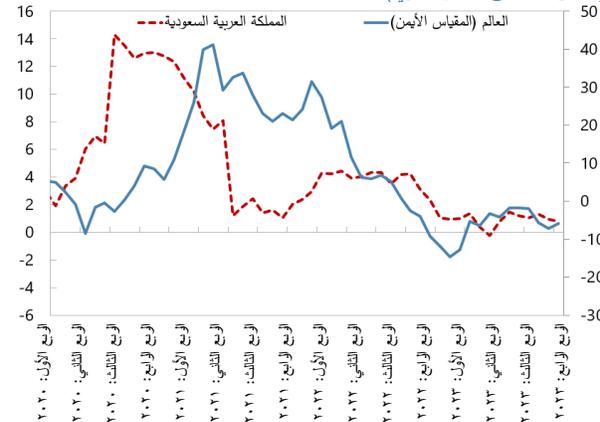
بينما استمرت الإيجارات في الانخفاض مؤخرًا...

المساهمات في تضخم أسعار العقارات  
(التغير % على أساس سنوي)



تضخم أسعار الغذاء تقارب مع معدلها في بقية العالم...

مؤشرات أسعار الأغذية  
(التغير % على أساس سنوي)



المصادر: مؤسسة Haver، والحكومة السعودية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

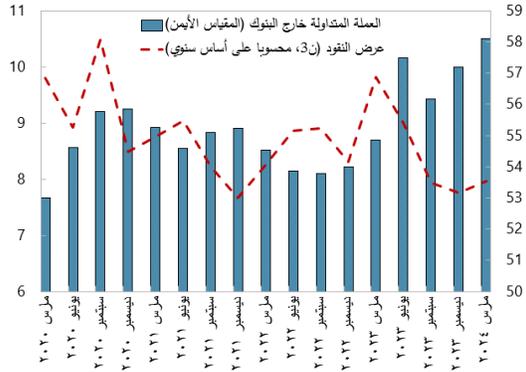
### الشكل البياني ٣ - المملكة العربية السعودية: السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي

... واستقرت الفروق بين سعر الفائدة بين البنوك السعودية وسعر التمويل المضمون لليلة واحدة مؤخرا بعد فترتين من الضغوط في ٢٠٢٢ .  
الفروق بين سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية وسعر التمويل المضمون لليلة واحدة (%)



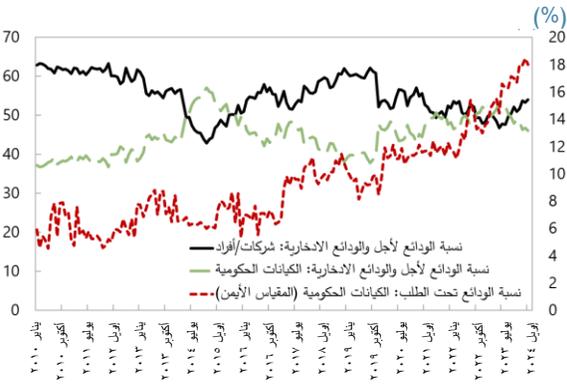
... في حين ظل النمو النقدي قويا.  
عرض النقود

(مليار دولار أمريكي على المقياس الأيمن والنمو على أساس سنوي)



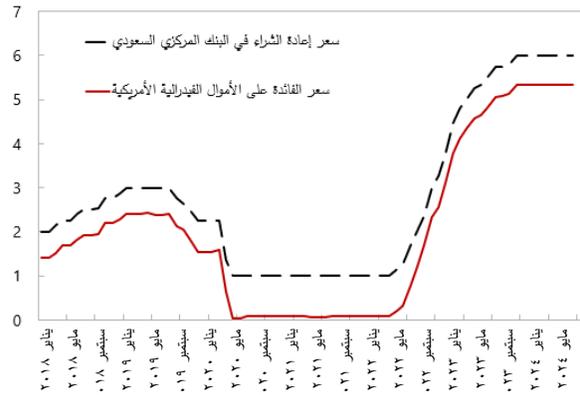
... مع زيادة نسبة ودائع الكيانات الحكومية.

#### حصة الودائع (%)

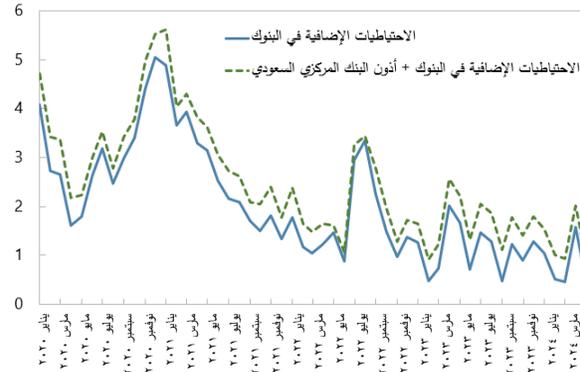


السياسة النقدية متماشية مع دورة أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ...

أسعار الفائدة الأساسية (متوسط، %)



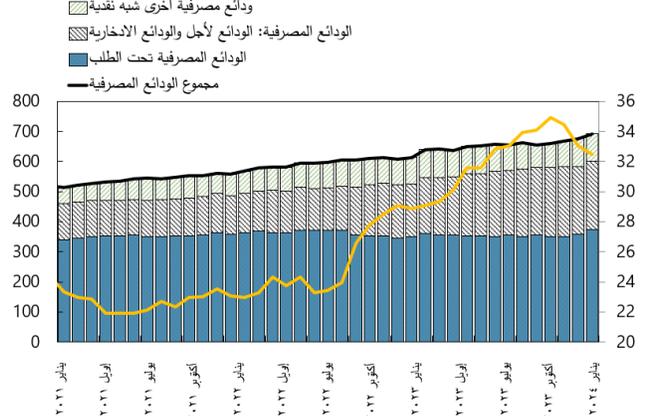
تراجعت السيولة الفائضة في الجهاز المصرفي ...  
السيولة الزائدة في القطاع المصرفي (من الأصول المصرفية)



التحول إلى الودائع لأجل والودائع الادخارية تراجع مؤخرا بعد بلوغه الذروة في ... ٢٠٢٣

#### الودائع المصرفية

(مليون ريال، النسبة على المقياس الأيمن)

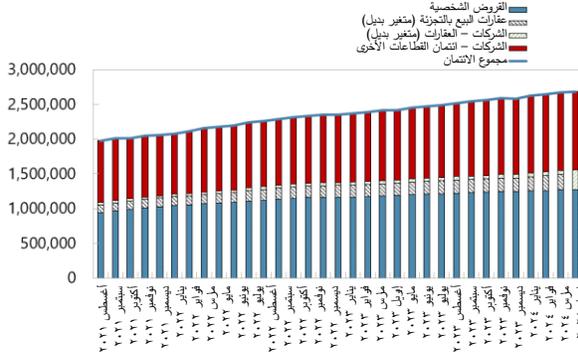


المصادر: مؤسسة Haver، والحكومة السعودية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الشكل البياني ٤ - المملكة العربية السعودية: تطورات القطاع المصرفي

... لكن قروض الشركات لا تزال قوية ...

### تكوين الائتمان المصرفي (مليون ريال سعودي)



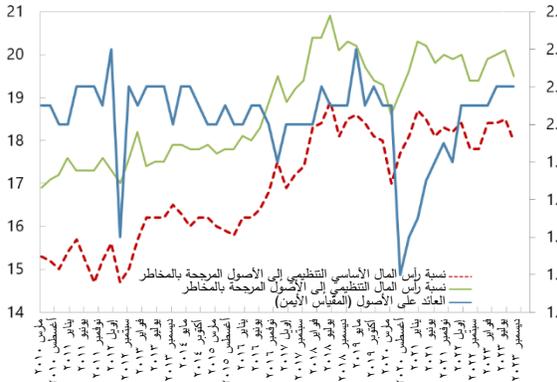
... وفي سياق ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع.

### الودائع في المصارف التجارية (نسبة، %)



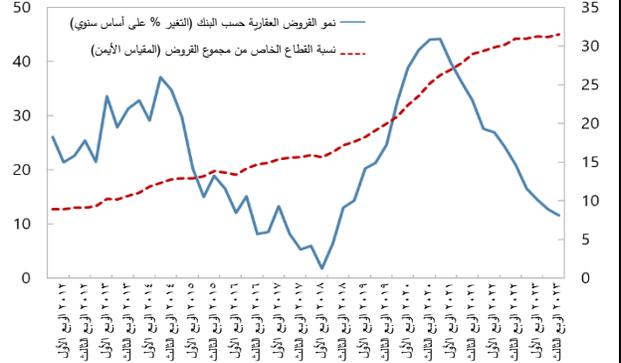
... ولا تزال مستويات الربحية والرسملة قوية.

### نسبة كفاية رأس المال والربحية (نسبة)



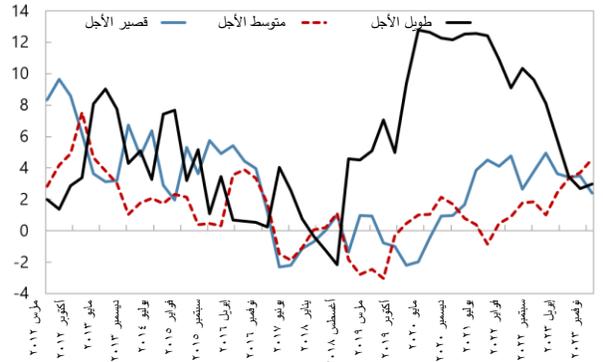
نمو القروض العقارية أخذ يتراجع مؤخرا...

### القروض العقارية (%)



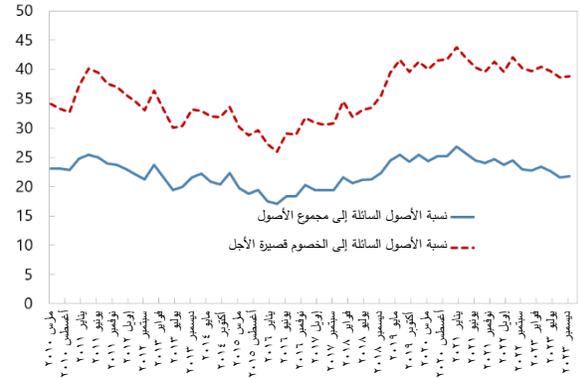
... مع تزايد مساهمة الائتمان قصير ومتوسط الأجل في نمو الائتمان ...

### المساهمة في نمو مجموع الائتمان المصرفي (%)



نسب السيولة لا تزال كافية ...

### نسب السيولة (نسبة)



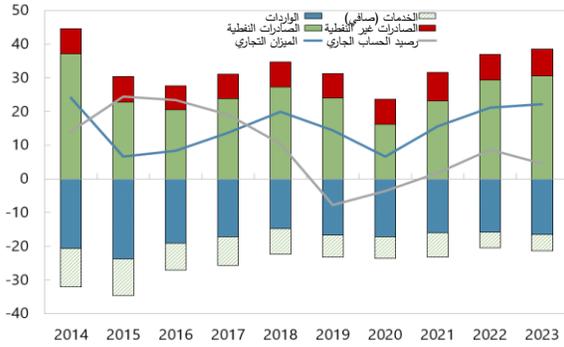
المصادر: مؤسسة Haver، والحكومة السعودية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الشكل البياني ٥ - المملكة العربية السعودية: تطورات القطاع الخارجي

...مدفوعا بارتفاع الواردات وعجز في صافي الخدمات نظرا لأن قطاع النقل كان يوازن نمو السياحة.

### الميزان التجاري

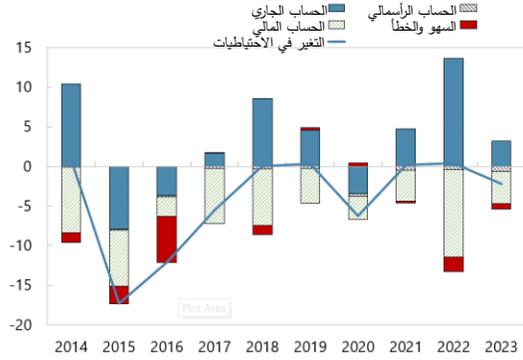
(% من إجمالي الناتج المحلي)



ترجع الحساب الجاري كثيرا في عام ٢٠٢٣...

### رصيد الحساب الجاري والحساب المالي

(% من إجمالي الناتج المحلي)

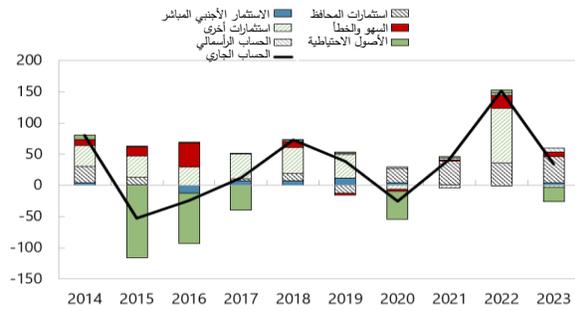


...بينما ازدادت تدفقات محافظ الاستثمار وظل تراكم الأصول الأجنبية

في الخارج محدودا.

### ميزان المدفوعات

(مليار دولار أمريكي)

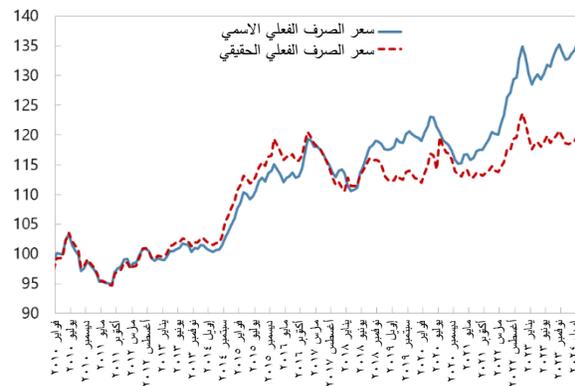


ملحوظة: صافي التدفقات المباشرة.

ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي كان مدفوعا بالدولار الأمريكي، في حين ظل سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستقرا نسبيا.

### أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية

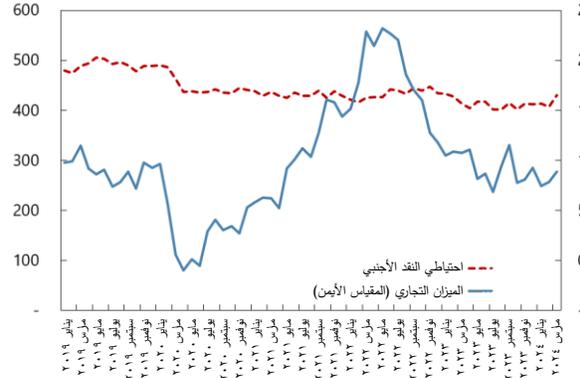
(المؤشر، ٢٠١٠ = ١٠٠)



وظل تراكم الاحتياطيات ضعيفا...

### الاحتياطيات الأجنبية والميزان التجاري

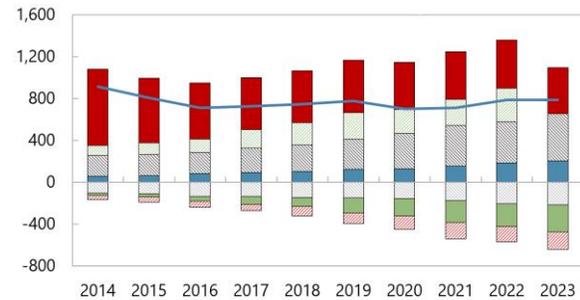
(نهاية الفترة، مليار دولار أمريكي)



لا تزال الميزانية العمومية الخارجية قوية، في ظل عوامل منها تجاوز الاحتياطيات لمقاييس تقييم كفاية الاحتياطيات.

### وضع الاستثمار الدولي

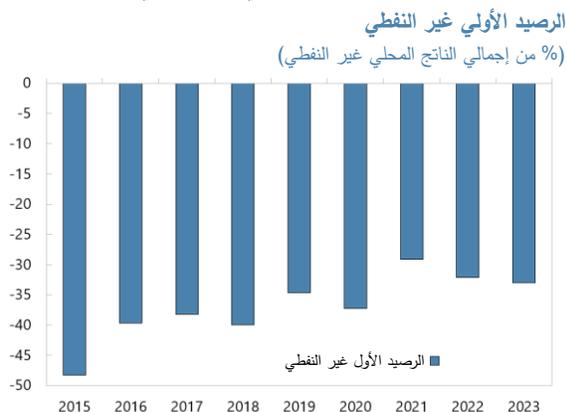
(مليار دولار أمريكي)



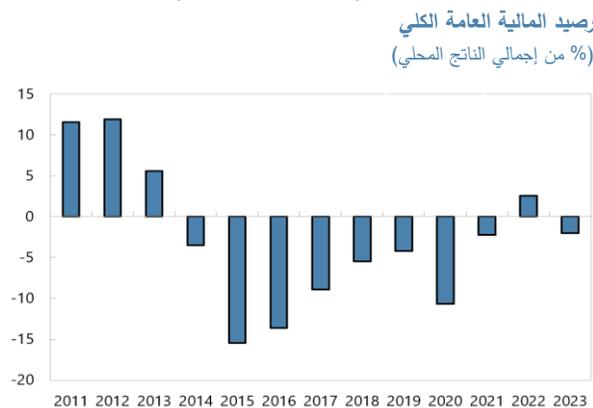
المصادر: مؤسسة Haver، والحكومة السعودية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الشكل البياني ٦- المملكة العربية السعودية: تطورات المالية العامة

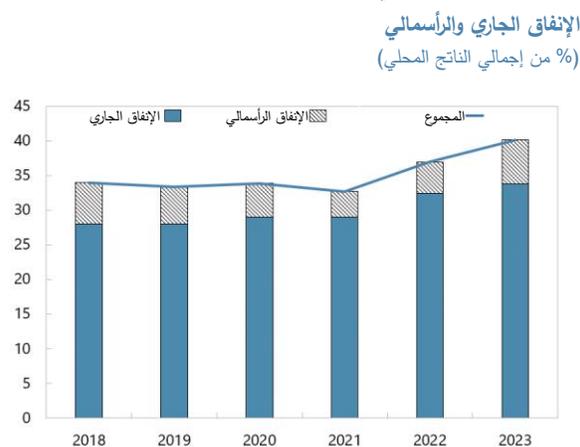
...مع استمرار تفاقم عجز الرصيد الأولي غير النفطي.



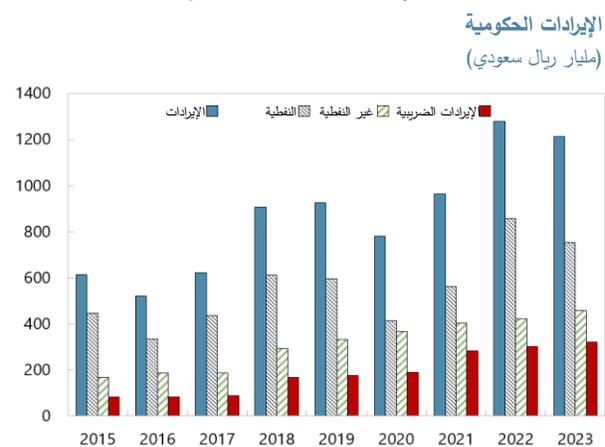
عاد رصيد المالية العامة الكلي إلى تسجيل عجز في عام ٢٠٢٣ ...



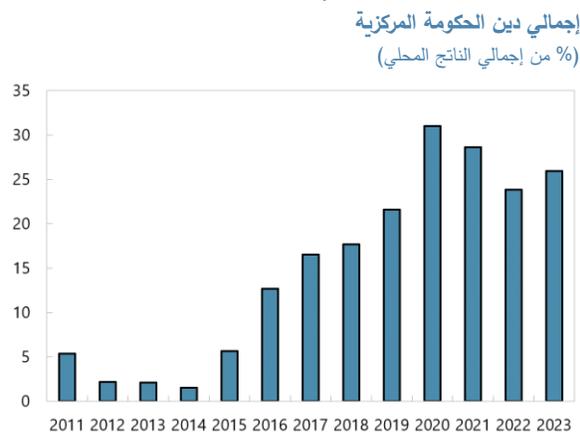
كان هناك تجاوز للنفقات على نطاق واسع، انعكاسا بصفة خاصة لتركيز صرف الموارد في بداية الاستثمار ...



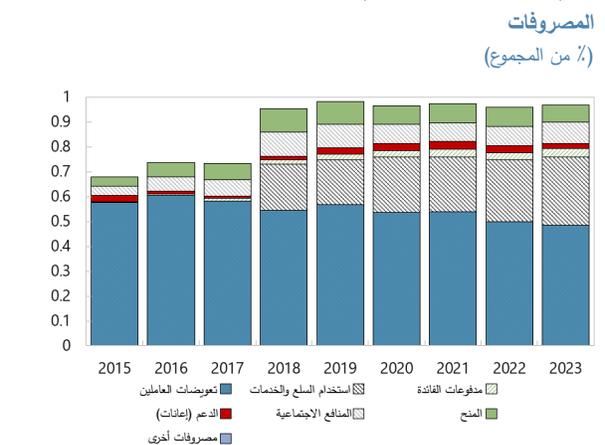
برغم ارتفاع الإيرادات غير النفطية، تراجع إجمالي الإيرادات بسبب انخفاض أسعار النفط وإنتاجه على المستوى الدولي.



لا يزال الدين العام منخفضا، وإن كان قد سجل ارتفاعا طفيفا.



..في حين استمر التراجع في نسبة الأجور إلى مجموع المصروفات.

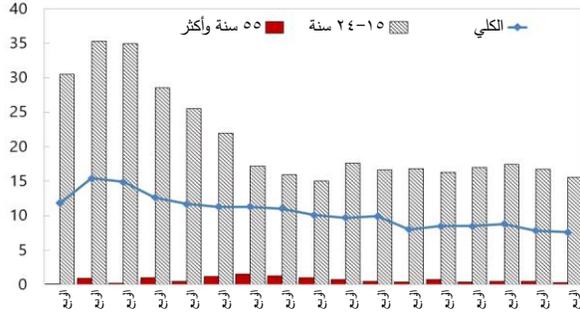


المصادر: مؤسسة Haver، والحكومة السعودية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

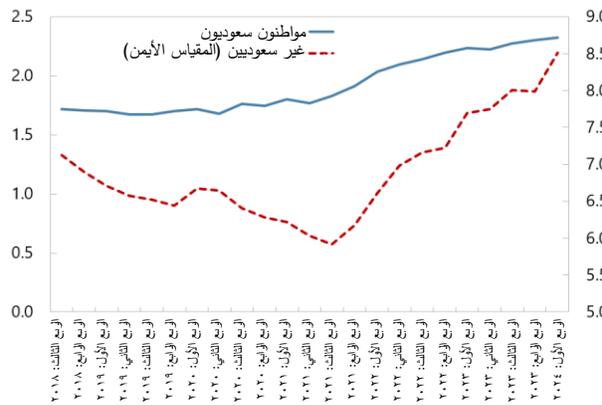
## الشكل البياني ٧ - المملكة العربية السعودية: تطورات سوق العمل

توظيف المواطنين السعوديين شهد تحسنا، ومعدل البطالة انخفض بمقدار النصف بين الشباب.

معدل بطالة المواطنين السعوديين حسب العمر (%)

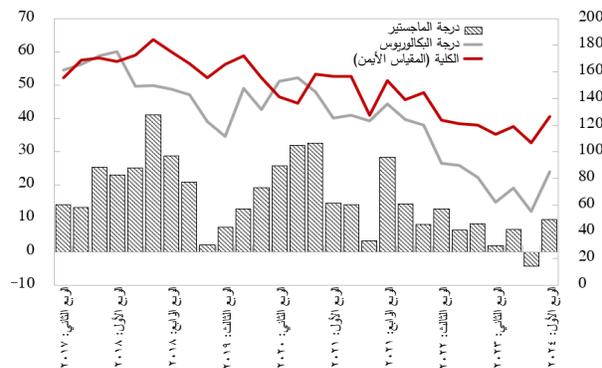


...غير أن زيادة التوظيف في القطاع الخاص مستمرة.  
الوظائف في القطاع الخاص (بالملايين)



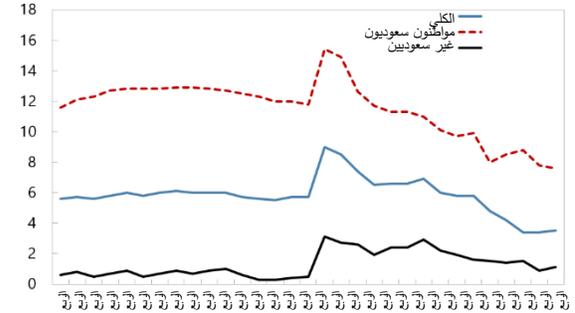
...وارتفعت العلاوات مؤخرًا بين السعوديين وغير السعوديين، كذلك في التعليم.

الفارق في الأجور عن غير السعوديين (%)



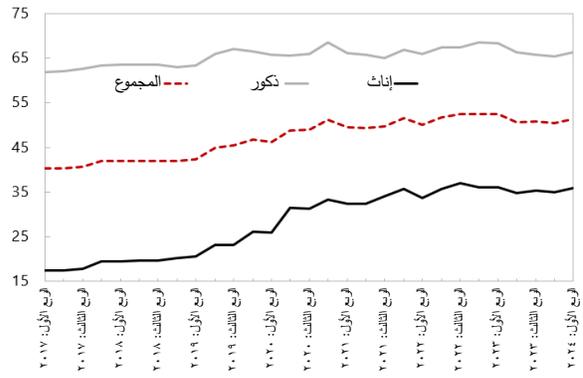
معدل البطالة يتجه نحو الانخفاض إلى مستويات غير مسبقة، يقوده المواطنون السعوديون والوافدون.

معدلات البطالة (%)



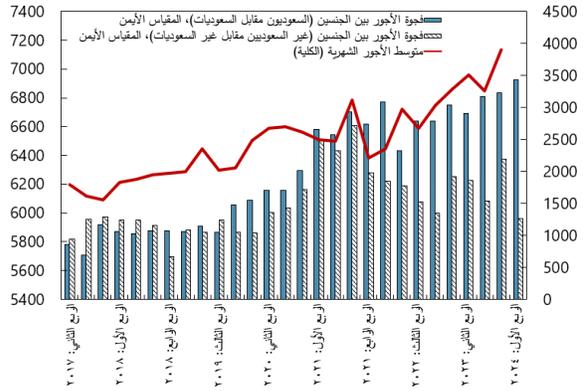
معدل المشاركة في القوى العاملة بدأ ثابتًا نوعًا ما، بعد أن سجل ارتفاعًا كبيرًا...

معدلات مشاركة المواطنين السعوديين في قوة العمل (%)



متوسط الأجور الشهرية في تصاعد، بينما فجوة الأجور بين الجنسين لا تزال كبيرة...

متوسط الأجور الشهرية وفجوة الأجور بين الجنسين (بالريالات)

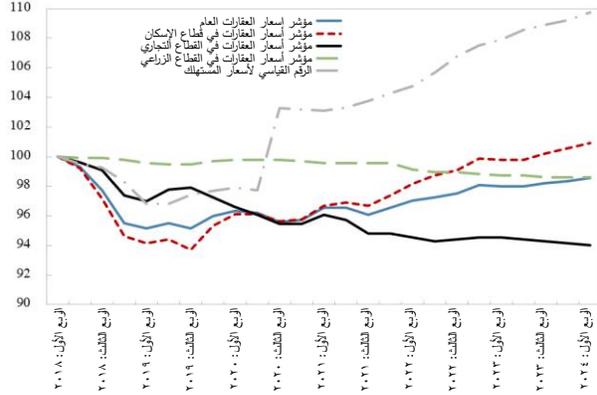


المصادر: مؤسسة Haver، والحكومة السعودية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الشكل البياني ٨- المملكة العربية السعودية: التطورات في السوق العقارية

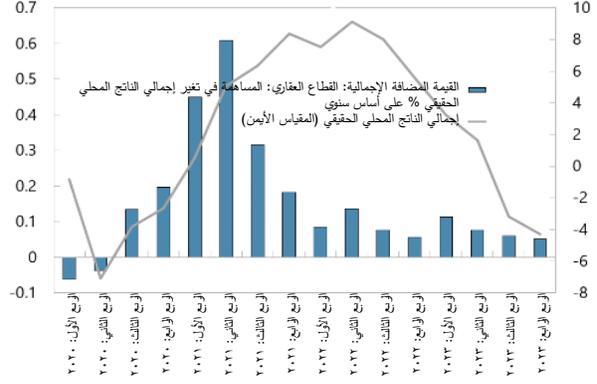
...سجل مؤشر العقارات نمواً محدوداً وإن كان لا يزال أقل من معدل التضخم.

مؤشر أسعار العقارات ومؤشر أسعار المستهلكين  
(المؤشر، سنة الأساس ٢٠١٨=١٠٠)



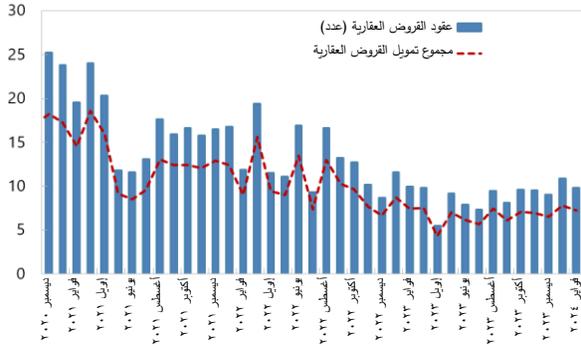
وسط تراجع تدريجي في تغير القيمة المضافة الإجمالية للعقارات على أساس سنوي...

القيمة المضافة الإجمالية لقطاع العقارات  
(التغير % على أساس سنوي)



...مع ارتفاع هامشي وحسب في نشاط القروض العقارية برغم نمو الإقراض ككل.

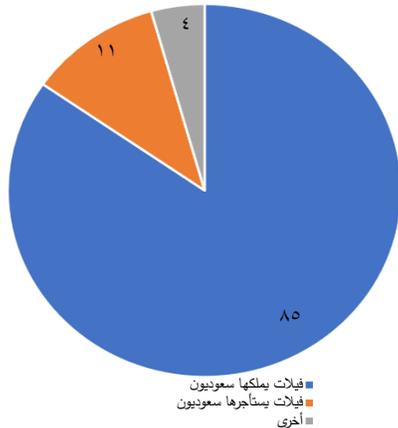
عدد عقود القروض العقارية السكنية الجديدة وقيمتها  
(مليار ريال سعودي وعددها)



مجموع تمويل القروض العقارية: القروض العقارية السكنية الجديدة للأفراد المقدمة من شركات تمويل ومصارف.

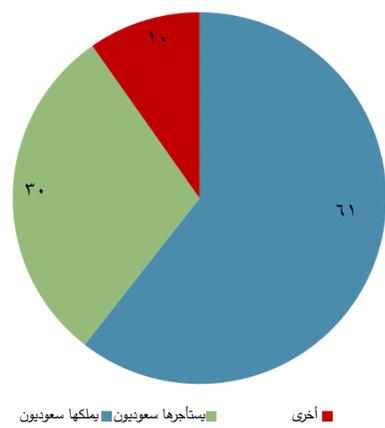
... يتألف معظمها من فيلات سكنية، وتبلغ نسبتها حوالي ٨٥٪ من رصيد المساكن.

ملكية الفيلات (%)



نسبة ملكية المواطنين للمساكن تبلغ نحو ٦١٪ ...

ملكية المساكن المحلية (%)

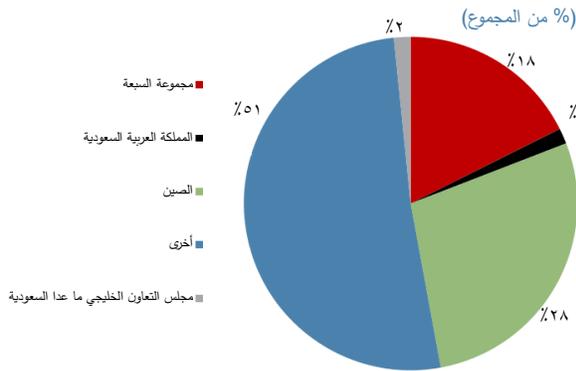


المصادر: مؤسسة Haver، والحكومة السعودية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الشكل البياني ٩- المملكة العربية السعودية: تغير المناخ (٢٠٢٠ أو أحدث بيانات متاحة)

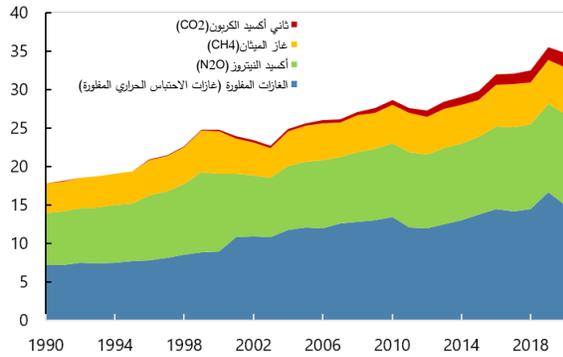
... وكذلك على أساس الحصص من الانبعاثات العالمية.

المساهمون في انبعاثات غاز الاحتباس الحراري العالمية، أحدث بيانات متاحة



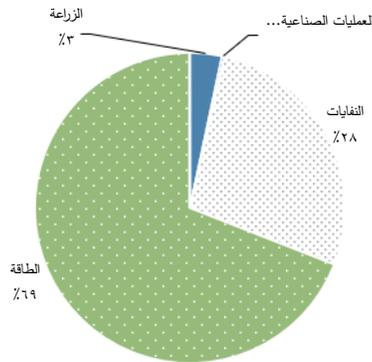
انبعاثات غاز الاحتباس الحراري في المملكة العربية السعودية تتألف في الأساس من ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان.

تطور الانبعاثات وتكوينها (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)



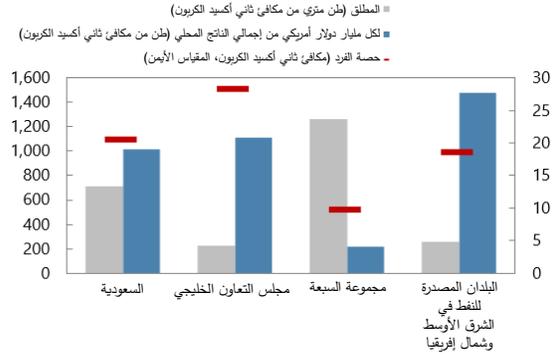
... كما في حالة غاز الميثان، بينما تساهم النفايات أيضا في هذه الانبعاثات.

غاز الميثان (CH4)



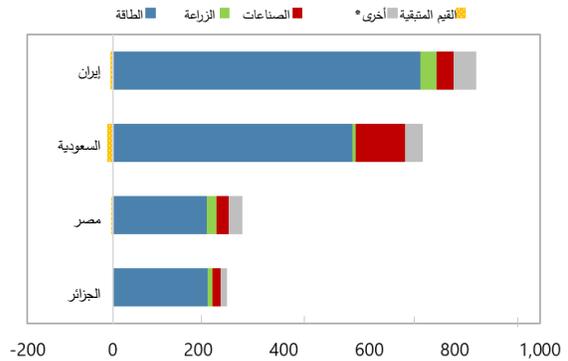
بينما المستويات المطلقة لانبعاثات غاز الاحتباس الحراري في المملكة العربية السعودية منخفضة، فهي مرتفعة من حيث نصيب الفرد ...

متوسط مستويات الانبعاثات



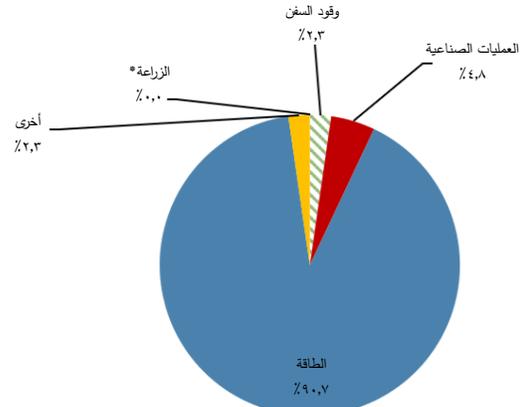
وهي كذلك واحدة من أكبر البلدان المُصدرة للانبعاثات في المنطقة، وإن كان ترتيبها يأتي بعد إيران.

كبار مُصدري الانبعاثات ومصادر غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)



انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مدفوعة إلى حد كبير بقطاع الطاقة...

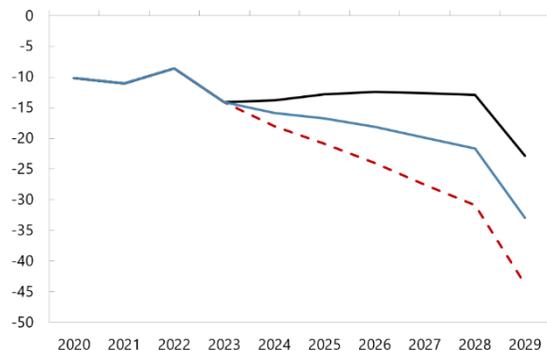
ثاني أكسيد الكربون (CO2)



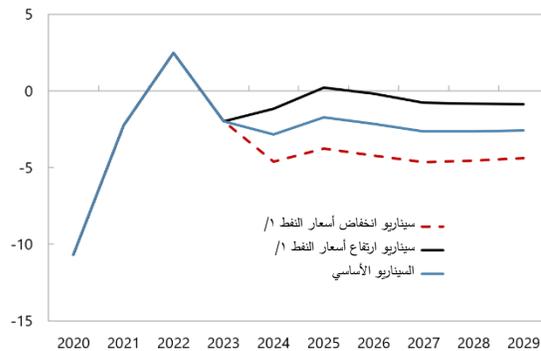
المصادر: CAIT، وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١٠: المملكة العربية السعودية: سيناريو تجاوز التوقعات وسيناريو قصور النتائج عن التوقعات في أسعار النفط

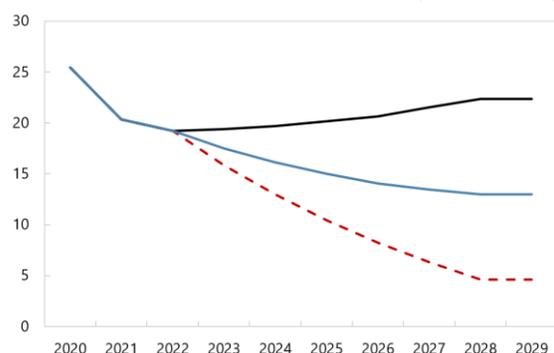
صافي الأصول المالية الحكومية  
(% من إجمالي الناتج المحلي)



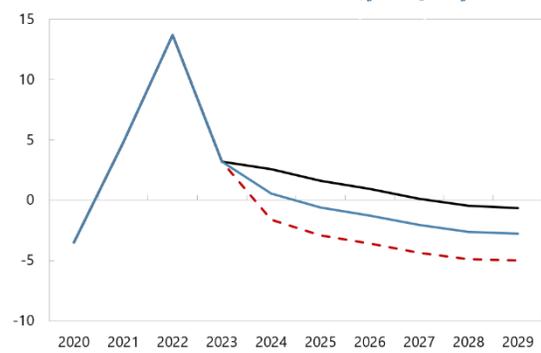
رصيد المالية العامة  
(% من إجمالي الناتج المحلي)



الاحتياطيات  
(بعدد أشهر الواردات)



رصيد الحساب الجاري  
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يفترض سيناريو انخفاض/ارتفاع أسعار النفط بمقدار انحرافين معياريين في الفترة من ٢٠٢٤-٢٠٢٩ أعلى/أقل من سعر النفط المعدل حسب آفاق الاقتصاد العالمي طوال سنوات التوقعات. ويفترض السيناريو هان عدم حدوث أي تغيير في الإنفاق الحكومي أو حصة الإيرادات غير النفطية أو الافتراض الخارجي مقارنة بالسيناريو الأساسي.

الجدول ١ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٠-٢٠٢٩

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	
(التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
<b>الدخل القومي والأسعار</b>										
١١,٠	١٠,٧	١٠,٥	١٠,٢	٩,٧	٩,٠	٩,٦	١٠,٦	٩,١	٩,٢	إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميا)
٧٠,٠	٧١,١	٧٢,٩	٧٥,٤	٧٧,٨	٨٢,٥	٨٤,٣	١٠٢,٠	٧٣,٢	٤٢,٧	متوسط أسعار تصدير النفط (دولار أمريكي للبرميل) <sup>١</sup>
٥,٢٩٠	٥,١٠٠	٤,٧٦٢	٤,٥٣٨	٤,٣١٢	٤,١٠٨	٤,٠٠٣	٤,١٥٧	٣,٢٧٨	٢,٧٥٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات السعودية)
١,٤١١	١,٣٣٦	١,٢٧٠	١,٢١٠	١,١٥٠	١,٠٩٦	١,٠٦٨	١,١٠٩	٨٧٤	٧٣٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٣,٦١٣	٣,٤٠٦	٣,٢١٣	٣,٠٢٥	٢,٨٤٥	٢,٦٧٠	٢,٥٢٠	٢,٣٥٨	٢,١٦٠	٢,٠٣٢	إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)
٣٨,١٧١	٣٦,٨٧٣	٣٥,٧٤٥	٣٤,٧٤٨	٣٣,٦٧٥	٣٢,٧٢٨	٣٢,٥٣٠	٣٤,٤٥٤	٣٨,٣٩٦	٣٣,٢٧١	حصّة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي (الدولار الأمريكي)
٣,٥	٣,٥	٣,٦	٤,١	٤,٧	١,٧	٠,٨	٧,٥	٥,١	٣,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٢,٦	٢,٦	٢,٤	٣,٨	٥,٨	٩,٠	١٥,٠	١,٢	١,٢	٦,٩	النفطي
٣,٩	٣,٩	٤,١	٤,٣	٤,٤	٣,٥	٣,٨	٥,٣	٥,٦	٢,٣	غير النفطي <sup>٢</sup>
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٩	٢,٣	٢,٥	٣,١	٣,٤	مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
<b>القطاع الخارجي</b>										
٢,٢	١,٦	١,٣	٤,٩	٥,٣	٧,٠	٢١,٦	٤٨,٩	٥٨,٩	٣٣,٥	الصادرات (قوب)
٠,٠	٠,٥	٠,٩	٢,٣	٣,٢	١٢,٦	٢٤,٠	٦١,٨	٦٩,٤	٤٠,٥	النفطي
٥,٠	٥,٤	٥,٩	٨,٥	١١,٩	٩,٢	١١,٢	٢٥,٩	١١,٠	١٠,٢	الواردات (قوب)
٢,٧	٢,٥	٢,١	١,٤	١,١	٠,١	٣,٢	١٣,٧	٤,٨	٣,٥	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
٤,٥	٥,٠	٤,١	٩,١	١١,٠	٠,٩	٧,٧	٩,٢	٥,٢	٥,٢	حجم الصادرات
٣,٧	٤,٢	٥,٠	٧,٧	١٠,٨	٧,٤	١٤,٠	١٤,٣	٠,٤	٩,٥	حجم الواردات
٣,٦	٤,٣	٤,٥	٤,٨	٧,٠	٦,٨	١٥,٦	٣١,٩	٤٦,٥	٣٤,٠	معدلات التبادل التجاري
<b>النقود والائتمان</b>										
٤,٣	٤,٨	٥,٨	٥,٢	٠,٢	٢,٢	٧,٤	٣,٨	٤,٥	٨,٩	صافي الأصول الأجنبية
٧,٥	٨,١	٨,٧	٩,٩	١١,٠	١١,٠	١٨,٨	١٢,٦	١٩,٣	٢٤,٩	صافي الأصول المحلية
٦,٥	٧,١	٧,٤	٨,٨	٩,٧	١٠,١	١٠,٠	١٢,٦	١٥,٤	١٤,٠	منها: مطالبات على القطاع الخاص
٦,٠	٦,٣	٦,٥	٧,٤	٩,٠	٨,٨	٧,٦	٨,١	٧,٤	٨,٣	النقود وشبه النقود (ن ٣)
...	...	...	...	...	...	٦,٢	٥,٣	٠,٩	٠,٨	سعر الفائدة السائد بين البنوك على الودائع لمدة ثلاثة أشهر (% سنويا) <sup>٣</sup>
<b>الموارد المالية للحكومة المركزية</b>										
٢٧,١	٢٧,٨	٢٨,٦	٢٩,٤	٢٩,٦	٢٩,٦	٣٠,٣	٣٠,٨	٢٩,٥	٢٨,٤	الإيرادات
٣٠,١	٣٠,٩	٣١,٦	٣٢,٢	٣٢,٤	٣٢,٩	٣٢,٣	٣٨,٢	٣١,٧	٣٩,١	النفقات
٢٤,٩	٢٥,٧	٢٦,٥	٢٧,٢	٢٧,٤	٢٧,٨	٢٧,٦	٢٤,٨	٢٨,١	٢٣,٤	المصرفيات
٥,٢	٥,٢	٥,١	٥,١	٥,٠	٥,٠	٤,٧	٣,٥	٣,٦	٥,٦	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٣,٠	٣,١	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٣,٣	٢,٠	٢,٥	٢,٢	١,٠	صافي الإقراض (+)/الإقراض (-)
١٧,٧	١٨,٥	١٩,٤	٢٠,١	٢٠,٥	٢١,٦	٢٠,٩	١٨,١	١٩,٤	٢٥,٧	ما عدا الإيرادات النفطية
٢٤,٧	٢٦,١	٢٧,٨	٢٩,٤	٣٠,٤	٣٢,٤	٣٣,٠	٣٢,٢	٢٩,١	٣٧,٢	الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٢٤,٧	٢٦,١	٢٧,٨	٢٩,٤	٣٠,٤	٣٢,٤	٣٣,٠	٢٩,٤	٢٦,٩	٣٥,٣	الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٩,٢	٩,١	٩,٢	٩,٦	١٠,١	١٠,٦	١٠,٩	١١,١	١١,٨	١٥,٩	ودائع الحكومة المركزية في البنك المركزي السعودي
٣٥,٣	٣٣,٨	٣٢,٣	٣١,٠	٣٠,٠	٢٨,٧	٢٦,٢	٢٣,٨	٢٨,٦	٣١,٠	إجمالي دين الحكومة المركزية
٢٥,٢	٢٣,٧	٢٢,١	٢٠,٤	١٨,٧	١٦,٩	١٤,١	٨,٦	١١,١	١٠,٢	صافي الأصول المالية للحكومة المركزية
<b>بنود للتذكير:</b>										
٤٨٣,٣	٤٦٥,١	٤٤٥,٤	٤٢٢,٥	٤٠٣,٢	٤٠٥,٢	٤١٧,١	٤٤٠,٥	٤٣٨,٢	٤٤٩,٢	مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٢	١٣,١	١٤,١	١٥,٨	١٨,١	٢٠,٤	٢٥,٢	بأشهر الواردات من السلع والخدمات <sup>٣</sup>
٢٩,٤	٣٠,٠	٣٠,٢	٣٠,٤	٣٠,١	٢٨,٨	٢٧,٣	٢٣,٣	٢٤,٤	٢٤,٨	الواردات من السلع والخدمات/إجمالي الناتج المحلي
...	...	...	...	...	١١٩,٨	١١٨,٥	١١٩,٥	١١٤,٧	١١٣,٩	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (٢٠١٠=١٠٠، نهاية الفترة) <sup>٣</sup>
...	...	...	...	...	...	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	متوسط سعر صرف الريال السعودي/الدولار الأمريكي
٣٧,٠	٣٦,٢	٣٥,٥	٣٤,٨	٣٤,١	٣٣,٥	٣٢,٨	٣٢,٢	٣٠,٨	٣١,٦	عدد السكان (بالملايين)
...	...	...	...	...	...	٨,٥	٩,٧	١١,٨	١٣,٧	معدل البطالة (بين المواطنين السعوديين)
...	...	...	...	...	...	٣,٨	٤,٩	٦,١	٧,٧	معدل البطالة (الكل)
...	...	...	...	...	...	١١,٩٦٧	١٠,٤٧٨	١١,٢٨٢	٨,٧٦٠	المؤشر العام لتداول الأسهم (ناسد)

المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> يشمل المنتجات المكررة.

<sup>٢</sup> إعادة التصنيف الأخير للحسابات القومية لا يظهر بشكل كامل بعد.

<sup>٣</sup> آخر مشاهدة

الجدول ٢ - المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، ٢٠٢٠ - ٢٠٢٩

الميزانية	تقديرات	توقعات	الميزانية	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
(بمليارات الريالات السعودية)										
١,٣٠٠	١,٢١٢	١,٢١٤	١,١٧٢	١,٢٧٥	١,٣٢٢	١,٣٦٣	١,٣٩٤	١,٤٣٤	الإيرادات	
٧٥٥	٧٣٣	٧١٠	٧٦٠	٧٨٣	٧٨٣	٧٨٠	٧٧٦	٧٧٨	النفطية	
٤٥٨	٤٨٢	٤٥٨	٤٨٢	٥١٥	٥٤٩	٥٨٣	٦١٩	٦٥٦	غير النفطية	
٣٢٢	٣٢٠	٢٨٧	٣١٠	٣٨٤	٤٠٧	٤٠٧	٤٣٢	٤٥٨	الإيرادات الضريبية	
٢٢	٣٩	٤١	٣١	٤٣	٤٦	٤٩	٥٢	٥٥	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	
٢٥٤	٢٢٥	٢٥٤	٢٥٥	٢٥٤	٢٧٠	٢٨٧	٣٠٥	٣٢٣	الضرائب على السلع والخدمات (بما في ذلك الضرائب الانتقائية)	
١٨	٢٢	٢١	٢١	٢٥	٢٧	٢٩	٣٠	٣٢	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	
٢٨	٣٣	٣٠	٣٠	٣٨	٤٠	٤٢	٤٥	٤٨	ضرائب أخرى	
١٢٢	١٢٨	١٤٥	١٥٥	١٦٥	١٧٦	١٨٧	١٩٨	١٩٨	الإيرادات غير النفطية غير الضريبية	
٣٦	٣٨	٤١	٤٣	٤٦	٤٩	٥٢	٥٥	٥٥	دخل الممتلكات (ما عدا النفط)	
٣٦	٣٨	٤٤	٤٣	٤٥	٤٨	٥١	٥٤	٥٤	المبيعات من السلع والخدمات	
١٣	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٧	١٩	١٩	غرامات وجزوات ومصاردات	
٣٦	٤٩	٤٦	٥٤	٥٤	٥٨	٦٦	٧١	٧١	إيرادات أخرى	
١,١١٤	١,٢٩٣	١,٣٥١	١,٢٥١	١,٣٩٨	١,٤٦٣	١,٥٠٥	١,٥٤٨	١,٥٩٥	النفقات	
٩٥٧	١,١٠٧	١,١٤٤	١,٠٦٢	١,١٨٢	١,٢٢٢	١,٢٦١	١,٢٨٩	١,٣٢٠	المصروفات	
٥١٤	٥٢٧	٥٤٩	٥٤٤	٥٥٥	٥٦٦	٥٧٢	٥٧٨	٥٧٨	تعويضات العاملين ١	
٢١٨	٣٠٣	٣٢٢	٢٧٧	٣٢٨	٣٤٩	٣٥٦	٣٦٤	٣٧١	استخدام السلع والخدمات	
٣٩	٣٨	٤٦	٤٧	٦٢	٧٢	٧٩	٩٠	١٠٢	مدفوعات الفائدة	
٢٢	٢٢	٢٧	٢٦	٣٦	٤٣	٤٦	٥٢	٥٨	المحلية	
١٦	١٦	١٩	١٩	٢٦	٢٩	٣٣	٣٨	٤٣	الأجنبية	
٢٢	٢١	٢٩	٣٨	٣٠	٣٢	٣٥	٣٦	٣٨	الدعم (إعانات)	
٦٧	٩٧	١٠١	٦٢	١٠٥	١١٠	١١٤	١١٦	١٢٠	المزايا الاجتماعية ٢	
٢	٧	٤	٤	٥	٥	٥	٥	٥	المنح	
٩٦	٩٤	٩٤	٩١	٩٨	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٦	مصروفات أخرى ٣	
١٥٧	١٨٦	٢٠٧	١٨٩	٢١٧	٢٣٠	٢٤٥	٢٥٩	٢٧٥	صافي الاقتناء الأصول غير المالية	
١١٠	١٠٥	١٠٥	١٠٦	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	صافي الإفراض (+)/الانقراض (-)	
١٠٦	٧١	٧١	٩٣	٩٣	١٠٠	١٠٢	١٠٦	١١٤	الرصيد الجاري	
(٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)										
٤٤,٧	٤٧,٩	٤٥,٥	٤٣,٩	٤٤,٨	٤٤,٠	٤٢,٤	٤٠,٩	٣٩,٧	الإيرادات	
٣٦,٤	٣٧,٤	٣٧,٤	٣٧,٤	٣٦,٧	٣٥,٩	٣٤,٣	٣٢,٨	٣١,٥	النفطية	
١٨,١	١٨,١	١٨,١	١٨,١	١٨,١	١٨,١	١٨,٢	١٨,٢	١٨,٢	غير النفطية	
١٢,٦	١٢,٦	١٠,٧	١٢,٦	١٢,٧	١٢,٧	١٢,٧	١٢,٧	١٢,٧	الإيرادات الضريبية	
٠,٩	١,٥	١,٥	١,٢	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	
٩,٧	٨,٩	٨,٩	٧,٧	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	الضرائب على السلع والخدمات (بما في ذلك الضرائب الانتقائية)	
٠,٧	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	
١,٢	١,٢	١,١	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	ضرائب أخرى	
٥,٢	٥,٥	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٥	٥,٥	٥,٥	الإيرادات غير النفطية غير الضريبية	
١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	دخل الممتلكات (ما عدا النفط)	
١,٥	١,٥	١,٧	١,٧	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	المبيعات من السلع والخدمات	
٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	غرامات وجزوات ومصاردات	
١,٥	١,٧	١,٩	١,٧	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	إيرادات أخرى	
٤٤,١	٥١,١	٥٠,٦	٤٦,٨	٤٩,٢	٤٨,٤	٤٦,٩	٤٥,٤	٤٤,١	النفقات	
٣٧,٨	٤٣,٧	٤٢,٨	٣٩,٨	٤١,٥	٤٠,٧	٣٩,٢	٣٧,٨	٣٦,٥	المصروفات	
٢١,٢	٢٠,٣	٢٠,٦	٢٠,٤	١٩,٥	١٨,٥	١٧,٦	١٦,٨	١٦,٠	تعويضات العاملين ١	
٨,٦	٨,٦	١٢,٠	١٢,٠	١٠,٤	١١,٦	١١,١	١٠,٧	١٠,٣	استخدام السلع والخدمات	
١,٥	١,٥	١,٧	١,٨	٢,٢	٢,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٨	مدفوعات الفائدة	
٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٠	١,٣	١,٤	١,٤	١,٥	١,٦	المحلية	
٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,١	١,٢	الأجنبية	
١,٣	١,٣	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	الدعم (إعانات)	
٣,٤	٣,٨	٣,٨	٣,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٦	٣,٤	٣,٣	المزايا الاجتماعية ٢	
٠,١	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	المنح	
٣,٨	٤,١	٣,٥	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,١	٢,٩	مصروفات أخرى ٣	
٦,٢	٧,٤	٧,٨	٧,١	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	صافي اقتناء الأصول غير المالية	
٣٣,٠	٣٣,٠	٣٣,٠	٣٣,٠	٣٣,٠	٣٣,٠	٣٣,٠	٣٣,٠	٣٣,٠	الرصيد الأولي غير النفطي	
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	صافي الإفراض (+)/الانقراض (-)	

المصادر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> تشمل رتب الشهر الإضافي وفقاً للتقويم الهجري في سنة ٢٠١٦.

<sup>٢</sup> تشمل تحويلات أموال الزكاة، ومدفوعات الرعاية الاجتماعية، وبدلات إغاثة الباحثين عن عمل (برنامج حافز).

<sup>٣</sup> أعاد خبراء صندوق النقد الدولي تصنيف مساهمة الحكومة لمرة واحدة لا تتكرر في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بمبلغ ١٠ مليارات ريال سعودي عام ٢٠٢٢ تحت مصروفات أخرى بدلا من معاملتها باعتبارها خصما من إيرادات الضرائب على السلع والخدمات.

الجدول ٢ - المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، ٢٠٢٠-٢٠٢٩ (تتمة)

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	
(بمليارات الريالات السعودية)										
١٦١-	١٥٣-	١٤٣-	١٣٠-	١٢٣-	١٣٦-	٨١-	١٠٥	٧٣-	٢٩٤-	صافي الإفراض (+)/الافتراض (-)
١٦١	١٥٣	١٤٣	١٣٠	١٢٣	١٣٦	٦-	٥	١٧٢	٢٧١	التمويل
٣٠	٢١	صفر	صفر	صفر	٤٣-	٢٧-	٧٨	٥٤-	٩٦-	صافي اقتناء الأصول المالية
٣٠	٢١	صفر	صفر	صفر	٤٣-	٢٧-	٧٨	٥٤-	٩٦-	المحلية
٣٠	٢١	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٧-	٧٨	٥١-	٩٣-	ودائع الحكومة المركزية في البنك المركزي السعودي (+، تراكم)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٣-	صفر	صفر	٣-	٣-	القروض وحصص الملكية
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	الأجنبية
١٩١	١٧٤	١٤٣	١٣٠	١٢٣	٩٤	٢٣-	٨٣	١١٧	١٧٦	صافي تحمل الخصوم (- = السداد)
١٣١	١٢٧	١١٣	١٤١	١٠٢	٥٩	٤١-	١٠٢	١٠٩	١٧٤	المحلية
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٧٨	المؤسسات غير المصرفية
١٣١	١٢٧	١١٣	١٤١	١٠٢	٥٩	٨٨	١٠٧	١٠٩	٩٦	البنوك
١٤٥	١٣٤	١٠٤	٨٩	٨٨	٥٥	١٠١	١٩	٤٩	٤٦	الأجنبية
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٨٧-	١١٠	٩٨	٢٣-	القيمة المتبقية/الفجوة (+ = إفراط في التمويل)
(من إجمالي الناتج المحلي)										
٣,٠	٣,١	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٣,٣	٠,٢-	٠,١	٥,٢	٩,٩	التمويل
٠,٦	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠-	٠,٧-	١,٩	١,٧-	٣,٥-	صافي اقتناء الأصول المالية
٠,٦	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠-	٠,٧-	١,٩	١,٧-	٣,٥-	المحلية
٠,٦	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧-	١,٩	١,٦-	٣,٤-	ودائع الحكومة المركزية في البنك المركزي السعودي (+، تراكم)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠-	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	القروض وحصص الملكية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الأجنبية
٣,٦	٣,٥	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٣	٠,٨-	٢,٠	٣,٦	٦,٤	صافي تحمل الخصوم (- = السداد)
٢,٥	٢,٥	٢,٤	٣,١	٢,٤	١,٤	١,٠-	٢,٤	٣,٣	٦,٣	المحلية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٨	المؤسسات غير المصرفية
٢,٥	٢,٥	٢,٤	٣,١	٢,٤	١,٤	٢,٢	٢,٦	٣,٣	٣,٥	البنوك
٢,٧	٢,٧	٢,٢	٢,٠	٢,٠	١,٣	٢,٥	٠,٥	١,٥	١,٧	الأجنبية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٢-	٢,٦	٣,٠	٠,٨-	القيمة المتبقية/الفجوة (+ = إفراط في التمويل)
بنود للتفكير:										
١٩,١	١٨,٩	١٨,٥	١٨,٢	١٨,٠	١٧,٦	١٧,٠	١٤,٨	١٧,٠	١٨,٣	إجمالي الدين المحلي/إجمالي الناتج المحلي
٢٥,٢-	٢٣,٧-	٢٢,١-	٢٠,٤-	١٨,٧-	١٦,٩-	١٤,١-	٨,٦-	١١,١-	١٠,٢-	صافي الأصول المالية الحكومية/إجمالي الناتج المحلي
٥٣٦	٥٠٦	٤٨٥	٤٨٥	٤٨٥	٤٨٥	٤٨٥	٦٣٨	٥٧٥	٥٧٤	ودائع القطاع العام لدى البنك المركزي السعودي (بمليارات الريالات السعودية)
٤٨٧	٤٥٧	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٦٣	٣٨٥	٤٣٧	ودائع الحكومة المركزية لدى البنك المركزي السعودي (بمليارات الريالات السعودية)

المصادر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٣ - المملكة العربية السعودية: ميزان المدفوعات، ٢٠٢٠-٢٠٢٩  
(مليار دولار أمريكي)

توقعات	توقعات	توقعات							
٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
٣٨,٥-	٣٣,٧-	٢٦,٥-	١٧,٥-	١٢,٣-	٠,٦-	٣٤,١	١٥١,٥	٤١,٧	٢٥,٥-
٢,٧-	٢,٥-	٢,١-	١,٤-	١,١-	٠,١-	٣,٢	١٣,٧	٤,٨	٣,٥-
٤٤,٥	٥١,٥	٦٠,٩	٧١,٩	٧٦,٩	٨٦,٥	١٢٦,٩	٢٣٥,٣	١٣٦,٥	٤٧,٩
٣٤٨,٥	٣٤١,١	٣٣٥,٦	٣٣١,٣	٣١٥,٨	٢٩٩,٩	٣٢٢,٥	٤١١,٢	٢٧٦,٢	١٧٣,٩
٢٢٥,٩	٢٢٥,٩	٢٢٧,٠	٢٢٩,٢	٢٢٤,٠	٢١٧,٠	٢٤٨,٤	٣٢٧,٠	٢٠٢,٢	١١٩,٤
١٢٢,٦	١١٥,٢	١٠٨,٦	١٠٢,٠	٩١,٨	٨٣,٠	٧٤,١	٨٤,٢	٧٤,٠	٥٤,٥
٣٠٤,١-	٢٨٩,٦-	٢٧٤,٨-	٢٥٩,٤-	٢٣٩,٠-	٢١٣,٥-	١٩٥,٦-	١٧٥,٩-	١٣٩,٧-	١٢٥,٩-
٣٧,٨-	٤١,٧-	٤٥,٣-	٤٩,٠-	٥٠,٤-	٤٩,٥-	٤٧,٥-	٤٧,٦-	٦٣,٥-	٤٧,٣-
٢٠,٤-	٢١,١-	٢١,٥-	٢١,٨	٢٢,٠-	٢١,٣-	٢٠,١-	١٨,٣-	١٤,١-	١٢,٩-
٢٣,٢	٢١,١	١٩,١	١٦,٦	١٥,٢	١٤,١	١٢,٨	٩,٣	٨,٤-	٤,٨-
٤٠,٧-	٤١,٨-	٤٢,٩-	٤٣,٨-	٤٣,٦-	٤٢,٣-	٤٠,٢-	٣٨,٧-	٤١,٠-	٢٩,٦-
٨,٥	٨,٨	٩,٢	٩,٧	١٠,٢	١٠,٥	٥,٨	٩,٦	١٢,٩	١١,٢
٨,٧	٩,١	٩,٤	٩,٩	١٠,٤	١٠,٧	٦,١	٩,٩	١٣,٥	١١,٢
٥٣,٦-	٥٢,٤-	٥١,٢-	٥٠,٠-	٤٨,٩-	٤٨,٠-	٥١,٢-	٥١,٨-	٤٤,٢-	٣٧,٤-
٤٤,٧-	٤٣,٤-	٤٢,٣-	٤١,١-	٤٠,٠-	٣٩,٠-	٣٧,٨-	٣٨,٨-	٣٩,٨-	٣٤,٣-
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦,٦-	٣,٩-	٣,٨-	١,٨-
٥٦,٧	٥٣,٤	٤٩,٤	٣٦,٧	١٠,٣	١١,٣-	٤٣,١-	١٢٢,٩-	٣٤,٢-	٢١,٧-
١٣,٥	١١,٥	٩,٧	٦,٩	٢,٥	١,١-	٣,٨-	١,١	١,٦-	٣,٨-
١٣,٣-	١٣,٥-	١٣,٨	١٤,٦-	١٤,٦-	١٥,٢-	١٦,١-	٢٧,٠-	٢٤,٧-	٥,٤-
٢٦,٨	٢٥,٠	٢٣,٦	٢١,٠	١٧,١	١٤,١	١٢,٣	٢٥,١	٢٣,١	١,٦
٢٧,٤	٢٦,٥	٢٤,٩	١٦,٤	٠,٨-	١٥,٢-	٤٢,٣-	٣٥,٥-	٣٧,١-	٢٣,٧-
٢٩,١-	٢٩,٣-	٢٩,٦-	٣٦,٠-	٤٥,٠-	٥٠,٠-	٦٨,٧-	٤٨,٢-	٥٣,٢-	٥٣,٦-
٥٦,٥	٥٥,٨	٥٤,٥	٥٢,٣	٤٤,٢	٣٤,٩	٢٦,٤	١٢,٧	١٦,١	٢٩,٩
١٥,٧	١٥,٥	١٤,٨	١٣,٥	٨,٦	٤,٩	٣,٠	٨٨,٤-	٤,٤	٥,٨
٧,٢-	٧,٤-	٧,٥-	٧,٩-	١٠,٥-	١٢,٣-	١٣,٤-	٧٨,٣-	٢١,٦-	٠,٥-
٢٣,١	٢٢,٨	٢٢,٢	٢١,٤	١٩,١	١٧,٢	١٦,٤	١٠,١-	٢٦,٠	٦,٣
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧,٣-	٢٠,٢-	١,٩-	٣,٢
١٨,٢	١٩,٧	٢٢,٩	١٩,٢	٢,٠-	١١,٩-	٢٢,٩-	٤,٥	١,٧	٤٥,٩-
١٨,٢-	١٩,٧-	٢٢,٩-	١٩,٢-	٢,٠	١١,٩	٢٢,٩	٤,٥-	١,٧-	٤٥,٩
١٨,٢-	١٩,٧-	٢٢,٩-	١٩,٢-	٢,٠	١١,٩	٢٢,٣	٢,٣-	١١,٠	٤٤,٩
٤٨٣,٣	٤٦٥,١	٤٤٥,٤	٤٢٢,٥	٤٠٣,٢	٤٠٥,٢	٤١٧,١	٤٤٠,٥	٤٣٨,٢	٤٤٩,٢
١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٢	١٣,١	١٤,١	١٥,٨	١٨,١	٢٠,٤	٢٥,٢
٤٦,٥	٥٢,٠	٥٧,٣	٦٢,٤	٦٧,٢	٧١,٦	٧٣,٥	٧٠,٩	٨١,٢	٩٥,٤
١٨,٧-	١٩,٤-	٢٠,٠-	٢٠,٤-	٢٠,٦-	١٩,٩-	٢٠,١-	١٥,٨-	١٨,٤-	١٩,٧-
٣٩,٧	٣٨,٠	٣٥,٧	٣٣,٨	٣٢,٢	٣٠,٣	٢٨,١	٢٣,٨	٢٠,٧	٢٠,٧
٦٩,٠	٧٠,١	٧١,٩	٧٤,٤	٧٧,٨	٨٢,٥	٨٢,٣	٩٩,٠	٧٠,٨	٤٣,٣
٧٠,٠	٧١,١	٧٢,٩	٧٥,٤	٧٧,٨	٨٢,٥	٨٤,٣	١٠٢,٠	٧٣,٢	٤٢,٧
١١,٠	١٠,٧	١٠,٥	١٠,٢	٩,٧	٩,٠	٩,٦	١٠,٦	٩,١	٩,٢
٦٤,٨	٦٦,٢	٦٧,٦	٦٩,٢	٧٠,٩	٧٢,٣	٧٧,٠	٧٩,٥	٧٣,٢	٦٨,٧
٢١,٦	٢١,٧	٢١,٦	٢١,٤	٢٠,٨	١٩,٥	١٨,٣	١٥,٩	١٦,٠	١٧,١
١,٤١٠,٨	١,٣٣٦,١	١,٢٦٩,٨	١,٢١٠,٢	١,١٤٩,٨	١,٠٩٥,٦	١,٠٢٧,٦	١,١٠٨,٦	٨٧٤,٢	٧٣٤,٣
٢٢٣,٠	١٩٧,٥	١٧٤,٣	١٥٥,٣	١٣٧,٩	١٢١,٥	١٠٨,٣	١٠١,٣	١٠١,١	٩٣,٦
٣,١	٣,١	٣,٢	٣,٩	٤,٨	٥,٦	٥,٦	٢,٩	٠,٢	٠,٧

المصادر: البنك المركزي السعودي (ساما)، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ يمثل العائد على صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي والمؤسسات الحكومية المتصلة والقطاع الخاص.

٢ الواردات من السلع والخدمات على مدى الاثني عشر شهرا القادمة ما عدا واردات تجارة العبور.

الجدول ٤ - المملكة العربية السعودية: المسح النقدي، ٢٠٢٠-٢٠٢٩ (%)

تقديرات	توقعات								
٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
(بمليارات الولايات السعودية)									
١,٧٥٢	١,٧٣٦	١,٦٠٧	١,٥٧٢	١,٥٧٤	١,٦٥٧	١,٨٣٧	١,٩١٧	١,٦٧٣	١,٧٣٦
١,٦٨٤	١,٦٤٣	١,٦٥٢	١,٥٢٠	١,٥١٢	١,٥٨٤	١,٧٤٤	١,٨١٢	١,٦٤٣	١,٧٣٦
٦٨	٣٠	٨٤	٥٢	٦٢	٧٢	٩٣	١٠٥	٣٠	٨٤
١,٧٠٦	٢,٠٣٥	٢,٢٩٠	٣,٠٢٠	٣,٣٥٢	٣,٦٨٣	٤,٣٢٧	٤,٦٥٠	٢,٠٣٥	٢,٢٩٠
١٣٦-	٩٥-	١٢٧-	٩٩	١٦١	٢٢٦	٣٧٢	٤٤٨	٩٥-	١٢٧-
٤٣٨	٤٨١	٥١٠	٥٤٠	٥٨٤	٧١١	٨٧٨	٩٨٤	٤٨١	٥١٠
٥٧٤-	٥٧٥-	٦٣٨-	٤٨٥-	٤٨٥-	٤٨٥-	٥٠٦-	٥٣٦-	٥٧٥-	٦٣٨-
٧٩	٩٥	١٢٨	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	٩٥	١٢٨
١,٧٦٢	٢,٠٣٤	٢,٢٩٠	٢,٥١٩	٢,٧٧٤	٣,٠٤٤	٣,٥٥٧	٤,٠٥٥	٢,٠٣٤	٢,٢٩٠
٢,١٤٩	٢,٣٠٩	٢,٤٩٥	٢,٦٨٥	٢,٩٢١	٣,١٨٦	٣,٦٤٢	٤,١٠١	٢,٣٠٩	٢,٤٩٥
١,٤٨٩	١,٥٦٤	١,٥٢٨	١,٥٢٤	١,٧٧٧	١,٩٣٢	٢,٣٢٤	٢,٤٥٤	١,٥٦٤	١,٥٢٨
٢٠٦	٢٠٤	٢٠٠	٢١٢	٢٦١	٢٨٣	٣٤١	٣٦٠	٢٠٤	٢٠٠
١,٢٨٣	١,٣٦٠	١,٣٢٨	١,٣١٢	١,٥١٧	١,٦٤٨	١,٩٨٣	٢,٠٩٤	١,٣٦٠	١,٣٢٨
٦٦٠	٧٤٤	٩٦٧	١,١٦١	١,٢٥٤	١,٣٥٤	١,٥٤٧	١,٦٤٧	٧٤٤	٩٦٧
١٨٦	٢٤٩	٣١٢	٢٩٧	٣٢١	٣٤٦	٣٩٦	٤٢١	٢٤٩	٣١٢
١,٣٠٩	١,٣٩٩	١,٥٣١	١,٦٤٣	١,٦٧١	١,٧٤١	٢,٢٩٤	٢,٤٦٦	١,٣٩٩	١,٥٣١
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
(التغيرات % في رصيد النقود بمعناها الواسع في بداية الفترة)									
٨,٦-	٣,٧-	٢,٧	٥,٢-	١,٣-	٠,١	٢,٣	٢,٠	٣,٧-	٢,٧
١٧,١	١٥,٣	١١,١	١٧,٣	١١,١	١١,٤	٨,٩	٨,٣	١٥,٣	١٧,٣
٥,٤	١,٩	١,٤-	٧,٣	١,٦	٢,١	٢,٠	٢,٠	١,٩	٧,٣
٢,٨	٢,٠	١,٣	١,٢	١,٦	٢,١	٢,٢	٢,٧	٢,٠	١,٣
٢,٦	٠,١-	٢,٧-	٦,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٨-	٠,١-	٢,٧-
٠,٩	٠,٧	١,٤	٠,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	١,٤
١٠,٩	١٢,٦	١١,١	٩,٢	٩,٥	٩,٢	٧,٢	٦,٤	١٢,٦	١١,١
٣,٠	٢,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	١,٠
(التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
٨,٩-	٤,٥-	٣,٨	٧,٤-	٢,٢-	٠,٢	٤,٨	٤,٣	٤,٥-	٣,٨
٢٤,٩	١٩,٣	١٢,٦	١٨,٨	١١,٠	١١,٠	٨,١	٧,٥	١٩,٣	١٨,٨
١٤,٠	١٥,٤	١٢,٦	١٠,٠	١٠,١	٩,٧	٧,١	٦,٥	١٥,٤	١٢,٦
٨,٣	٧,٤	٨,١	٧,٦	٨,٨	٩,٠	٦,٣	٦,٠	٧,٤	٧,٦
(التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
بنود للتذكير:									
٧٨,١	٧٠,٤	٦٠,٠	٦٧,١	٧١,١	٧٣,٩	٧٧,٣	٧٧,٥	٧٠,٤	٦٠,٠
نسبة ن ٣ إلى إجمالي الناتج المحلي									
٨٦,٧	٩٤,٢	٩٧,١	٩٩,٥	١٠٣,٩	١٠٧,٠	١١٠,٧	١١٢,٢	٩٤,٢	٩٧,١
نسبة المطالبات على القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي									

المصادر: البنك المركزي السعودي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٥ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٦-٢٠٢٣

٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
القطاع المصرفي							
هيكل القطاع المصرفي							
٢٨	٢٧	٢٦	٢٥	٢٥	٢٩	٢٥	٢٤
عدد البنوك المرخصة							
عدد البنوك التي تبلغ حصتها:							
١	١	١	٢	٢	٢	٢	٢
٢٥٪ من مجموع الأصول							
٥	٥	٥	٦	٦	٦	٦	٦
٧٥٪ من مجموع الأصول							
صفر							
٩٥,٩	٨٤,٣	٩٧,٢	١٠٤,٩	٨١,٦	٨٠,١	٨٩,٣	٩٣,٣
مجموع الأصول (% من إجمالي الناتج المحلي)							
٨,٣	٨,٢	٨,١	٨,٧	٩,٥	٩,٤	١٠,٥	١٠,٠
مئة: أصول مقومة بعملة أجنبية (% من مجموع الأصول)							
٠,٠							
٦٦,٧	٥٨,٥	٦٥,٤	٦٧,٦	٥١,٨	٤٨,٣	٥٣,٧	٥٧,٩
مجموع القروض (% من إجمالي الناتج المحلي)							
٦٠,٩	٥٣,٥	٦٠,٣	٦١,٩	٤٧,٤	٤٦,٧	٥١,٩	٥٥,٩
الائتمان المقدم للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)							
٦١,٨	٥٥,٢	٦٤,٦	٧٠,٦	٥٧,١	٥٦,٣	٦٢,٧	٦٦,٩
مجموع الودائع، ما عدا الودائع بين البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)							
كفاية رأس المال							
٢٠,١	١٩,٩	١٩,٩	٢٠,٣	١٩,٣	٢٠,٣	٢٠,٤	١٩,٥
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر							
١٨,٦	١٨,٤	١٨,٢	١٨,٧	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٣	١٧,٥
نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر							
جودة الأصول							
٦٩,٥	٦٩,٣	٦٧,٣	٦٤,٤	٦٣,٥	٦٢,٦	٦٢,٢	٦٢,٨
صافي القروض كنسبة من مجموع الأصول							
١,٥	١,٨	١,٩	٢,٢	١,٩	٢,٠	١,٦	١,٤
مجموع القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض							
١٢٩,٨	١٢٤,٥	١٤٧,٧	١٣٤,٧	١٤٨,١	١٥٧,٢	١٥١,٩	١٧٧,٠
مجموع المخصصات كنسبة من إجمالي القروض المتعثرة							
٢,٢	٢,٧	٢,٥	٢,٥	١,٦	١,١	١,٧	١,٠
صافي القروض المتعثرة كنسبة من مجموع رأس المال							
١,٩	٢,٢	٢,٧	٢,٩	٢,٨	٣,٢	٢,٦	٢,٦
مجموع مخصصات خسائر القروض (% من مجموع القروض)							
-	-	-	-	-	-	-	-
نسبة قروض قطاع العقارات والتشييد إلى مجموع القروض							
-	-	-	-	-	-	-	-
نسبة قروض قطاع الصناعات التحويلية المحلية إلى مجموع القروض							
٦٤,٥	٦٥,٦	٦٣,٣	٦٩,٠	٧٣,٩	٧١,٣	٧٦,٢	٨٤,٢
حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية كنسبة من مجموع الأصول							
...							
الربحية							
١١,٥	٢٨,٥	٤٢,٩	٢٤,٠-	٤,٥	٩,٨	٨,٦	٤,٨-
الأرباح (التغير) (%)							
٢,٢	٢,١	١,٨	١,٥	٢,١	٢,١	٢,٠	١,٨
متوسط العائد على الأصول قبل الضريبة							
١٢,٨	١٢,٥	١٠,٨	٨,٦	١٢,١	١٣,٨	١٢,٩	١٢,٦
العائد على أسهم رأس المال							
٣٢,٩	٣٤,٠	٣٦,١	٣٦,٢	٣٥,٩	٣٦,٣	٣٦,٦	٣٨,٠
المصرفيات بخلاف الفائدة إلى مجموع الدخل ١							
٣,١	٣,١	٣,٢	٣,٥	٣,٩	٣,٩	٣,٥	٣,٥
متوسط فروق أسعار الفائدة على القروض							
السيولة							
٢١,٨	٢٢,٨	٢٤,٧	٢٦,٨	٢٥,٤	٢٢,٣	٢١,٦	٢٠,٣
نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول							
٣٨,٩	٣٩,٧	٤١,٣	٤٣,٨	٤١,٣	٣٥,٥	٣٤,٦	٣١,٨
الأصول السائلة كنسبة من الخصوم قصيرة الأجل <sup>٢</sup>							
٩٦,١	٩٧,٥	١٠٢,٦	١٠٩,٦	١١٥,٠	١١٥,٦	١١٧,٩	١١٥,٧
ودائع العملاء كنسبة من صافي القروض							
٥٣,١	٥٧,٩	٦٤,٦	٦٦,٠	٦١,٢	٦٢,٢	٦١,٤	٥٩,٩
الودائع تحت الطلب كنسبة من مجموع الودائع							
الحساسية لمخاطر السوق							
٩,٨	١١,٢	٩,٥	٧,٤	٨,٦	٨,٧	٨,٦	٧,٦
الودائع المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الودائع							
٨,١	٧,٥	٧,٥	٨,٦	٨,٩	٨,٤	٨,٠	٨,٢
القروض المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع القروض							
٢٨,٣	٢٨,٧	٢٧,١	٢٨,٠	٢٧,٥	٢٧,١	٢٧,١	٢٨,٣
حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الأصول							
١,٢	٢,٤-	٠,٠	٧,٣	٦,٧	٦,٤	٤,٠	٢,٦
صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية كنسبة من رأس المال							
سوق الأسهم							
٢٨١,٢	٢٢٧,٧	٣٠٧,٣	٣٣٠,٦	٢٨٧,٠	٦٣,٠	٦٥,٤	٦٩,٥
رسملة سوق الأسهم (% من إجمالي الناتج المحلي)							
١٤,٢	٧,١-	٢٩,٨	٣,٦	٧,٢	٨,٣	٠,٢	٤,٣
المؤشر العام لأسعار سوق الأسهم (التغير) (%)							
٥,٧	٥,٦-	٦١,٠	٦,٤-	١٢,٤	٣١,١	٨,٢	٦٧,٤-
مؤشر أسعار أسهم البنوك (التغير) (%)							
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما).							
١ مجموع الدخل يشمل صافي الدخل من الفائدة وإجمالي الدخل من مصادر غير الفائدة.							
٢ الخصوم قصيرة الأجل تشمل الودائع تحت الطلب التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٩٠ يوماً أو أقل. والأصول السائلة تشمل النقد والذهب والسندات وأذون الخزانة الحكومية السعودية والودائع بين البنوك التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٣٠ يوماً.							

الجدول ٦- المملكة العربية السعودية: مؤشرات مختارة مرتبطة بالنوع الاجتماعي ومؤثرة على الاقتصاد الكلي، ٢٠١٧-٢٠٢٢

مجموعة العشرين ١ /		المتوسط		بيانات آخر سنة (متاحة)		٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
<b>المؤشرات المركبة للنوع الاجتماعي</b>											
٠,٦٨	٠,٧٢	٠,٧٨	٠,٦١	٢٠٢٠	...	...	٠,٦٠	...	٠,٦١	٠,٦١	٠,٦١
٠,٩٧	٠,٩٨	٠,٩٩	٠,٩٥	٢٠٢٢	٠,٩٣	٠,٩٢	٠,٩٢	٠,٩١	٠,٩١	٠,٩١	٠,٩٠
٠,٢١	٠,١٨	٠,٣٥	٠,٠٧	٢٠٢٢	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٥	٠,٢٨	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٠
٠,٧٢	٠,٧٣	٠,٧٧	٠,٦٨	٢٠٢٢	٠,٦٤	٠,٦٠	٠,٦٠	...	٠,٥٩	٠,٥٩	٠,٥٨
٨٦,٣٨	٨٨,١٣	٩٧,٥٠	٧٨,١٣	٢٠٢٢	٧١,٢٥	٨٠,٠٠	٨٠,٠٠	٧٠,٦٣	٣٨,١٣	٣٨,١٣	٣١,٨٨
<b>العمل والدخل</b>											
٤٥,٢١	٥٠,٨٨	٥٤,٥٢	٣٦,٨٨	٢٠٢٢	٢٨,٩٨	٢٨,٥٤	٢٣,٣٣	١٩,٣١	١٧,٣٨	١٧,٣٨	١٥,٧٥
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٤٧,٦٦	٥٣,٦٩	٥٦,١٥	٤٥,٧٧	٢٠٢٢	٣٤,٣٦	٣٤,٥٦	٢٩,٥٥	٢٤,٥٧	٢٢,٠٣	٢٢,٠٣	٢٠,١٠
٥,٠٨	٤,٣٣	٩,٣٥	٣,٣٢	٢٠٢٢	١٥,٦٥	١٧,٤٣	١٧,٠٣	٢١,٣٨	٢١,١٠	٢١,١٠	٢١,٦١
١١,٦٦	١٠,١٠	١٥,٠٠	٨,٢٠	٢٠٢٢	١٨,٠٠	...	...	...	...	...	...
<b>القيادة والأنشطة الاجتماعية</b>											
٢٨,٣٩	٢٨,٧٠	٣٧,٢٦	١٧,٧٤	٢٠٢٢	١٩,٨٧	١٩,٨٧	١٩,٨٧	١٩,٨٧	١٩,٨٧	١٩,٨٧	١٩,٨٧
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٢٥,٩٤	٢٣,٠٠	٢٦,٠٠	٢١,٠٠	٢٠١٨	...	...	...	...	...	...	...
<b>الحصول على التمويل</b>											
...	...	...	...	...	١٢١,٢٢	١١,٠٩	٨٥,٤٦	٨٤,٠٠	١٠٨,٨٠	١٠٨,٨٠	١٤٣,٣٦
...	...	...	...	...	١٢٤٧,٨٣	١١٤٠,٨٩	٩٢٧,٦٧	٨٤٣,٢٩	٧٩٨,٦٧	٧٩٨,٦٧	٧٧٦,٤٥
٣٢,٧٩	٤١,٤٦	٥٩,٤٠	٢٥,٤٢	٢٠٢١	...	٢٨,٨٥	...	...	...	...	٩,٨٢
٨٣,٦٣	٩٣,٠٧	٩٩,٥١	٧٧,٤٧	٢٠٢١	...	٦٣,٤٩	...	...	...	...	٥٨,١٧
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٦٧,١٢	٩١,٤٥	٩٨,٣٦	٦٤,٣٦	٢٠٢١	...	٦٢,٧٣	...	...	...	...	٤١,٩٦
<b>التعليم</b>											
...	...	...	...	...	...	...	٩٦,٠٥	...	...	...	٩٢,٧١
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
١٠٠,٣٥	١٠٠,٧٨	١٠٢,١٧	٩٩,٢٥	٢٠٢١	...	١٠,٧٤	١٠,٧٤	١٠,٧٤	١٠,٤١	١٠,٠٨	٩,٧٥
٨٩,٩٢	١٠٤,٣٩	١١٥,١٤	٩٩,٦٠	٢٠٢١	...	...	...	...	...	...	...
٥٨,٠٢	٨١,٢٠	٩٦,٦٥	٥٨,١٤	٢٠٢١	...	...	...	...	...	...	٦٩,٨٨
<b>الصحة</b>											
١١٤,٧٣	٩٠,٤١	١٧٩,٧٧	٥٤,٢١	٢٠٢١	...	٨٠,٨٥	٨٨,٣١	٨١,٣٦	٧٩,٤٩	٧٩,٤٩	٧٩,٤١
٧٩,٣٣	٧٩,٣٠	٨٥,١٠	٧٤,٨٦	٢٠٢١	...	٧٨,٧٧	٧٧,٩٩	٧٨,٩١	٧٨,٩١	٧٨,٩١	٧٨,٨٠
٣٨,٠٥	١٦,٠٠	٥٩,٠٠	٨,٠٠	٢٠٢٠	...	...	١٦,٠٠	١٨,٠٠	١٧,٠٠	١٧,٠٠	١٦,٠٠
١,٦٧	١,٦٦	١,٨٩	١,٤٣	٢٠٢١	...	٢,٤٣	٢,٤٧	٢,٥٠	٢,٥٥	٢,٥٥	٢,٥٨
المصدر: GenderDataHub موقع A/											
١/ تُحسب مجملات المجموعات حيث تكون البيانات متاحة عن ٥٠٪ من البلدان على الأقل ضمن مؤشر معين، وعن المتوسطات المرجحة، حيث تكون الأوزان الترجيحية متاحة. والبيانات المبلغة في بيانات آخر سنة تتوافر مجملاتها. والبيانات الوصفية، بما فيها الأوزان الترجيحية المستخدمة في حساب المتوسطات، متاحة في موقع Gender Data Hub.											
٢/ درجات هذا المؤشر تتراوح بين صفر و ١٠٠، حيث ارتفاع الدرجة يعني تحقيق نتائج أفضل للمرأة.											
٣/ درجات مؤشر عدم المساواة بين الجنسين تتراوح بين صفر و ١٠٠، حيث يشير ارتفاع الدرجة إلى مزيد من عدم المساواة.											
٤/ درجات مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون تتراوح بين صفر و ١٠٠، حيث ارتفاع الدرجة يعني تحقيق نتائج أفضل للمرأة.											
٥/ فجوة الأجور بين الجنسين هي الفرق بين متوسط دخل الرجل ومتوسط دخل المرأة معياراً عنها على أساس نسبة مئوية من متوسط دخل الرجل (وفق حساب منظمة العمل الدولية). الفجوة الواردة هنا هي فجوة المهنة = "المجموع في ظل توبيخ ICSO 08".											
٦/ إجمالي معدلات الالتحاق يمكن أن يتجاوز ١٠٠٪ نتيجة الإدراج التلاميذ/الطلاب دون السن والذين تجاوزوا السن المحدد بسبب التأخيرات المتكررة أو في وقت متأخر، وإعادة السنوات الدراسية.											
٧/ يشير معدل وفيات البالغين إلى احتمالية وفاة أولئك الذين بلغوا سن ١٥ من أعمارهم قبل بلوغ سن الستين (لكل ألف شخص). وبعبارة أخرى، إذا بلغت القيمة ١٥٠ فهذا يعني أن من بين كل ألف شخص بلغوا سن ١٥ من أعمارهم، يتوقع وفاة ١٥٠ منهم قبل بلوغ سن الستين، ويتوقع بقاء ٨٥٠ شخص منهم على قيد الحياة حتى سن الستين من أعمارهم. ويستند ذلك إلى "جيل تركيبي": نُفِّقُ معدلات الوفيات في جدول الأجيال الحاليين على الجيل الحالي من البالغين ١٥ من أعمارهم، على افتراض عدم تغير معدل الوفيات.											
٨/ راجع البيانات الوصفية في موقع Gender Data Hub metadata للإطلاع على مصادر البيانات والتعاريف الأصلية.											

## المرفق الأول - رؤية السعودية ٢٠٣٠: النتائج الفعلية مقابل مستهدفات الحكومة<sup>٢</sup>

المستهدفات	الوضع الحالي	السيناريو الأساسي <sup>١</sup>	مستهدفات اقتصادية كلية محددة	الأهداف الاقتصادية	برامج تحقيق الرؤية
٢٠%	٨,٤%	٢%	قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من مجموع القروض المصرفية	تطوير القطاع المالي	برنامج تطوير القطاع المالي
٨٠%	٧٠%	١٨%	حصة العمليات غير النقدية		
١ تريليون ريال سعودي	٤٥٨ مليار ريال سعودي	١٦٦ مليار ريال سعودي	زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية	تحقيق رصيد المالية العامة القابل للاستدامة والحد من الاعتماد على إيرادات النفط	برنامج الاستدامة المالية
٥٠%	٢٤%	١٨%	حصة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي		
٨٠	٧٨	٧٧	العمر الافتراضي (بالسنوات)	تعزيز خدمات الرعاية الصحية وفرص الحصول عليها.	برنامج تحول القطاع الصحي
٩٩,٥%	٩٦%	٧٨%	توفير التغطية الصحية الشاملة بما في ذلك المناطق الريفية		
٢١٤	١٥	١٢,٥	عدد أسرة العناية المركزة لكل ١٠٠ ألف نسمة	تطوير البنية التحتية وتقنيات الرعاية الصحية	
١٠٠%	٨٩,٦%	١٣%	النسبة المئوية من السكان المشمولين في النظام الموحد للسجلات الطبية الإلكترونية	تحسين جودة الرعاية الصحية ونتائج رضا المرضى	
٧٠%	٦٤%	٤٧%	نسبة تملك المساكن	زيادة معدلات نسب تملك المساكن وتحسين القدرة على تحمل تكاليف السكن.	برنامج الإسكان
٨٠%	٩٠%	٨٠%	مؤشر رضا المواطنين	وضع خيارات سكنية مستدامة ومتنوعة	
٧%	٨%	١٢%	معدل بطالة السعوديين	بناء قوى عاملة ماهرة ومنتجة.	
٤٠%	٤٢%	٣٢%	زيادة نسبة السعودة في الوظائف عالية المهارات	تعزيز تطوير التعليم واكتساب المهارات	برنامج تنمية القدرات البشرية
٥٠%	٧٧	٨٧	الترتيب في مؤشر رأس المال البشري الذي يعده البنك الدولي		
٣٠%	٣٥%	٢٢,٨%	معدل المشاركة الاقتصادية للإناث		
٧٥%	٤١,٢%	١٣%	النسبة المئوية للخريجين المتعطلين عن العمل والذين يعثرون على وظائف خلال فترة لا تتجاوز ١٢ شهرا	تشجيع ريادة الأعمال والابتكار والصناعات القائمة على المعرفة	

<sup>٢</sup> إعداد جارين ناشيم وغريتا بولو وجيروم فاشيه.

برامج تحقيق الرؤية	الأهداف الاقتصادية	مستهدفات اقتصادية كلية محددة	السيناريو الأساسي <sup>١</sup>	الوضع الحالي	المستهدفات
	تعزيز نظامي التعليم والتدريب المهني	النسبة المئوية لخريجي التعليم التقني والمهني المنضمين إلى سوق العمل خلال ستة أشهر من تخرجهم	١٤%	٤٥,٨%	٦٥%
برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية	تعزيز تنافسية الصناعات الرئيسية	عدد التراخيص الصادرة في الصناعات الواعدة	١٦٩	٧٢١	٢١٠٤٠
	تطوير بنية تحتية قوية للخدمات اللوجستية وتيسير التجارة	المرتبة في مؤشر الأداء اللوجستي	٤٩	٣٨	٢٥
برنامج التحول الوطني	هو البرنامج الشامل المعني بتنسيق ومتابعة تنفيذ رؤية ٢٠٣٠	مساهمة الاقتصاد الرقمي في إجمالي الناتج المحلي	٠,٢%	١٤%	١٩,٢% <sup>٢</sup>
		المرتبة في مؤشر فعالية القطاع الحكومي	٧٨	٣٨	٣١
	التركيز على التنوع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص وتوفير الوظائف	زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي	٢٠%	٢٨,٨%	٣٥%
	تعزيز الخدمات والمرافق والبنية التحتية من أجل الحجاج	مؤشر التنافسية العالمية	٤١	١٧	١٠
	تنفيذ المبادرات المختلفة عبر قطاعات متعددة لتحقيق أهداف الرؤية	ترتيب المملكة في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية <sup>٣</sup> من إعداد الأمم المتحدة	٤٤	٣١	٥
برنامج ضيوف الرحمن	تعزيز الخدمات والمرافق والبنية التحتية من أجل الحجاج	زيادة طاقة استقبال المعتمرين سنويا	٦,٢ مليون	١٣,٦ مليون	٣٠ مليون
برنامج التخصيص	تشجيع التخصيص ومشاركة القطاع الخاص في القطاعات الحيوية	زيادة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي	٤٠%	٤٥%	٦٥%
	جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال مبادرات التخصيص	زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٠,٥ مليار ريال سعودي	٦٠,٧٤ مليار ريال سعودي	١٢٢ مليار ريال سعودي
برنامج صندوق الاستثمارات العامة	تعزيز دور صندوق الاستثمارات العامة كمحفز للنمو الاقتصادي.	زيادة أصول صندوق الاستثمارات العامة	٦٠٠ مليار دولار أمريكي	٩٢٥ مليار دولار أمريكي	٢ تريليون دولار أمريكي
برنامج جودة الحياة	تطوير قطاع السياحة، ودعم المبادرات الثقافية والترفيهية، وتيسير استثمارات القطاع الخاص في التنمية المستدامة والنمو	مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي	٣,٦%	٤,٤%	١٠%

<sup>١</sup> التقرير السنوي عن "رؤية السعودية ٢٠٣٠" لعام ٢٠٢٣ أو أحدث مشاهدة متاحة.

<sup>٢</sup> مستهدفات عام ٢٠٢٥.

<sup>٣</sup> تشير إلى مستوى حدي بنسبة ٨٠٪ يتم الحفاظ عليه على نحو متسق طوال السنة.

## المرفق الثاني: التوصيات الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣

الموقف التنفيذي	التوصيات
خلال عام ٢٠٢٣، تراجع موقف المالية العامة، ولكن يُتوقع أن يشهد تحسناً على المدى المتوسط بفضل ترشيد الإنفاق واحتواء فاتورة الأجور.	ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط من خلال مواصلة الجهود المبذولة لزيادة الإيرادات غير النفطية وإصلاح أسعار الطاقة والتوسع في البرامج الاجتماعية.
انخفض حجم الإنفاق على بند الأجور في الميزانية إلى ٢١,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وهو أدنى مستوى له منذ عدة عقود. ويرجع ذلك إلى تباطؤ النمو في التعويضات وفرض قيود على التوظيف.	مواصلة ترشيد فاتورة الأجور في القطاع العام
تراجع نمو الاستثمارات غير النفطية إلى ١٢,٢٪ في عام ٢٠٢٣ بعد أن سجل رقماً قياسياً استثنائياً بلغ ٣٣,٢ في عام ٢٠٢٢. وأجريت دراسة تحليلية حول الحيز المالي لمعايرة الإنفاق وترتيب خطط الاستثمار حسب أولويتها.	معايرة برامج الاستثمار لتجنب مزاحمة القطاع الخاص ومخاطر فورة النشاط الاقتصادي.
هناك بوادر على أن الإنفاق المالي أصبح أقل ميلاً في السنوات الأخيرة إلى مساندة الاتجاهات الدورية عما كان في السابق، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من التحسين، حيث لا تزال نفقات الميزانية متزامنة إلى حد ما مع تقلبات أسعار النفط. وتدرس الحكومة وضع قاعدة نفقات منفصلة عن أسعار النفط ومعايير واضحة لتخصيص الفائض.	فصل قرارات الإنفاق عن تقلبات أسعار النفط، من خلال التطبيق الصارم لقاعدة مالية - يفضل أن تستند إلى النفقات.
تواصلت الحكومة عمليات التطوير من خلال (١) إنشاء حساب الخزينة الموحد، و(٢) التحول إلى إطار مالية عامة متوسط الأجل مدته ٣ سنوات، بما في ذلك من خلال الجهود الهادفة إلى وضع إطار قوي لرصد وتحليل مخاطر المالية العامة، و(٣) إطلاق مبادرات لتطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في جميع الجهات الحكومية.	مواصلة تعزيز إطار الإدارة المالية العامة، بما في ذلك من خلال اعتماد حساب الخزينة الموحد.
تواصلت أعمال التخطيط لوضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية، ولكن لم يتم تفعيله حتى الآن.	تسريع وتيرة التقدم نحو وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية
كان تنفيذ إطار السياسة النقدية الذي اعتمده الحكومة فعالاً إلى حد كبير في احتواء الضغوط التضخمية والحفاظ على ربط سعر الصرف.	الاستمرار في تشديد موقف السياسة النقدية لدعم ربط سعر الصرف.
لم يتم وضعه حتى الآن، ولكنه قيد التصميم.	وضع إطار لمساعدات السيولة الطارئة.
يوجد بالفعل إطار لمراقبة ارتفاع القروض العقارية.	مراقبة المخاطر المالية المستجدة عن كثب، بما في ذلك سرعة نمو الائتمان.
هناك تقدم كبير في تنفيذ إصلاحات سوق العمل، بما في ذلك من خلال إطلاق برامج طموحة لتدريب القوى العاملة (مثل برنامج تنمية القدرات البشرية)، والجهود المبذولة لرفع نسب مشاركة النساء السعوديات في القوى العاملة - والتي بلغت ٣٥٪ في عام ٢٠٢٣، متجاوزة بكثير نسبة ٣٠٪ المستهدفة في إطار رؤية ٢٠٣٠.	مواصلة إصلاحات سوق العمل لتعزيز الإنتاجية.
خلال منتدى مبادرة السعودية الخضراء لعام ٢٠٢١، التزمت الحكومة بخفض صافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام ٢٠٦٠. وحققت الخطط الهادفة إلى زيادة مصادر الطاقة المتجددة تقدماً ملحوظاً. حيث ارتفعت قدرة التوليد بأربعة أضعاف خلال العام الماضي لتصل إلى ٢,٨ غيغاوات. ويتوقف القرار النهائي بالاستثمار في مشروع ضخ للهيدروجين النظيف على التزام طويل الأجل من جانب المشتريين. وتكتسب مبادرات التمويل الأخضر زخماً كبيراً في الوقت الحالي، بما في ذلك من خلال الإصدار الأول للسندات السيادية الخضراء المقرر في عام ٢٠٢٤.	مواصلة الجهود المبذولة على صعيد سياسات المناخ
لم يتم حتى الآن اعتماد نظام أساسي جديد لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، مما يؤخر اعتماد إطار ملائم للإقرار عن الذمة المالية. وتم اعتماد نظام لحماية المبلغين.	التعجيل بالإجراءات اللازمة لتحسين إطار الحوكمة.
تغطية الأنشطة القطاعية في الحسابات القومية، واعتماد منهجية جديدة للربط بنظام السلسلة، وإحصاءات جديدة عن الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الرقمي.	تحسين جودة البيانات المتاحة

## المرفق الثالث: سياسة توزيع الأرباح في شركة أرامكو السعودية والتأثير على الإيرادات نتيجة إعادة توزيع الأسهم على صندوق الاستثمارات العامة<sup>١</sup>

تُحدد إيرادات المالية العامة المرتبطة بالنفط جزئياً بناءً على حصة المملكة في رأس مال أرامكو، وكذلك سياسة توزيع الأرباح التي تطبقها شركة أرامكو السعودية (هناك مصدران آخريان لإيرادات المالية العامة بخلاف توزيعات الأرباح، وهما رسوم الامتياز وضرائب دخل الشركات). ومنذ عام ٢٠٢٢، طرأت تعديلات كبيرة على الهيكل الرأسمالي لشركة أرامكو، كما تم تنظيم طرح عام ثانوي، وتطبيق سياسة جديدة لتوزيع الأرباح، مما يؤثر على إيرادات المالية العامة أيضاً.

١- **هيكل المساهمين في شركة أرامكو السعودية:** خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤، نقلت الحكومة السعودية ملكية ما مجموعه ١٦٪ من حصتها على مراحل إلى صندوق الاستثمارات العامة. فعقب التخصيص الأول بنسبة ٤٪ من الأسهم لصالح صندوق الاستثمارات العامة (فبراير ٢٠٢٢)، تم تخصيص نسبة مساوية لصالح شركة سنابل للاستثمار (إبريل ٢٠٢٣) - وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة. وفي شهر مارس ٢٠٢٤، تم نقل حصة إضافية قدرها ٨٪ من رأس المال إلى شركات مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة. وبلغ مجموع هذه الحصص المنقولة بالقيمة الجارية نحو ٣٢٠ مليار دولار (أي ما يعادل ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي). وفي شهر يونيو ٢٠٢٤، ومن خلال عملية طرح عام ثانوي، تم بيع ٠,٧٣٪ من أسهم أرامكو للجمهور، وبلغت حصة البيع ١١,٤ مليار دولار، ومعظمهم من المستثمرين الأجانب (على عكس الطرح العام الأولي). ولا تزال الحكومة السعودية هي المساهم الأكبر في شركة أرامكو، حيث تبلغ حصتها المباشرة ٨١,٤٨٪.

٢- **سياسة توزيع الأرباح في شركة أرامكو السعودية:** في خريف عام ٢٠٢٣، أعلنت أرامكو عن صرف توزيعات جديدة مرتبطة بالأداء إلى جانب توزيعات الأرباح الأساسية، بناءً على التدفقات النقدية الحرة للشركة. واستندت هذه التوزيعات إلى نتائج عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، ويستحق صرفها على مدى ستة أرباح تبدأ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣. وساهم ذلك إلى حد كبير في زيادة إجمالي توزيعات أرباح أرامكو لعام ٢٠٢٣ (٩٧,٨ مليار دولار) بنسبة ٣٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢، إذ سجلت الأرباح الأساسية ارتفاعاً بنسبة ٤٪ فقط في عام ٢٠٢٣. كذلك أعلنت الشركة عن توزيع أرباح أساسية بقيمة ٢٠,٣ مليار دولار للربع الرابع من عام ٢٠٢٣، ويُستحق صرفها في الربع الأول من عام ٢٠٢٤، إلى جانب توزيعات أرباح مرتبطة بالأداء وافق عليها مجلس الإدارة بقيمة ١٠,٨ مليارات دولار أمريكي.

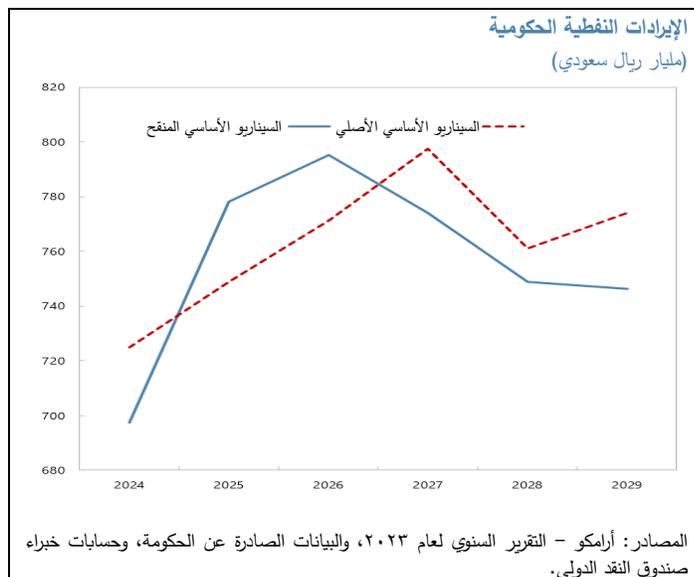
٣- **التأثير المتوقع على المالية العامة:** هناك ثلاثة مصادر رئيسية لإيرادات المالية العامة من شركة أرامكو السعودية: (١) الإتاوات، و(٢) ضرائب دخل الشركات، و(٣) توزيعات الأرباح. وبرغم المعدلات الجيدة لضرائب دخل الشركات (٥٠٪-) ٨٥٪ على عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه حسب مستوى الاستثمار في عمليات التنقيب والاستخراج، و٢٠٪ على الغاز الطبيعي والعمليات المتممة للإنتاج)، إلا أن آلية التعويضات (دعم الوقود) التي تطبقها المملكة تؤدي إلى انكماش مدفوعات ضرائب دخل الشركات، حيث يمكن لشركة أرامكو تخفيض فاتورة ضريبة الدخل بموجب هذه الآلية - أي أنها تمثل نفقات ضريبية في جوهرها. ومقارنة بعام ٢٠٢٢، تراجع الإتاوات (٦١,٨ مليار دولار) وضرائب الدخل المدفوعة (١١٥,٥ مليار دولار) بنسبة ٣٩,٠٪ و ٢١,١٪ على الترتيب، وهو ما يُعزى في المقام الأول إلى انخفاض أسعار النفط.

<sup>١</sup> إعداد محمود حرب وجيروم فاشيه وعمر بيار (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

المرفق ٣ - الجدول ١: المملكة العربية السعودية: مصادر الإيرادات النفطية الحكومية				
النوع	التعريف	أحكام خاصة	إجمالي المدفوعات (٢٠٢٣، مليار ريال سعودي)	
إتاوات الإنتاج	١٥٪ من قيمة الإنتاج	٧٠ > دولار/برميل	٢١٣,٢	تخصم من حسابات ضريبة الدخل
	٤٥٪ من قيمة الإنتاج	٧٠ < دولار/برميل و ١٠٠ > دولار/البرميل إذا كانت أسعار النفط		
	٨٠٪ من قيمة الإنتاج	١٠٠ < دولار/برميل		
ضرائب الدخل والذكاة (مدفوع)	٢٠٪ من الإيرادات قبل الضرائب	الأنشطة المتممة للإنتاج	٢٠٠,٢	يمكن تعديل الضرائب المستحقة على أرامكو لتعكس تكلفة دعم الوقود.
	٥٠٪ من الإيرادات قبل الضرائب	جميع الأنشطة الأخرى		
توزيعات الأرباح الأساسية	على أساس صافي الدخل - توزع حسب تقدير مجلس إدارة الشركة.		٢٦٤,٠	
	٥٠٪ - ٧٠٪ من التدفقات النقدية الحرة السنوية			
توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء	من التدفقات النقدية الحرة السنوية ٥٠٪ - ٧٠٪		٦٩,٧	يتم توزيعها على مدى أربع سنوات التالية
المجموع			٧٤٧,١	

المصادر: أرامكو - التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣، والبيانات الصادرة عن الحكومة.

#### ٤- وسيكون للتغيير في هيكل مساهمي شركة أرامكو السعودية واستمرار توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء انعكاسات

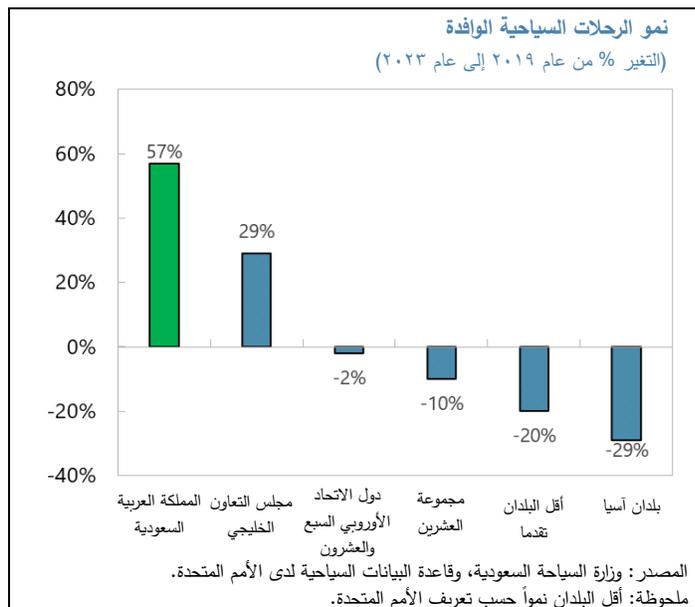


على المالية العامة. ففي عام ٢٠٢٣، ساهمت الأرباح المرتبطة بالأداء في تحسين إيرادات المالية العامة بنسبة ١,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي (أي ما يقرب من عجز المالية العامة الحالي البالغ ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، مما يعني أن العجز كان ليتضاعف لولا توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء). ومن ناحية أخرى، بافتراض عدم تعديل هيكل المساهمين وعدم تطبيق نظام توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء، كانت الإيرادات الحكومية في عام ٢٠٢٣ لتسجل حوالي ٧٠٠ مليار ريال سعودي - أي أقل بنسبة ٧,٣٪ من الإيرادات الحالية. ومع ذلك، فإن تنبؤاتنا - التي تقوم على افتراضات بثبات ملكية الحكومة في أرامكو عند مستواها الحالي البالغ ٨١,٤٨٪، واتساق أسعار النفط

مع ما ورد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - تشير إلى انخفاض إيرادات النفط الحكومية على المدى المتوسط مقارنة بالسيناريو الأساسي الأصلي (بنسبة ٤,١٪ في عام ٢٠٢٩).

## المرفق الرابع - التنوع الاقتصادي والصلابة: انتعاش قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية عقب جائحة كوفيد<sup>١</sup>

١- سجل قطاع السياحة، وهو من القطاعات الاستراتيجية في إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠، ارتفاعاً قياسيماً في عدد الزائرين وحجم الإنفاق والوظائف الجديدة والمساهمة في إجمالي الناتج المحلي. والجدير بالذكر أنه في عام ٢٠٢٣، تجاوز إجمالي عدد الزائرين على أساس سنوي العدد المستهدف في إطار رؤية ٢٠٣٠ والبالغ ١٠٠ مليون زائر، وبذلك تكون المملكة



قد حققت هذا الإنجاز قبل سبع سنوات من الموعد المحدد له، إلى جانب تصنيف قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية من بين الأفضل عالمياً من حيث قدرته على التعافي من جائحة كوفيد قياساً بنمو عدد الوافدين (الشكل البياني في النص). ومع ذلك، يرجع ارتفاع عدد الزائرين في الأساس إلى السياحة الداخلية، بينما يُعزى الارتفاع في إنفاق الزائرين في الأساس إلى السياحة الوافدة (أي الرحلات الدولية). وتتسارع وتيرة الزيارات غير الدينية، حيث تمثل الزيارات لأغراض الترفيه وزيارة الأصدقاء والأقارب المساهمة الأعلى على الإطلاق. ومن المتوقع أن يساهم التطوير المستمر للمشروعات الكبرى التي يقودها قطاع السياحة (على سبيل المثال، البحر الأحمر، وبوابة الدرعية،

والعلا) وخطة استضافة الفعاليات الدولية الكبرى (مثل سباقات فورمولا ١، وكأس آسيا ٢٠٢٧، ومعرض إكسبو العالمي ٢٠٣٠) في المزيد من التوسع في أنشطة السياحة الداخلية والخارجية، مما سيدعم النمو غير النفطي في المملكة العربية السعودية. وتشير تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى أن إجمالي المساهمة (المباشرة وغير المباشرة) لقطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي للمملكة بلغ ١١,٥% في عام ٢٠٢٣ - ومن المتوقع أن يرتفع إلى ١٦% بحلول عام ٢٠٣٤.

الملحق الرابع - الشكل البياني ١: المملكة العربية السعودية: أهم مؤشرات استراتيجية السياحة الوطنية

مساهمة النمو حسب الفئة (النسبة، من عام ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣)

عدد الزائرين

إنفاق الزائرين

التغير % مقارنة بعام ٢٠١٩	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
الزائرون - الإجمالي (بالملايين)	٦٧	١٠٩,٣	٩٤,٥	٦٧,٣	٤٦,٢
الزائرون - السياحة الوافدة (بالملايين)	٥٧	٢٧,٤	١٦,٦	٣,٥	٤,١
الزائرون - السياحة الداخلية (بالملايين)	١٠	٨١,٩	٧٧,٨	٦٣,٨	٤٢,١
الإنفاق - الإجمالي (بمليارات الريالات السعودية)	٥٥	٢٥٥,٦	٢٠٥,٦	١١٦,٩	٦٣,٤
الإنفاق - السياحة الوافدة (بمليارات الريالات السعودية)	٣٧	١٤١,٢	٩٨,٣	١٤,٧	٢٠,١
الإنفاق - السياحة الداخلية (بمليارات الريالات السعودية)	١٨	١١٤,٤	١٠٧,٣	١٠٢,٢	٤٣,٣
الوظائف (بالآلاف)	٦٢	٩٢٥,٥	٨٨٠	٧٦٣	٦٨٣
المساهمة المباشرة في إجمالي الناتج المحلي (%)	٠,٨	٤,٤	٣,٤	٢,٥	١,٦

المصدر: وزارة السياحة السعودية  
ملحوظة: المساهمة المباشرة في إجمالي الناتج المحلي عبارة عن تقديرات داخلية أولية.

المصدر: وزارة السياحة السعودية، والهيئة العامة للإحصاء، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> إعداد يوان "مونيكيا" غاو رولينسون (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

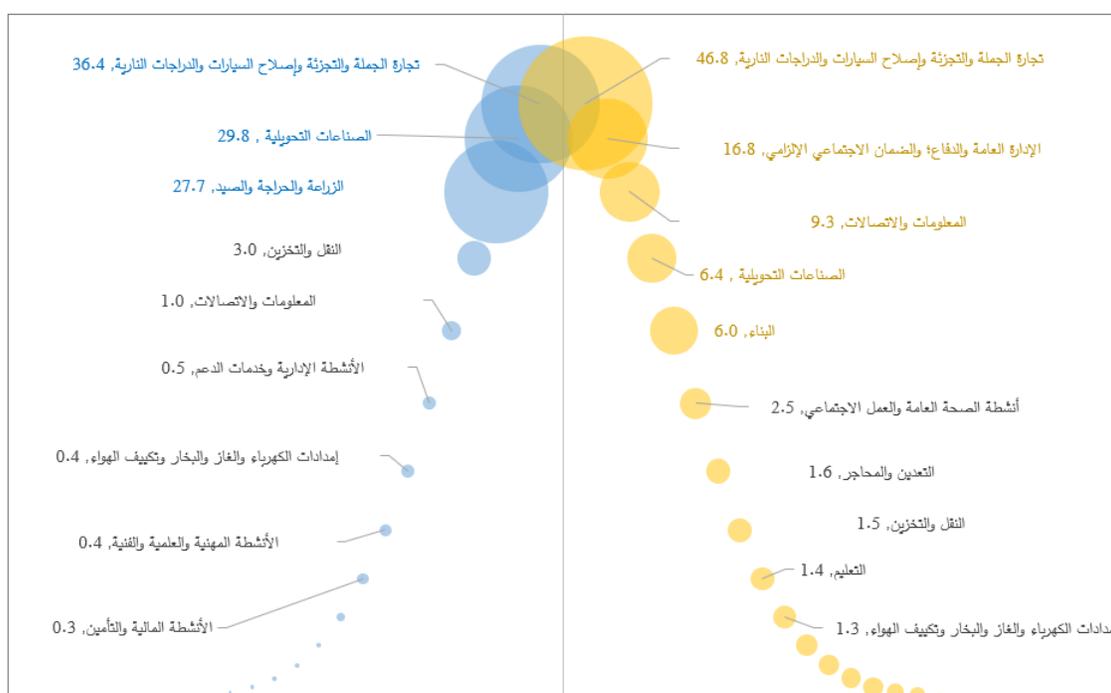
٢- ويشهد قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية المزيد من التنوع في ارتباطه بالقطاعات الأخرى، مع تراجع أهمية ارتباطه بالقطاعات كثيفة الاستهلاك للنفط، مثل الصناعة التحويلية والنقل والتعدين والمحاجر. فعلى جانب العرض، بالرغم من أن قطاع الصناعة التحويلية لا يزال ثاني أكبر القطاعات الموردة لقطاع السياحة في عام ٢٠٢١ (٢٩,٨٪)، فقد سجل أكبر انخفاض في حصته القطاعية من المدخلات الأولية مقارنة بعام ٢٠١٩ (-٤,٦٪). كذلك شهد قطاع النقل انخفاضا بنسبة ١٪. وعلى جانب الطلب، سجلت نسبة طلب المدخلات الأولية من قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والخدمات العامة والمعلومات والاتصالات زيادة كبيرة (تتراوح ما بين ١,١٪ و ٢,٣٪)، بينما تراجعت نسبة طلب المدخلات من الصناعة التحويلية بنسبة ١,٣٪. وعلى الرغم من أن بيانات جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠٢٣ لم تصدر بعد، هناك احتمال كبير بتنامي التأثير الإيجابي لقطاع السياحة بفضل مساهمته المتزايدة في إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠٢١. وقد حدد تحليل الروابط الذي أجرته وزارة السياحة، بناءً على مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لقطاع السياحة باستخدام بيانات عام ٢٠١٩،<sup>٢</sup> أنشطة قطاع السياحة (من بين ١٢ نشاطاً) التي تربطها روابط قوية بالقطاعات الأخرى (مثل أنشطة الأغذية والمشروبات، والسكك الحديدية/النقل البحري، والإقامة، والنقل البري/الجوي، ووكالات السفر، والأنشطة الثقافية).

### الملحق الرابع - الشكل البياني ٢: المملكة العربية السعودية: الروابط القطاعية لقطاع السياحة السعودي

(حتى عام ٢٠٢١)

قطاعات الطلب من قطاع السياحة (حجم الفقاعة = نسبة الاستهلاك الوسيط إلى المجموع)

قطاعات التوريد لقطاع السياحة (حجم الفقاعة = نسبة المدخلات الأولية إلى المجموع)



<sup>٢</sup> استخدمت وزارة السياحة بيانات عام ٢٠١٩ في تحليل الروابط لتجنب آثار جائحة كوفيد. ويوضح الشكل البياني ٢ في المرفق الروابط القطاعية باستخدام أحدث البيانات السنوية المتاحة (٢٠٢١)، مع بيان التغير في الروابط مقارنة بعام ٢٠١٩.

الملحق الرابع - الشكل البياني ٢ : المملكة العربية السعودية: الروابط القطاعية لقطاع السياحة السعودي (تتمة)

قطاعات التوريد الرئيسية لقطاع السياحة	المدخلات الأولية (بمليارات الريالات السعودية)	المدخلات الأولية كنسبة من المجموع في عام ٢٠٢١ (%)	التغير في النسبة مقارنة بعام ٢٠١٩ (%)
١ تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	٢٢,٦	٣٦,٤	٣,٩
٢ الصناعات التحويلية	١٨,٥	٢٩,٨	٤,٦-
٣ الزراعة والحراجة والصيد	١٧,٢	٢٧,٧	٥,٧
٤ النقل والتخزين	١,٩	٣,٠	١,٠-
٥ المعلومات والاتصالات	٠,٦	١,٠	١,٣-
٦ الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	٠,٣	٠,٥	٠,٦-
٧ إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	٠,٣	٠,٤	٠,٤-
٨ الأنشطة المهنية والعلمية والفنية	٠,٢	٠,٤	٠,٨-
٩ الأنشطة المالية والتأمين	٠,٢	٠,٣	٠,٣-

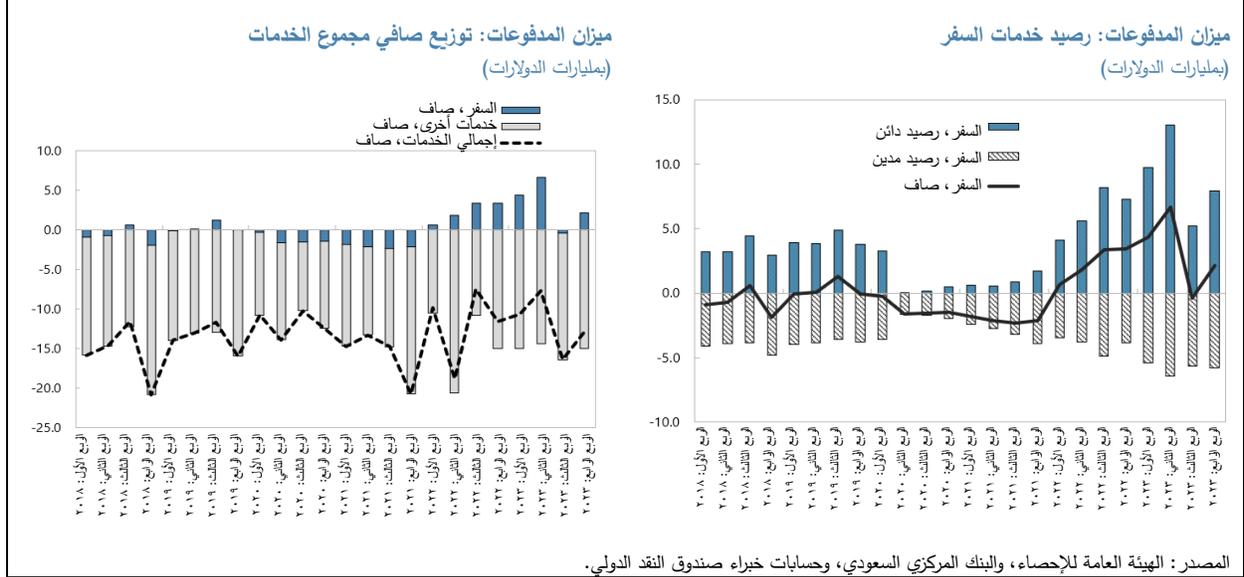
  

قطاعات الطلب الرئيسية من قطاع السياحة	الاستهلاك الوسيط (بمليارات الريالات السعودية)	الاستهلاك الوسيط كنسبة من المجموع في عام ٢٠٢١ (%)	التغير في النسبة مقارنة بعام ٢٠١٩ (%)
١ تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	١٦,٧	٤٦,٨	١,٦
٢ الإدارة العامة والنفاذ؛ والضمان الاجتماعي الإلزامي	٦,٠	١٦,٨	٢,٣
٣ المعلومات والاتصالات	٣,٣	٩,٣	١,١
٤ الصناعات التحويلية	٢,٣	٦,٤	١,٣-
٥ البناء	٢,٢	٦,٠	١,٢
٦ أنشطة الصحة العامة والعمل الاجتماعي	٠,٩	٢,٥	١,٦-
٧ التعدين والمحاجر	٠,٦	١,٦	٠,٨-
٨ النقل والتخزين	٠,٥	١,٥	٠,٢-
٩ التعليم	٠,٥	١,٤	٠,٧-

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (جدول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠٢١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

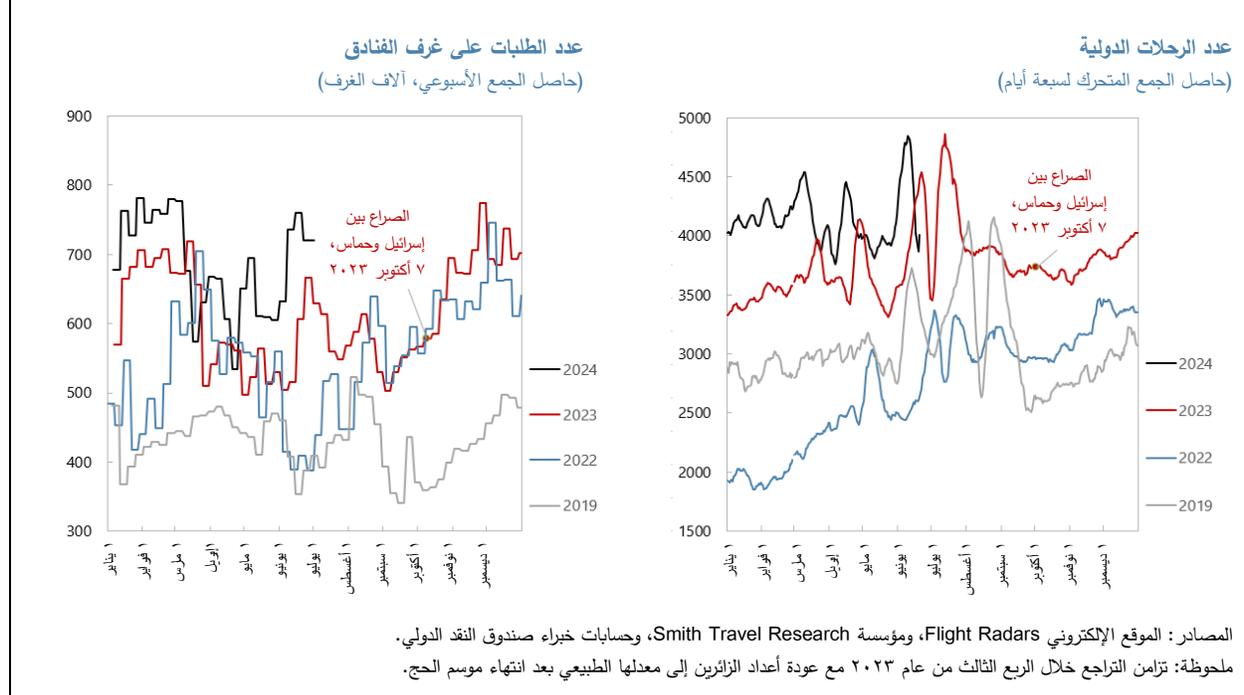
٣- وقد أصبحت السياحة هي المحرك الرئيسي لميزان الخدمات في القطاع الخارجي. فقد سجل صافي خدمات السفر السنوي فائضاً في عام ٢٠٢٢، وواصل ارتفاعه بنسبة ٣٨٪ ليصل إلى ١٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، مقارنة بعجزه التاريخي الكبير - خاصة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وفي عام ٢٠٢٣، سجلت إيرادات السياحة ارتفاعاً غير مسبوق بلغ ٣٦ مليار دولار، على الرغم من الانخفاض الطفيف الذي شهده الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ - والذي يُعزى أساساً إلى عودة أعداد الزائرين إلى طبيعتها بعد موسم الحج. كذلك، كانت هناك زيادة كبيرة في نفقات السياحة الخارجية (السفر والديون) في أعقاب جائحة كوفيد، ولا سيما بسبب رحلات الوافدين لزيارة الأصدقاء والأقارب - بينما سجل إنفاق المواطنين السعوديين على الأنشطة الترفيهية في الخارج انخفاضاً كبيراً بنسبة ٥١٪ خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣. وعلاوة على ذلك، ساهمت السياحة في نمو قطاع النقل، حيث يتم تصنيف إنفاق الزائرين الوافدين على تذاكر الطيران ضمن النقل. ومن المتوقع أن تواصل صادرات الخدمات ارتفاعها حال استمرار نمو التدفقات السياحية.

### المرفق الرابع - الشكل البياني ٣: المملكة العربية السعودية: السياحة والميزان الخارجي



٤- واتضحت صلابة الطفرة السياحية في المملكة خلال عام ٢٠٢٣ في ظل الأحداث الجغرافية-السياسية الإقليمية. فقياساً بأعداد الرحلات الدولية القادمة، ظلت التدفقات السياحية الوافدة قوية عقب اندلاع الصراع بين إسرائيل وغزة (٧ أكتوبر ٢٠٢٣)، متجاوزة بكثير المستويات التاريخية في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢. وواصل الطلب على الغرف الفندقية ارتفاعه في عام ٢٠٢٣ منذ اندلاع الصراعات. وأشارت أحدث البيانات لعام ٢٠٢٤ إلى نمو قوي على أساس سنوي مقارنة، مما يشير إلى ارتفاع إيرادات السياحة في عام ٢٠٢٤ على الأرجح.

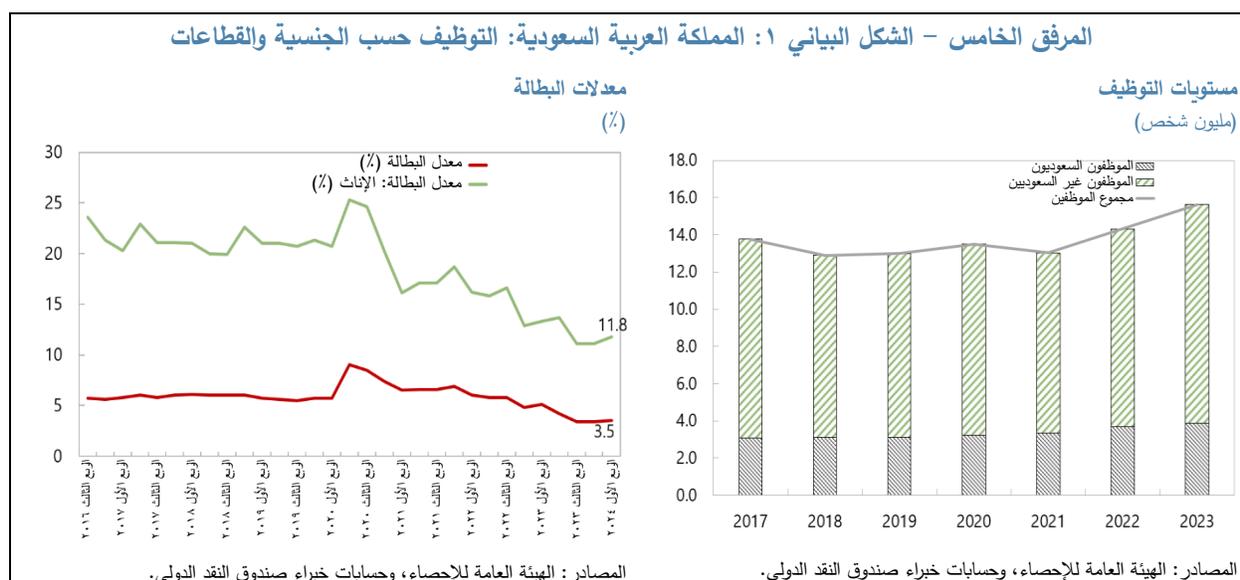
### المرفق الرابع - الشكل البياني ٤: المملكة العربية السعودية: الرحلات الجوية الدولية الوافدة والطلب على غرف الفنادق



- ٥- ومن المتوقع أن يساعد استمرار دعم السياسات في الحفاظ على نمو قطاع السياحة وزيادة مساهمته في الاقتصاد، فقد شهد قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية طفرة غير مسبوقة بدعم من مختلف مبادرات رؤية ٢٠٣٠، والتي تضمنت مجموعة واسعة من السياسات المصممة لتحفيز الطلب ودعم العرض، بما في ذلك من خلال الحوافز. وسيكون من الضروري مواصلة بعض التدابير للوصول بالمساهمة المباشرة في إجمالي الناتج المحلي إلى النسبة المستهدفة لعام ٢٠٣٠ والبالغة ١٠٪:
- *الدعم التنظيمي:* تم إطلاق برنامج التأشيرة السياحية الإلكترونية لتسهيل الحصول على التأشيرات عبر الإنترنت وعند الوصول.
  - *تطوير البنية التحتية:* تم طرح مشروعات عملاقة بقيادة قطاع السياحة لإنشاء وجهات سياحية جديدة ورفع كفاءة الطرق والسكك الحديدية والنقل الجوي، بما في ذلك بناء مطار دولي جديد.
  - *برنامج تدريب العاملين في مجال السياحة:* استحداث برنامج التعليم السياحي في الجامعات وتوفير فرص عمل في هذا القطاع.
  - *التسويق والترويج:* إطلاق حملات تسويقية دولية من خلال شراكات مع منصات السفر العالمية والمشاركة في المعارض السياحية الدولية. واستضافة العديد من الفعاليات الثقافية والترفيهية والرياضية (مثل موسم الرياض و"بوليفارد وورلد" ودورة الألعاب الآسيوية القادمة وكأس آسيا) والمؤتمرات (مثل الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي ومعرض الدفاع العالمي في عام ٢٠٢٤).

## المرفق الخامس - سوق العمل في المملكة العربية السعودية<sup>١</sup>

١ - حققت سوق العمل في المملكة العربية السعودية تعافياً قوياً على مدى العامين الماضيين، حيث تجاوزت مستويات التوظيف لكل من السعوديين وغير السعوديين مستويات أعلى مما كانت عليه قبل جائحة كوفيد<sup>٢</sup>. وحتى الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، بلغ مجموع العمالة، باستثناء العمالة المنزلية، ١٢ مليوناً تقريباً، مما يمثل زيادة قدرها ٢٤٪ مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠١٩. وشكل نمو معدل توظيف السعوديين بنسبة ٢٣٪ ثلث الزيادة الكلية خلال السنوات الأربع تلك. وفي عام ٢٠٢٣ وحده، ارتفع معدل توظيف السعوديين بنسبة ٤٪، مما أدى إلى انخفاض قياسي في معدل البطالة إلى ٧,٨٪ مع نهاية العام، ثم إلى ٧,٦٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٤. وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل توظيف غير السعوديين (باستثناء العمالة المنزلية) بنسبة ١٠٪ في العام نفسه، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة بينهم إلى مستوى غير مسبوق بلغ ٠,٩٪ منذ اندلاع جائحة كوفيد.

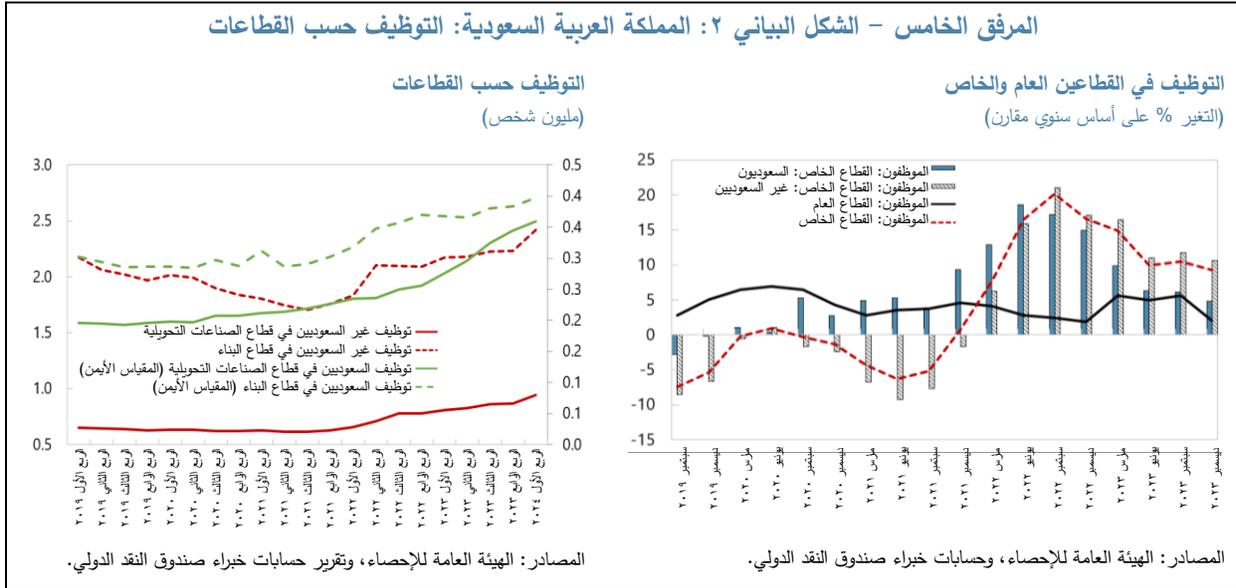


٢ - وشهدت سوق العمل ارتفاعاً كبيراً في مستويات التوظيف بالقطاع الخاص، مع استمرار النمو في وظائف القطاع العام، مما يشير إلى زيادة تنوع القوى العاملة. وعلى مدى العامين الماضيين، سجلت معدلات التوظيف في القطاع العام - بما في ذلك المؤسسات المرتبطة بالحكومة - نمواً سنوياً مطرداً بنسبة ٣,٩٪ على أساس سنوي مقارن. وفي المقابل، شهدت مستويات التوظيف في القطاع الخاص، وهي أكثر ارتباطاً بالتقلبات الاقتصادية، انتعاشاً قوياً عقب تراجعها بفعل الجائحة لتسجل ارتفاعاً قياسياً بلغ ١٠,٣ مليون مع نهاية عام ٢٠٢٣. ورغم أن العمالة غير السعودية لا تزال تشكل الأغلبية في القطاع الخاص، ارتفع متوسط نسبة الموظفين السعوديين ارتفاعاً طفيفاً من ٢٠٪ في عام ٢٠١٩ إلى ٢٢٪ في عام ٢٠٢٣. وبالمثل، شهد القطاع العام ارتفاعاً محدوداً في تمثيل غير السعوديين من ٦٪ إلى ٩٪ خلال الفترة نفسها.

<sup>١</sup> إعداد شاندانا كولارتي وغريتا بولو ويوان غاو رولينسون (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

<sup>٢</sup> تم إلغاء معظم القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ في المملكة العربية السعودية في مارس ٢٠٢٢.

المرفق الخامس - الشكل البياني ٢: المملكة العربية السعودية: التوظيف حسب القطاعات



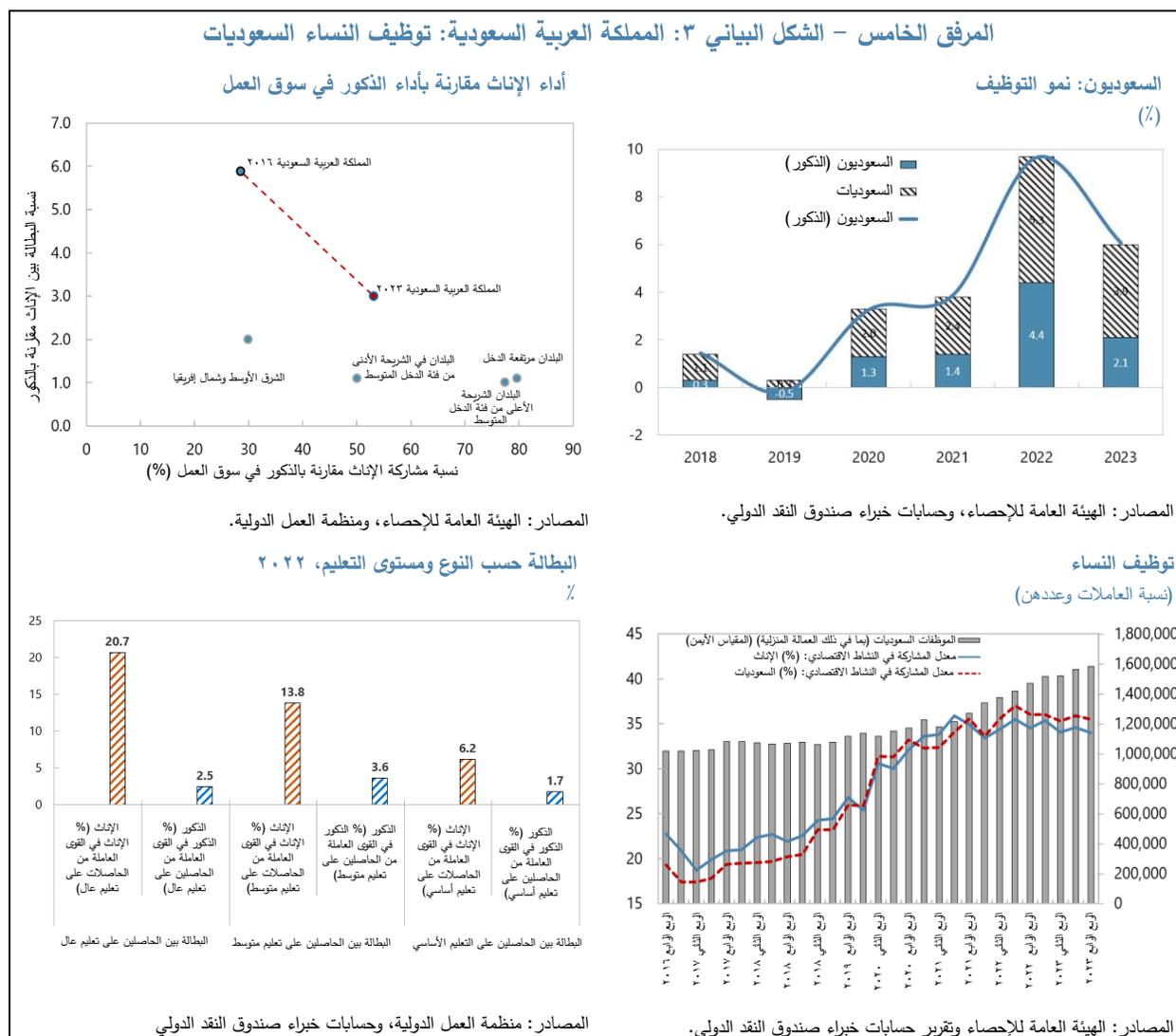
٣- وسجلت معدلات التوظيف انتعاشاً ملحوظاً عبر مختلف القطاعات، ولا سيما قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والضيافة، مدعومة بالطفرة التي شهدتها قطاع السياحة مؤخراً. وانطوى هذا الانتعاش على زيادة كبيرة في معدلات توظيف السعوديين وغير السعوديين من أصحاب المهارات في المجالات المهنية والعلمية والتقنية، بلغت ١٥٪ و ١١٪ سنوياً على الترتيب خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٣. ومن المتوقع استمرار الاتجاه التصاعدي نحو توظيف العمالة الوافدة الماهرة، ومما قد يشجع على ذلك تعديل الرسوم على أسر العمالة الوافدة مستقبلاً. ويعد تزايد تدفقات العمالة الماهرة أمراً بالغ الأهمية لمعالجة عدم التوافق بين المهارات المعروضة والمطلوبة وضمان توافر مجموعة متنوعة من المواهب، وهو أمر ضروري لتلبية المتطلبات المتنامية لاقتصاد المملكة العربية السعودية.

٤- وفيما يلي أهم الدوافع وراء النمو الهائل في معدلات توظيف السعوديين:

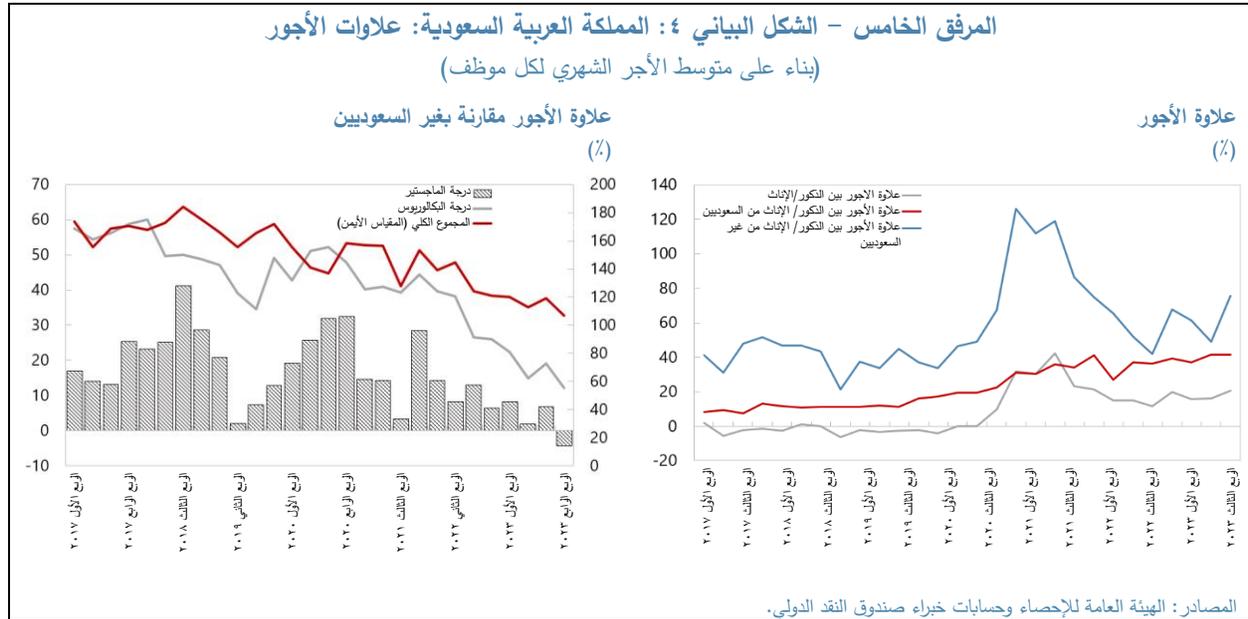
- **التعديلات التي تم إجراؤها على سياسة السعودية (برنامج نطاقات):** في نهاية يناير ٢٠٢٠، قامت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بحذف الفئة "الصفراء" من برنامج نطاقات. وتم تخفيض مرتبة أرباب الأعمال المصنفين سابقاً ضمن الفئة "الصفراء" إلى الفئة "الحمراء"، مما فرض قيوداً على قدرتهم على توظيف العمالة الوافدة. وقد دفع هذا التعديل المهم أرباب الأعمال إلى تحقيق نسب السعودية المطلوبة للدخول في الفئة "الخضراء"، مما يعزز آفاق التوظيف للمواطنين السعوديين.
- **ارتفاع نسبة توظيف النساء السعوديات بالتزامن مع ارتفاع معدل مشاركتهن في القوى العاملة:** قطعت المملكة العربية السعودية خطوات كبيرة نحو زيادة مشاركة المرأة السعودية في العمل وخفض معدل البطالة بين الإناث. ففي نهاية عام ٢٠٢٣، بلغت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ٣٥٪، متجاوزة نسبة الثلاثين بالمائة المستهدفة في إطار رؤية ٢٠٣٠، كما انخفض معدل البطالة بين النساء السعوديات إلى أدنى مستوى له على الإطلاق مسجلاً ١٣,٩٪. وعلاوة على ذلك، تمتلك النساء أكثر من مليون سجل تجاري، وهو ما يشكل ٤٥٪ من عدد الشركات المسجلة. وفي الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، بلغت نسبة النساء اللاتي يشغلن أدواراً قيادية في الإدارة الوسطى والعليا في الاقتصاد ٤٣,٧٪، وهو ما يعد خطوة كبيرة نحو المساواة بين الجنسين في مكان العمل. وقد أدت هذه المكاسب إلى تقليص التفاوت في معدلات التوظيف

والمشاركة الاقتصادية بين الإناث والذكور في المملكة منذ عام ٢٠١٦. ويعكس ذلك الجهود المبذولة لتقدير قيمة التنوع بين العاملين، وتقليص أوجه التفاوت، وخلق بيئات داعمة لتسهيل دخول المرأة إلى سوق العمل. ويشمل ذلك التحفيز، والبيئات الداعمة، والوعي بالسياسات، وتشجيع التطوير الوظيفي، ووضع التشريعات التنظيمية للتغلب على العقبات المرتبطة بالعمل التي تواجه المرأة.

٥- ورغم استقرار معدل مشاركة الإناث في سوق العمل خلال عام ٢٠٢٣، على عكس الذكور، هناك ارتباط موجب بين معدل بطالة النساء ومستوى تعليمهن، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات لدعم المشاركة النشطة للنساء الحاصلات على تعليم عال في الاقتصاد. وينبغي تشجيع الشركات على تبني ممارسات داعمة للمرأة، مثل السماح بالمناوبات/تشكيل فرق من الإناث فقط، وتوفير ترتيبات عمل أكثر مرونة، بما في ذلك العمل من بعد، وزيادة الاستفادة من منصات التكنولوجيا لتعزيز برامج توظيف النساء، والسماح لعدد أكبر من النساء بالعمل من المنزل ومساعدة رائدات الأعمال في التغلب على العقبات التي تعوق تسويق وبيع منتجاتهن. وينبغي مواصلة تعزيز المبادرات التي تشجع القيادات النسائية المؤهلة، ورائدات الأعمال، ومشاركة النساء في القطاعات غير التقليدية، مثل برنامج تمكين المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.



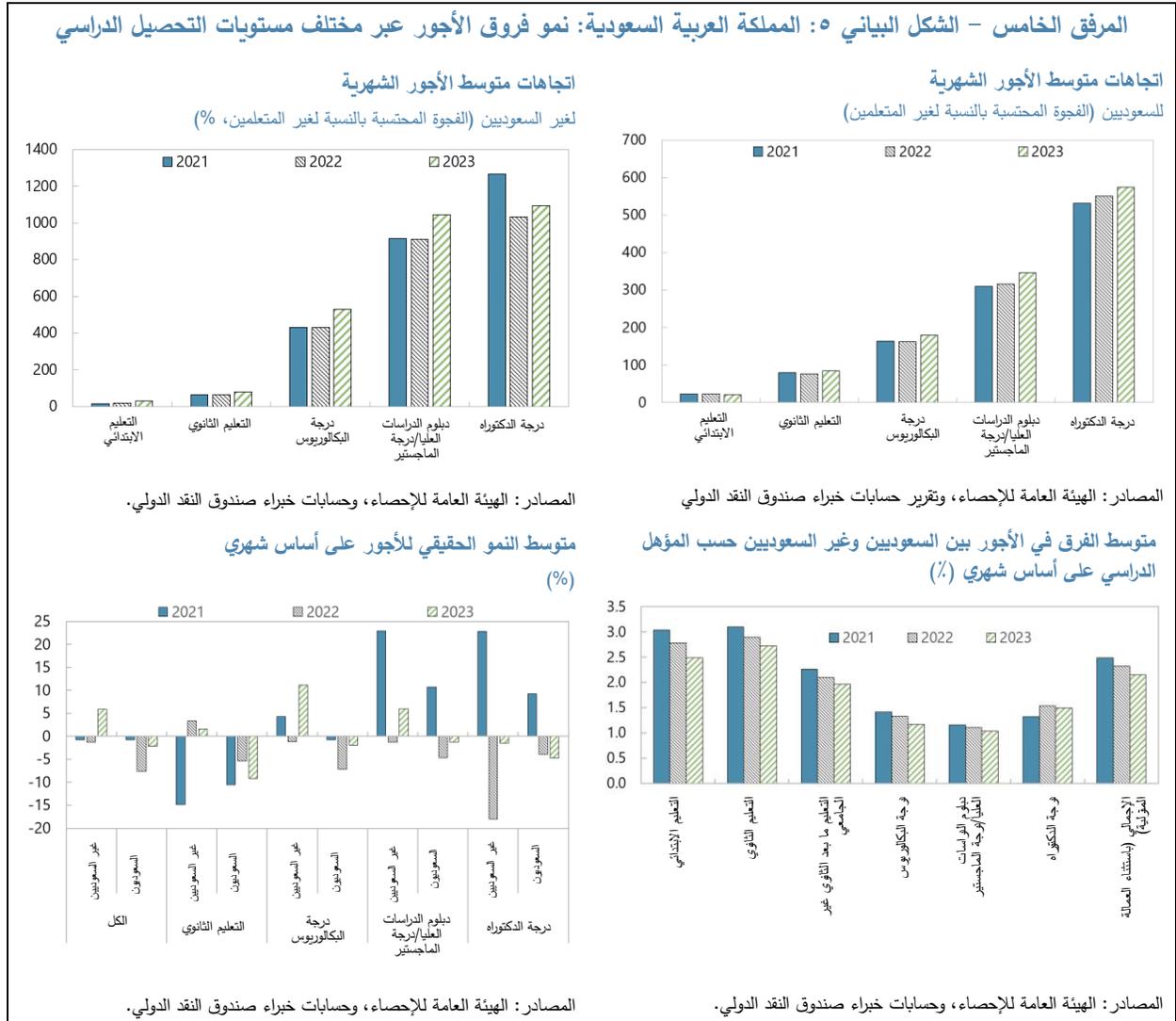
٦- وقد تزامن تعافي سوق العمل مع ارتفاع الأجور الاسمية الكلية. وتحديداً، سجلت أجور غير السعوديين زيادة بنسبة ٩٪ مقابل ٠,٥٪ في أجور المواطنين السعوديين، مما أدى إلى تراجع علاوة الأجور بين السعوديين والوافدين إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق (بنسبة ١٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٧). وفي الوقت نفسه، اتسعت قليلاً فجوة الأجور بين الجنسين، ولا سيما بين المواطنين السعوديين، بسبب شاعلي الوظائف من أصحاب المؤهلات العليا (البكالوريوس والدراسات العليا) عبر مختلف الفئات العمرية. وينبغي مواصلة تنفيذ المبادرات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل من خلال السياسات والمبادرات الحكومية للحد من التحيز المتعلق بالنوع الاجتماعي في نظام التعويضات وتعزيز مشاركة المرأة في الوظائف والقطاعات الأعلى أجراً.



٧- واتسع الفارق في الأجور بين العمالة الأعلى والأقل تعليماً، على الرغم من الزيادات في الأجور الاسمية. ويعكس ذلك الطلب المتزايد على العمالة الحاصلة على تعليم عال في ظل التحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة نحو اقتصاد قائم على المعرفة والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية. وللدخ من عدم توافق المهارات مع متطلبات السوق، يجري حالياً وضع "الاستراتيجية الوطنية للمهارات" استناداً إلى "الإطار الوطني للمهارات". وتشمل الجهود المبذولة لمواءمة التعليم السعودي مع المعايير الدولية، وخاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ربط تعويضات المعلمين بالنتائج التعليمية وتطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وعلاوة على ذلك، يعد التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ضرورياً لمواءمة مهارات المواطنين السعوديين مع احتياجات القطاع الخاص، كما يُقترح إشراك القطاع الخاص في تطوير المناهج الدراسية للتعليم المهني والعالي.

٨- وفي المقابل، تقلصت الفروق في الأجور بين العمالة السعودية وغير السعودية، حيث سجل متوسط الأجور الحقيقية الشهرية للسعوديين تراجعاً على مدى السنوات الثلاث الماضية، مقابل ارتفاعه لغير السعوديين في عام ٢٠٢٣. وترجع هذه الزيادة بالنسبة لغير السعوديين في المقام الأول إلى قوة نمو الأجور الحقيقية بين الحاصلين على درجتي البكالوريوس والماجستير. وفي المقابل، واجه السعوديون انكماشاً في نمو الأجور الحقيقية عبر جميع مستويات التعليم خلال الفترة بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. وعلى الرغم من ذلك، ارتفعت الأجور الحقيقية بقوة لغير السعوديين من حاصلي شهادات الدراسات العليا في عام ٢٠٢١.

عقب تفشي جائحة كوفيد. ومع ذلك، ازداد التفاوت في الأجور الاسمية بين السعوديين وغير السعوديين الحاصلين على درجة الدكتوراه خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢١.



٩- وتواصل المملكة العربية السعودية تطوير سوق العمل من خلال الإصلاحات التي تركز على تهيئة قوى عاملة أكثر شمولاً ومهارة وديناميكية، بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠. وتشمل الإصلاحات الرئيسية تعديل نظام العمل، واتخاذ تدابير لضمان التكافؤ في الحصول على فرص العمل، والسعي لتحقيق أهداف السعادة من خلال برنامج نطاقات المتطور. ويدعم هذه الجهود نظام حماية الأجور، ومبادرات زيادة توظيف النساء، وتحديث السياسات الخاصة بالوافدين، وأبرزها تخفيف قيود نظام الكفالة وإطلاق نظام البطاقة الخضراء الجديد. وتجسد مساعي تحسين قدرات القوى العاملة وتطبيق نظام حماية البيانات الشخصية منهاجاً شاملاً لإصلاح سوق العمل.

## المرفق الرابع - تقييم القطاع الخارجي

<p><b>التقييم الكلي:</b> خلال عام ٢٠٢٣، كان المركز الخارجي دون المستوى المفترض في ضوء الأساسيات الاقتصادية والسياسات المحبذة على المدى المتوسط. وتظل الميزانية العمومية الخارجية قوية. ولا تزال الاحتياطيات كافية وفق معايير الصندوق القياسية، رغم عدم كفاية المدخرات من منظور العدالة بين الأجيال. ومن المتوقع أن يؤدي تراجع الصادرات النفطية والواردات القائمة على الاستثمار إلى تحول الحساب الجاري من الفائض إلى العجز. وتشير التوقعات إلى تحسن مستمر في نسبة الرصيد الأولي غير النفط للحكومة المركزية إلى إجمالي الناتج المحلي. وفي ظل الهيكل الحالي للاقتصاد السعودي، سيعتمد تصحيح المركز الخارجي في الأساس على سياسة المالية العامة. ولا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي من الركائز التي تعزز مصداقية السياسة النقدية في المملكة.</p> <p><b>الاستجابات المحتملة على مستوى السياسات:</b> على المدى المتوسط، من شأن مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة - بما في ذلك من خلال تعزيز تعبئة الإيرادات وإصلاح أسعار الطاقة - أن يساعد في اقتراب رصيد الحساب الجاري من معياره. وبما سيباعد في سد الفجوة أيضا مواصلة تنفيذ خطة طموحة للإصلاح الهيكلي بهدف تنويع الاقتصاد، ورفع الإنتاجية، وتعزيز القطاع التجاري غير النفط. وينبغي الحد قدر الإمكان من المخاطر المرتبطة بالسياسات الصناعية، مع ضرورة تجنب السياسات التمييزية التي يمكن أن تؤدي إلى تشوهات في تخصيص الموارد وتدفق الشركاء التجاريين إلى اتخاذ تدابير انتقامية.</p>						
٢٠٢٣ (الناتج المحلي)	صافي وضع الاستثمار الدولي: ٧٣,٥	إجمالي الأصول: ١٣٣,٧	الأصول الاحتياطية: ٤٠,٩	إجمالي الالتزامات: ٦٠,١	خصوم الدين: ٢٦,٢	
٢٠٢٣ (الناتج المحلي)	الخلفية: تراجع فائض رصيد الحساب الجاري إلى ٣,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣، بعد أن بلغ أعلى مستوياته على الإطلاق مسجلا ١٣,٧٪ خلال عام ٢٠٢٢. وانخفض الميزان التجاري بنسبة ٩,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي نتيجة انخفاض حجم صادرات النفط وأسعارها وانتعاش الواردات في عام ٢٠٢٣ - وهو ما يُعزى في المقام الأول إلى السياسات المحلية الهادفة إلى خفض إنتاج النفط وتشجيع الاستثمار. وقد أدى ارتفاع الاستهلاك وانخفاض الإيرادات النفطية الاستثنائية إلى انخفاض المدخرات في عام ٢٠٢٣. وتدهورت معدلات التبادل التجاري بنسبة ١٥٪ في عام ٢٠٢٣. وتم إعداد توقعات إنتاج النفط بناء على اتفاقية أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط، بالإضافة إلى روسيا وبلدان أخرى مصدرة للنفط خارج أوبك) التي تم الإعلان عنها في الثاني من يونيو ٢٠٢٤، حيث يُتوقع تراجع الإنتاج مجددا في عام ٢٠٢٤ وتعاقبه في عام ٢٠٢٥. ومن المتوقع تحول الحساب الجاري من الفائض إلى عجز قدره ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤، وتراجع مجددا مسجلا عجزا بنسبة ٢,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٩، مما يعكس زيادة الواردات القائمة على الاستثمار وانخفاض عائدات تصدير النفط.	التقييم: حسب تقييم خبراء الصندوق باستخدام نموذج الحساب الجاري القائم على منهجية التقييم المبسط للتوازن الخارجي، <sup>٣</sup> تبلغ فجوة الحساب الجاري -٢,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي (عند إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، وإن كان التقييم الكلي عرضة لدرجة كبيرة من عدم اليقين بشأن النموذج نتيجة الخصائص المتفرقة للاقتصاد السعودي. واعتماد المملكة على النفط يصعب معه استخدام منهجيات تقييم التوازن الخارجي المعتادة بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار النفط بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٣. ونظرا لذلك، يُستخدم نموذج السلع الأولية ضمن منهجية التقييم المبسط للتوازن الخارجي في تقييم القطاع الخارجي للمملكة العربية السعودية، وتشير قواعد توزيع الاستهلاك إلى بلوغ فجوة الحساب الجاري -١,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي وفق قواعد الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد. كذلك، يشير نموذج الاحتياجات الاستثمارية إلى فجوة في الحساب الجاري بنسبة ٣,٥٪ إجمالي الناتج المحلي. ويتراوح النطاق التقديري لفجوة الحساب الجاري المقدرة بنحو -٢,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي من -٠,٧٪ إلى -٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي. <sup>٤</sup>				
٢٠٢٣ (الناتج المحلي)	الحساب الجاري: ٣,٢	المعدل لمراعاة الحساب الجاري: ٣,٣	المعيار وفق منهجية تقييم التوازن الخارجي: -	الفجوة وفق منهجية تقييم التوازن الخارجي: -	التعديلات حسب تقييم الخبراء: -	الفجوة حسب تقييم الخبراء: -٢,٧
سعر الصرف الحقيقي	الخلفية: تم ربط الريال بالدولار الأمريكي بسعر ٣,٧٥ ريال للدولار منذ عام ١٩٨٦. وفي المتوسط، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٠,٧٪ في عام ٢٠٢٣، وتجاوز متوسط مستواه خلال فترة عشر سنوات بنسبة ٥,٧٪ (٢٠١٣-٢٠٢٢)، بينما ارتفع سعر الصرف الفعلي الاسمي بنسبة ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٣. ويُعزى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي في المقام الأول إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل عملات أخرى، ومع انخفاض التضخم مقارنة بالشركاء التجاريين، كان ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي دون ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي في المملكة. وفي إبريل ٢٠٢٤، ظل سعر الصرف الفعلي الحقيقي ثابتا تقريبا قرب متوسطه في عام ٢٠٢٣.	التقييم: يعد تأثير تحركات سعر الصرف محدودا على القدرة التنافسية للمملكة العربية السعودية على المدى القصير، نظرا لأن معظم صادرات المملكة إما منتجات نفطية أو مرتبطة بالنفط ومقومة بالدولار الأمريكي. كذلك، فإن قابلية الإحلال محدودة بين الواردات والمنتجات محلية الصنع التي تحتوي بدورها على مكون كبير من العمالة والمخدرات الوسيطة المستوردة. ويكشف نموذج سعر الصرف الفعلي ضمن منهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي عن مبالغة في تقييم سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ١٣,٢٪. وبناء على تقديرات الخبراء لفجوة الحساب الجاري، وبافتراض أن مرونة الحساب الجاري تجاه التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي تساوي ٠,٢، يشير تقييم الخبراء إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي مقوم بأعلى من قيمته بنسبة ١٢,١٪، ويتراوح نطاق هذه النسبة بين ٣٪ و ٢١,٣٪.				
الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات	الخلفية: عادت التدفقات المالية الصافية الخارجية في عام ٢٠٢٣ (٤٣ مليار دولار) إلى متوسطها التاريخي (٢٠١٣-٢٠٢١) بعد أن سجلت ارتفاعا قياسيا في عام ٢٠٢٢ (١٢٣ مليار دولار)، وهو ما يُعزى أساسا إلى انخفاض رصيد الحساب الجاري نتيجة انخفاض الصادرات النفطية وأسعار النفط. واستمرت التدفقات المالية الصافية الخارجة في ظل قيام صندوق الاستثمارات العامة (صندوق الثروة السيادية) وغيره من الهيئات بالاستثمار في الخارج. ومن المتوقع استقرار الاحتياطيات على المدى المتوسط من خلال انخفاض تراكم الأصول في الخارج.	التقييم: يصعب تحليل الحساب المالي بسبب نقص المعلومات التفصيلية المتاحة عن طبيعة التدفقات المالية. ويحد وضع الاحتياطيات القوي، بما في ذلك الأصول الضخمة لصندوق الاستثمارات العامة، من المخاطر ومواطن الضعف التي تهدد تدفقات رأس المال.				
التدخل في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطيات	الخلفية: تتزايد استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في الخارج، وإن كان البنك المركزي لا يزال يحتفظ بمعظم الأصول الأجنبية الحكومية كجزء من الاحتياطيات الدولية. وتراجع صافي الأصول الأجنبية إلى ١٧,١ مليار دولار (٣٩,١٪ من إجمالي الناتج المحلي، ١٥,٨ شهرا من الواردات، و ٢٠,٨٪ من معيار تقييم كفاية الاحتياطيات) في نهاية عام ٢٠٢٣، مقابل ٤٤,٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٢ (ومقابل ٧٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤). ويُعزى هذا الاتجاه جزئيا إلى التدفقات المالية الخارجة، ويتوقع استقرار الاحتياطيات عند مستوى ١٣,٤ شهرا من الواردات تقريبا على المدى المتوسط.	التقييم: للاحتياطيات دور مزدوج: فهي مدخرات لخدمة أغراض تحوطية ومصالح الأجيال المستقبلية. وتتوافر احتياطيات كافية للأغراض التحوطية (بناء على مقاييس الصندوق). وتتوافر أيضا احتياطيات وقائية من خلال الأصول الخارجية المحتفظ بها لدى صندوق الاستثمارات العامة وشركة النفط الوطنية. غير أن هناك حاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط لتعزيز الحساب الجاري وزيادة المدخرات لصالح الأجيال المستقبلية.				

<sup>٣</sup> نماذج منهجية تقييم التوازن الخارجي لا تتضمن المملكة العربية السعودية. واستخدم الخبراء منهجين في إطار منهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي. وهما نموذج الحساب الجاري ونموذج السلع الأولية. ويراعي النموذج الأخير الاعتبارات الزمنية الخاصة السائدة في الاقتصادات التي تشكل صادراتها من الموارد غير المتجددة حصة كبيرة للغاية من الناتج والصادرات.

<sup>٤</sup> باستخدام نموذج الحساب الجاري ضمن منهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي، يقدر معيار الحساب الجاري المعدل لمراعاة العوامل الدورية بنحو ٥,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي (أي أقل من معيار الحساب الجاري الذي بلغ ٧,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، وهو ما يُعزى أساسا إلى ارتفاع الصادرات النفطية ورصيد المالية العامة). وتفترض قواعد توزيع الاستهلاك أن استدامة مسار الحساب الجاري تقتضي أن يكون صافي القيمة الحالية لمجموع الدخل المستقبلي من النفط والأنشطة المالية والاستثمارية (الثروة) مساويا لصافي القيمة الحالية للواردات من السلع والخدمات بعد خصم الصادرات غير النفطية. وحسب قواعد توزيع الاستهلاك، يُقدر معيار الحساب الجاري بنحو ٤,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي وفق قاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت ونسبة ٧,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي وفق قاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد. ويراعي نموذج الاحتياجات الاستثمارية أنه قد يكون من المحبذ تخصيص جزء من ثروة الموارد لتمويل الاستثمار. ولم يراع ذلك صراحة في النموذج القائم على الاستهلاك، ونتج عنه فجوة في الحساب الجاري بنسبة ٣,٥٪ على المدى المتوسط. وتتطوّر النتائج على درجة كبيرة من عدم اليقين بسبب اعتماد نماذج الاستهلاك والاستثمار على توقعات لأسعار النفط تتجاوز الإطار الاقتصادي الكلي متوسط الأجل. وحسب التقييم العام للخبراء باستخدام نموذج الحساب الجاري ضمن منهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي، تبلغ فجوة الحساب الجاري -٢,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣. وحسب نطاق الفجوة باستخدام الخطأ المعياري للربويع (٢٪)، وذلك لسهولة مقارنتها بالمملكة باعتبارها من الاقتصادات الغنية بالنفط في عينة منهجية تقييم التوازن الخارجي.

## المرفق السابع: مصفوفة تقييم المخاطر °

طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية	الاحتمالية	التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	الاستجابة على مستوى السياسات
<b>المخاطر العالمية</b>			
تفاقم الصراع (الصراعات) على المستوى الإقليمي. تصاعد أو اتساع نطاق الصراع في غزة وإسرائيل، والحرب الروسية في أوكرانيا، والصراعات الإقليمية الأخرى أو الإرهاب، جميعها عوامل تتسبب، منفردة أو مجتمعة، في اضطراب التجارة (على سبيل المثال، الطاقة والأغذية والسياحة وسلاسل الإمدادات) وتحويلات العاملين في الخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المالية، ونظم المدفوعات، كما تؤدي إلى زيادة تدفقات اللاجئين.	<b>مرتفعة</b>	<p>لم يتأثر الاقتصاد السعودي مباشرة بالأحداث الجغرافية-السياسية في الشرق الأوسط، حيث إن الروابط التجارية والمالية التي تربط بين المملكة العربية السعودية والبلدان المتأثرة بالصراعات محدودة. فلم تشهد المملكة أي انقطاعات في عمليات شحن الهيدروكربونات التي لا يمر معظمها عبر طريق البحر الأحمر (حيث يمر ثلثا الشحنات عبر مضيق هرمز، رغم أن خط الأنابيب السعودي شرق-غرب الممتد إلى البحر الأحمر يعد طريقاً بديلاً)، كما ظلت تدفقات السياحة الداخلة قوية. ومع ذلك، أدت التوترات إلى انخفاض عدد السفن التي تمر بالبحر الأحمر بنسبة تجاوزت ٤٠٪، مما أثر على حركة مرور السفن في ميناء جدة، وارتفعت تكاليف الشحن الدولي منذ نوفمبر الماضي بسبب لجوء السفن إلى طرق بديلة أطول. وتواصل تركيز العمليات المتزايدة للحوثيين على حركة الشحن العالمية في البحر الأحمر بدلاً من استهداف المملكة العربية السعودية مباشرة كما حدث في السنوات السابقة من الصراع في اليمن.</p> <p>وفيما يتعلق بالحرب الروسية في أوكرانيا، كانت قنوات انتقال التداخيات المباشرة (التجارة، وأسعار الأغذية، والاستثمارات، والقطاع المالي) محدودة بالنسبة للمملكة العربية السعودية.</p> <p>وأخيراً، فإن الصدمات الجغرافية-السياسية الحادة الرافعة لأسعار النفط العالمية تشكل على الأرجح هامش أمان نتيجة زيادة الإيرادات النفطية.</p>	تتوقف استجابة السياسات اللازمة على طبيعة الصدمة. ويمكن الاستجابة من خلال سياسة المالية العامة، وسيتمتعين على الحكومة التأكد من توافر السيولة الكافية لدى الجهاز المصرفي.
	<b>متوسطة</b>	<p>تمثل القناة الأساسية في انخفاض الطلب الأجنبي وأسعار السلع الأولية، لا سيما من الصين، وهي الشريك التجاري الأكبر للمملكة العربية السعودية. وقد يؤدي ارتفاع مسار أسعار الفائدة عن المتوقع في الولايات المتحدة إلى انعكاسات على المملكة العربية السعودية، مما سيقيد النمو غير النفطي وأسعار الأصول. وعلى العكس من ذلك، من شأن خفض أسعار الفائدة بأسرع من المتوقع أن يساهم في تيسير الأوضاع المالية المحلية والخارجية.</p>	
تباطؤ عالمي مفاجئ: تتسبب عوامل الخطر المتفرقة والعالمية في هبوط حاد متزامن في معدلات النمو، وتصاحب ذلك نوبات ركود في بعض البلدان، وتداخيات معاكسة عبر القنوات التجارية والمالية، وتجزؤ الأسواق، مما يؤدي إلى توقف مفاجئ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.	<b>متوسطة</b>	<p>ينبغي أن تركز سياسة المالية العامة على إطار متوسط الأجل للحد من المخاطر الناجمة عن سياسات المالية العامة المساريرة للاتجاهات الدورية. ويمكن الاستعانة بالاحتياطات الوقائية الحالية والاقتراض الخارجي لتسهيل تصحيح أوضاع المالية العامة على المدى القصير في حالة وقوع صدمات كبيرة. وينبغي كذلك إحكام الرقابة على الاضطرابات المؤثرة على السيولة في البنوك وبنود الضغوط في القطاع المصرفي. وينبغي تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد على المدى الأطول.</p>	
	<b>متوسطة</b>		

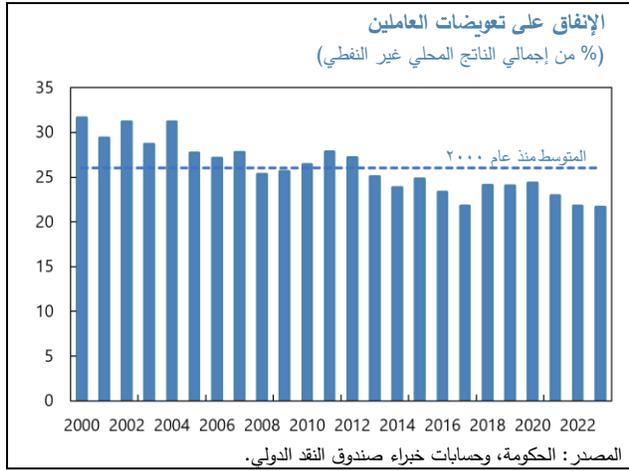
° توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي يمكن أن تسبب تغييراً جوهرياً في مسار السيناريو الأساسي. والاحتمالية النسبية هي التقييم الذاتي للخبراء للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (تشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من ١٠٪، و"متوسطة" إلى احتمالية بين ١٠٪ و ٣٠٪، و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪). وتعكس المصفوفة آراء الخبراء حول مصادر المخاطر ومستوى المخاوف العام في وقت إجراء المناقشات مع السلطات. وبالنسبة للمخاطر التي لا يتنافى وقوع إحداها مع وقوع الأخرى، فمن الممكن أن تتفاعل وتتحقق معاً.

الاستجابة على مستوى السياسات	التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	الاحتمالية	طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية
	<b>متوسطة</b>	<b>مرتفعة</b>	
	<p>قد يساهم عدد من عوامل الخطر في تقلبات أسعار النفط، بما في ذلك التحولات في النمو العالمي، وتقلبات الأسواق المالية الناجمة عن قرارات السياسة النقدية الصادرة عن البنوك المركزية المهمة، والأحداث الجغرافية-السياسية، ونمو المعروض النفطي في البلدان الأخرى بخلاف بلدان أوبك+. ومن شأن ارتفاع/انخفاض الأسعار العالمية للنفط أن يؤدي إلى زيادة/تراجع معدلات النمو والتضخم في المملكة العربية السعودية، في حين أن ارتفاع/انخفاض عائدات تصدير النفط قد يؤدي إلى تحسن/تدهور أرصدة المالية العامة والحساب الجاري. وسيكون للتقلبات الكبيرة في عائدات النفط تداعيات مؤثرة على النمو الاقتصادي، والموارد العامة والمركز الخارجي، وزخم الإصلاح في المملكة العربية السعودية. وقد يؤثر ذلك أيضًا على القطاع المصرفي من خلال الودائع الحكومية (وودائع الشركات المملوكة للدولة)، حيث ازدادت مخاطر الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك في السنوات الأخيرة نظرًا لارتفاع حصة الودائع الحكومية.</p> <p>وحال تجدد الاضطرابات في إمدادات المواد الغذائية وأسعارها على مستوى العالم، كما حدث خلال جائحة كوفيد وفي أعقاب الحرب الروسية في أوكرانيا، لن تشهد المملكة سوى آثار طفيفة بفضل سياسات الاحتفاظ بالمخزونات الغذائية وتنظيم بعض أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق المحلية.</p>		<p>تقلبات أسعار السلع الأولية: تتسبب سلسلة متلاحقة من انقطاعات الإمدادات (على سبيل المثال، نتيجة الصراعات وقيود التصدير وقرارات أوبك+) وتقلبات الطلب في تقلبات متكررة في أسعار السلع الأولية، وضغوط على القطاع الخارجي والمالية العامة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتداعيات عبر الحدود، وزعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.</p>
<b>المخاطر العالمية (هيكلية)</b>			
	<b>متوسطة</b>	<b>مرتفعة</b>	
	<p>تواصل المملكة العربية السعودية دورها النشط في العمل متعدد الأطراف، ولا سيما في إطار مشاركتها الفعالة في مجموعة العشرين وغيرها من المحافل الدولية. وينبغي إيلاء الاهتمام للحفاظ على سياسات التجارة المفتوحة، بما في ذلك كجزء من أهداف التنمية الطموحة التي تتوخاها المملكة.</p> <p>وينبغي التعجيل بتنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية لتعزيز النمو الممكن، من خلال تشجيع تنوع قاعدة الصادرات بدلاً من الاعتماد على النفط، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز تنافسية قطاع الصادرات غير النفطية.</p>		<p><b>تعمق التشتت الجغرافي-الاقتصادي:</b> أدى اتساع نطاق الصراعات والسياسات المنغلقة وضعف التعاون الدولي إلى تراجع كفاءة هيكل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وانقطاع الإمدادات، وحماية الإنتاج المحلي، وعدم اليقين بشأن السياسات، وتشردم نظم التكنولوجيا والمدفوعات، وتزايد تكاليف مدخلات الإنتاج، وعدم الاستقرار المالي، وتصعد النظام النقدي الدولي، وانخفاض النمو.</p>
			<p>نظرًا لدور المملكة البارز في الشرق الأوسط وفي سوق النفط العالمية، يمكن أن تنجر إلى المساهمة في التشردم الجغرافي-الاقتصادي أو تتأثر بالاتجاهات الناجمة عن هذا التشتت، بما في ذلك في أعقاب الصراعات الإقليمية. ومن العوامل التي قد تساهم في هذا الصدد قريبا الجغرافي-السياسي الوثيق وروابطها الاقتصادية مع الصين وروسيا، ولا سيما من خلال سوق النفط، بينما يمكن أن تتأثر المملكة بمخاطر التشتت الجغرافي-الاقتصادي أيضا من خلال الضغوط الخافضة للطلب على الصادرات السعودية، وانقطاع الإمدادات، وتشردم نظم التكنولوجيا والمدفوعات، وتزايد تكاليف مدخلات الإنتاج، وعدم الاستقرار المالي، وتصعد النظامين النقدي والمالي الدوليين. ويشير تحليل خبراء الصندوق إلى أن المخاطر المحيطة بالاستثمار الأجنبي المباشر معتدلة.</p>

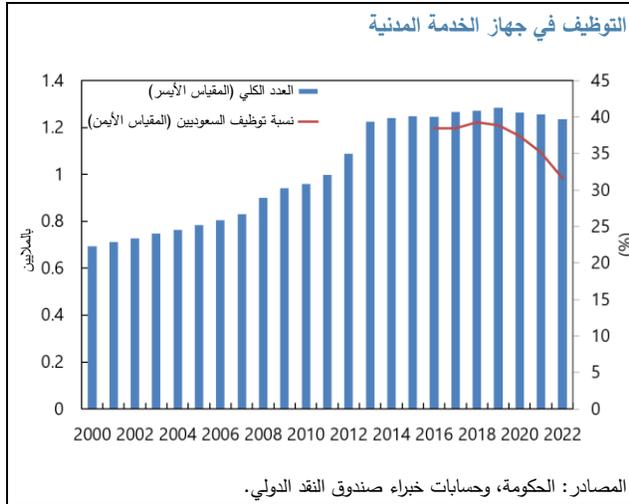
الاستجابة على مستوى السياسات	التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	الاحتمالية	طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية
	متوسطة	متوسطة	
عززت المملكة قدراتها على التعامل مع التهديدات السيبرانية، ولا سيما من خلال إنشاء "الهيئة الوطنية للأمن السيبراني" في عام ٢٠١٧ التي وضعت استراتيجية وطنية للأمن السيبراني تتضمن تحقيق ٦ أهداف بحلول عام ٢٠٣٠. ونجحت المملكة أيضا في تطوير مهارات الموارد المحلية. وينبغي مواصلة أعمال الرقابة والإشراف عن كثب، بما في ذلك على النظام المصرفي ونظام الدفع.	نظرا للتوترات الجغرافية-السياسية في المنطقة، والدور البارز للمملكة العربية السعودية، وتحولها الرقمي السريع اقتصاديا ومجتمعيا، فإن المملكة عرضة في الوقت الراهن لهجمات سيبرانية كثيفة. وقد تعرضت المملكة لهجمات خطيرة في الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٥ و ٢٠١٧ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ استهدفت البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك شركة أرامكو ومنشآت إنتاج النفط التابعة لها.		الهجمات السيبرانية: تؤدي الهجمات السيبرانية على البنية التحتية المادية أو الرقمية ومقدمي الخدمات (بما في ذلك العملات الرقمية والأصول المشفرة) أو إساءة استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي إلى زعزعة الاستقرار المالي والاقتصادي.
<b>المخاطر المحلية</b>			
	منخفضة	متوسطة	
مواصلة الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو غير النفطي، وإصلاحات سوق العمل لتعزيز القدرة التنافسية للمواطنين السعوديين في القطاع الخاص.	الانحرافات عن مسار برنامج الإصلاحات قد تؤثر سلبا على تعزيز آفاق النمو والتوظيف على المدى المتوسط. ومع ذلك، قد تكون تقديرات الخبراء لتأثير الإصلاحات وخطط الاستثمار أقل من الواقع، مما يحتمل معه تجاوز هذه التوقعات. وقد تساهم زيادة الاستثمارات، ولا سيما من الحكومة المركزية وصندوق الاستثمارات العامة والشركات المملوكة للدولة، في ارتفاع الطلب المحلي، مما قد يؤدي بمرور الوقت إلى تدهور الحسابات الخارجية، بسبب زيادة الواردات (مثل مواد البناء والآلات، وكذلك السلع الاستهلاكية) والضغط التضخمي.		رغم المخاطر الكبيرة بسبب التباطؤ المحتمل في وتيرة الإصلاح، فإن الإصلاحات المنفذة في السنوات الأخيرة يمكن أن تدعم زيادة الطلب المحلي.
وتنفيذ التصحيح المالي الذي يوازن بين الحاجة إلى دعم الاقتصاد وضرورة إعادة بناء الاحتياطيات المالية الوقائية.			

الاستجابة على مستوى السياسات	التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	الاحتمالية	طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية
	<b>متوسطة</b>	<b>متوسطة</b>	<b>التحول غير المنظم في قطاع الطاقة.</b> يؤدي التحول غير المنظم إلى صافي الانبعاثات الصفري (بسبب نقص المعادن الحيوية على سبيل المثال) وعدم اليقين بشأن السياسات المناخية إلى انقطاع سلاسل الإمداد، وتعطيل الأصول، وتقلب الأسواق، وتراجع الاستثمار والنمو.
تعمل المملكة العربية السعودية بالفعل على تنويع مصادر الطاقة بدلا من الاعتماد على الوقود الأحفوري، مع زيادة قدراتها في مجال الطاقة المتجددة تماشيا مع رؤية ٢٠٣٠.	<p>رغم الإنجازات الأخيرة في مجال التنوع الاقتصادي، يشكل انخفاض أسعار النفط خطرا كبيرا على صادرات السعودية ومواردها المالية. غير أن المملكة أثبتت صلابتها في الماضي خلال فترات انخفاض أسعار النفط وقدرتها على التكيف مع التدابير الجديدة (التدابير الضريبية على سبيل المثال).</p> <p>ولكن استمرار هبوط الأسعار لفترة مطولة يمكن أن يفرض المزيد من الضغوط، مما سيحد من قدرة المملكة بشكل أكبر على تسريع وتيرة التنوع الاقتصادي.</p> <p>وقد تتعرض إيرادات المالية العامة وهوامش الأمان المالية لضغوط متزايدة، وقد تتراجع الأرصدة الخارجية بسبب انخفاض أسعار النفط وإنتاج الوقود الأحفوري، كما يمكن أن تتأثر التدفقات المالية أيضا. وقد يواجه النظام المالي تحديات تمويلية، إلى جانب التحديات الناجمة عن تدهور جودة الأصول بسبب الأنشطة كثيفة الانبعاثات الكربونية وضعف النمو الكلي.</p> <p>وفي رأي الحكومة السعودية أن هبوط الأسعار لفترة مطولة يمثل احتمالية منخفضة في ظل ما تراه من ضرورات أمن الطاقة العالمي، والميزة التي تتمتع بها السعودية من حيث الاحتياطات النفطية وتدني تكلفة الاستخراج، وبطء التحول عن استخدام الوقود الأحفوري.</p>		
	<b>منخفضة</b>	<b>متوسطة</b>	<b>الظواهر المناخية الشديدة:</b> تتسبب الظواهر المناخية الحادة الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة في وقوع خسائر في الأرواح وأضرار جسيمة بالبنية التحتية وانقطاع الإمدادات وانخفاض معدلات النمو وانعدام الاستقرار المالي.
مواصلة تنفيذ السياسات الرامية إلى زيادة الصلابة في مواجهة الظواهر المناخية والتصدي للتحديات المرتبطة بالتكيف مع تغير المناخ. وإذ تهدف مبادرة السعودية الخضراء إلى زرع ١٠ مليارات شجرة، ينبغي مراعاة اتساق هذا الهدف مع استراتيجية تتعلق بالموارد والسياسات المائية.	<p>بالرغم من أن المملكة العربية السعودية عرضة لبعض الظواهر الحادة التي أصبحت أكثر تواترا وكثافة بسبب تغير المناخ، كالعواصف الرملية والفيضانات، فإن تأثير هذه الظواهر لا يزال قيد السيطرة. ومع قلة الموارد المالية وتزايد درجات الحرارة، من المرجح أن تزداد تكاليف التكيف سريعا. كذلك، فإن تداعيات الظواهر الحادة في البلدان الشريكة يمكن أن تؤثر على المملكة أيضا.</p>		

## المرفق الثامن: نفقات الأجور في ميزانية المملكة العربية السعودية<sup>١</sup>



١- حققت المملكة العربية السعودية تقدماً في تقليص مصروفات الأجور في الميزانية. فقد انخفض الإنفاق على تعويضات العاملين إلى ٢١,٢% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠٢٣، وهو أدنى مستوى له منذ عقود، مقابل ٢٤% في عام ٢٠١٩. وسجل هذا البند ارتفاعاً كبيراً في السابق، حيث بلغ متوسطه السنوي ٢٦% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي منذ عام ٢٠٠٠، مما يؤكد الدور الذي اضطلعت به الدولة طويلاً كجهة التوظيف الرئيسية للمواطنين السعوديين. فقبل نقشي جائحة كوفيد، عمل ما يقرب من ٣٩% من العاملين السعوديين لدى الحكومة المركزية، بخلاف كيانات القطاع العام الأخرى.



٢- وساهم تباطؤ نمو التعويضات وقيود التوظيف في تحقيق وفورات في بند الإنفاق على الأجور. فقد تراجع متوسط النمو السنوي في نصيب موظف الخدمة المدنية من الإنفاق على التعويضات إلى ١,٨% في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ مقابل ٤,٦% خلال السنوات الخمس الماضية. ومع قيام الحكومة بتقليص حجم التوظيف، انخفض عدد موظفي الخدمة المدنية بنسبة ٣,٧% بين عامي ٢٠١٩ عندما بلغ هذا العدد ذروته وعام ٢٠٢٢.

٣- وقد تأثرت اتجاهات عدد العمالة ومتوسط التعويضات بتحويل جزء من موظفي الخدمة المدنية من نظام الخدمة المدنية إلى نظام العمل. وتسارعت وتيرة تحويل

الموظفين منذ اعتماد مرسوم ملكي بذلك في عام ٢٠٢٠. وساهم ذلك في تراجع عدد موظفي الخدمة المدنية دون تخفيض العدد الإجمالي لموظفي الحكومة، حيث احتفظ الموظفون المحولون بوظائفهم الحكومية، ولكن مع اختلاف الوضع الوظيفي. وفي عام ٢٠٢٠، خضع نحو ٢٧% من إجمالي عدد الموظفين الحكوميين لنظام العمل. وأدى تحويل الموظفين إلى زيادة مؤقتة في النفقات لإجراء تسوية تُدفع لمرة واحدة لبدلات نهاية الخدمة والتزامات المعاشات التقاعدية المستحقة خلال المرحلة الانتقالية، كما كان الموظفون المحولون أعلى أجراً في الغالب. ومع ذلك، أتاح تحويل الموظفين أيضاً مرونة أكبر في التوظيف بموجب نظام العمل، مما قد تنشأ عنه مكاسب إنتاجية وبالتالي وفورات مستقبلية في الميزانية.

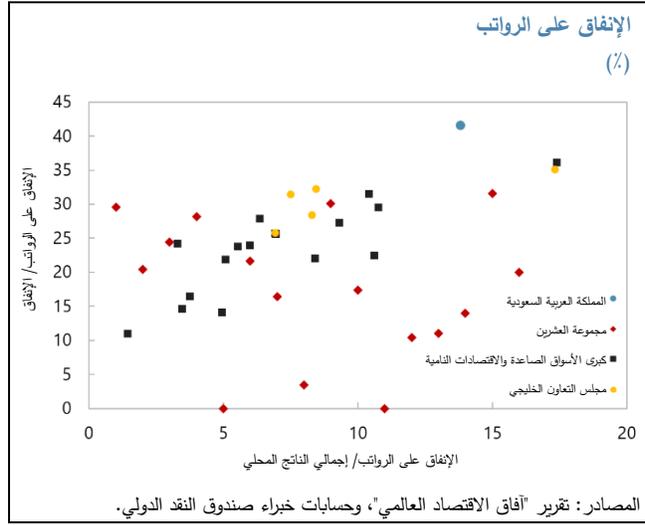
٤- كذلك تم إجراء إصلاحات لتعزيز عمليات إدارة الرواتب من خلال توظيف التكنولوجيا الرقمية. ففي عام ٢٠٢٣، تم إنشاء منصة مركزية لإدارة الحقوق المالية للموظفين، مما عزز كفاءة إدارة الموارد المالية المخصصة لتعويضات الموظفين.

<sup>١</sup> إعداد محمود حرب (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

وعلاوة على ذلك، تم دمج قواعد بيانات الموارد البشرية عبر مختلف الجهات الحكومية لتكون تحت إشراف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. ونتيجة لذلك، تحسنت آليات الإشراف على نظام الرواتب، وأمكن تشديد الضوابط الرقابية. فعلى سبيل المثال، تتم الموافقة على عمليات التوظيف في الجهات الحكومية حالياً عبر سلسلة إجراءات مركزية ورقمية.

٥- ومع ذلك، لا يزال الإنفاق على الرواتب مرتفعاً في المملكة العربية السعودية. فقد بلغ ١٣,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣، واستحوذ على ٤١,٥٪ من نفقات المالية العامة ككل و ٤٤٪ من الإيرادات. وتمثل هذه الأرقام ضعف متوسط المؤشرات المقابلة في بلدان مجموعة العشرين، مما يعني وجود مجال واسع لتحقيق الوفورات ومكاسب الكفاءة المحتملة.

٦- ونظراً لحصته الكبيرة من النفقات المدرجة في الميزانية، سيكون من الضروري كبح الإنفاق على الرواتب لنجاح تنفيذ خطط الضبط المالي التي وضعتها الحكومة. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضاً في تعزيز الصلابة نظراً لجمود مستويات الإنفاق



على الرواتب، مما يصعب معه تصحيح أوضاع المالية العامة في حالة التعرض لصدمات الإيرادات، التي قد تنشأ على سبيل المثال بسبب تقلبات أسعار النفط. وعلاوة على ذلك، عادة ما تكون الأجور أعلى في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص في المملكة. ويمكن أن يؤدي استمرار علاوة الأجور تلك إلى ارتفاع أجور القبول وتكاليف وحدة العمل في الاقتصاد ككل، مما تكون له انعكاسات سلبية على القدرة التنافسية والتوظيف ومستويات المشاركة في القوى العاملة ونمو القطاع الخاص (دراسة، Tamirisa, Duenwald and others 2018).<sup>٢</sup>

٧- وتدرّك الحكومة هذه التحديات، وتعتمد تحقيق

المزيد من وفورات الإنفاق في بند التعويضات. ويجري حالياً إعداد قرار جديد بشأن الخدمة المدنية لتعزيز التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة وتحسين الأداء والكفاءة. وتهدف الحكومة إلى مواصلة خفض عدد العاملين من خلال التناقص الطبيعي للعمالة (الذي تقدره الحكومة حالياً بنسبة ٣٪)، كما تدرس إجراء إصلاحات لتعزيز المرونة وتشجيع ريادة الأعمال من خلال منح موظفي الخدمة المدنية خيار الحصول على إجازة لمدة عام واحد لإنشاء شركاتهم الخاصة. ومن شأن إحراز المزيد من التقدم نحو التحول الرقمي للخدمات الحكومية في إطار استراتيجية الحكومة الإلكترونية أن يساعد أيضاً في خفض التكاليف الإدارية، وتبسيط العمليات، وتعزيز منظومة تقديم الخدمات.

٨- وعلاوة على خطط الإصلاح الحالية، يمكن للحكومة النظر في مجموعة من التدابير الإضافية لضمان فعالية تكاليف تقديم الخدمات العامة، مع مواصلة العمل على ضبط أوضاع المالية العامة. فمن شأن وضع استراتيجية متوسطة الأجل لإصلاح الأجور أن يساعد في إدارة الطلب المتزايد على الخدمات الحكومية الناتج عن النمو الاقتصادي والديمقراطي المطرد في المملكة العربية السعودية، إلى جانب الرقابة على نفقات الأجور. كذلك، سيساعد تحديد أهداف لنفقات الأجور والتصحيح التدريجي

<sup>٢</sup> راجع دراسة Tamirisa, Natalia, Christoph Duenwald and others. 2018. Public Wage Bills in the Middle East and Central Asia. IMF Departmental Papers. International Monetary Fund, Washington, DC.

لأوضاع المالية العامة في حماية الحيز المالي وضمان تقديم خدمات عامة عالية الجودة دون انقطاع، مع الحد من الآثار السلبية على النمو والتوظيف. ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال عدد من الإصلاحات، منها:

- وضع هيكل فعال للرواتب والبدلات: من الضروري ضمان استمرار تنافسية التعويضات الحكومية، مع تجنب ضغوط الإنفاق غير الضرورية. ومن شأن القياس المقارن لأجور القطاع العام بمستوياتها في القطاع الخاص أن يحد تدريجياً من علاوة الأجور الحالية في القطاع العام، مما يدعم ضبط أوضاع المالية العامة ونمو القطاع الخاص، بما يتماشى مع أهداف الحكومة. كذلك، يساعد ربط الأجور بالأداء وترشيد البدلات في تعزيز الشفافية والإنصاف والكفاءة.
- تنفيذ تدابير موجهة قائمة على التناقص الطبيعي: تتطلب مثل هذه التدابير تخطيط كاف لتجنب تقويض منظومة تقديم الخدمات والقدرات المستقبلية. ومن خلال مراجعة نظام الخدمة المدنية، سيتسنى للحكومة توجيه التدابير القائمة على التناقص الطبيعي حيث توجد موارد زائدة. كذلك، فمن شأن تسهيل حركة موظفي الخدمة المدنية عبر فروع الحكومة من خلال التدريب وإزالة المعوقات الإدارية وغيرها من العوامل المثبطة أن يعزز مرونة القوى العاملة (IMF 2016).<sup>٣</sup>
- تحديد نقاط الضعف في إدارة الأجور ومعالجتها: من شأن المراجعات الوظيفية المنتظمة أن تساعد في تحديد نقاط الضعف في عمليات إدارة الأجور، بما في ذلك إجراءات التعيين أو تحديد تعويضات العاملين. ويمكن الاسترشاد بها في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية التي قد تحول دون تجدد الضغوط على الأجور.

٩- ويمكن تشجيع العمل في القطاع الخاص من خلال إطلاق حملات تواصل فعالة للتوعية بعزم الحكومة على خفض مستويات التوظيف في القطاع العام وبأنها لم تعد الملاذ الأول لتوظيف المواطنين السعوديين. ومن خلال استراتيجية التواصل الاستباقية تلك، ستتسنى مواءمة توقعات الجمهور مع خطة الإصلاحات الحكومية ودعم التحول نحو سوق عمل أكثر تنوعاً.

<sup>٣</sup> راجع International Monetary Fund. 2016. Managing Government Compensation and Employment–Institutions Policies and Reform Challenges. IMF Staff Policy Papers. International Monetary Fund, Washington, DC

## المرفق التاسع: استدامة أوضاع المالية العامة والقدرة على تحمل الديون

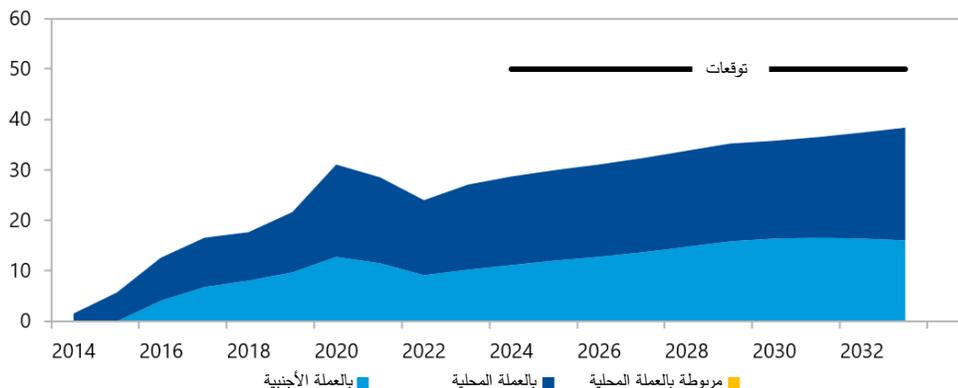
## المرفق التاسع - الشكل البياني ١: المملكة العربية السعودية: مخاطر الضغوط السيادية

الأفاق	الإشارة التلقائية	التقييم النهائي	التعليقات:
الكلية	...	منخفضة	المخاطر الكلية من الضغوط السيادية منخفضة، مما يعكس الهوامش الوقائية الكبيرة من الأصول المالية المتاحة.
قريبة الأجل ١/	-	-	-
متوسطة الأجل	مرتفعة	منخفضة	يشير التقييم إلى أن المخاطر في الأجل المتوسط منخفضة مقارنة بالإشارة التلقائية المرتفعة نظراً لأن الهوامش الوقائية الكبيرة من الأصول المالية يخفف من مخاطر نسبة الدين إلى الملاءة. وعلى الرسم المروحي بصفة خاصة، في حالة المملكة العربية السعودية، تتجاوز الأصول ٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي و ١٠٠٪ من الدين العام، ومن ثم تم تعديل الإشارة التلقائية من الوحدة النموذجية للرسم المروحي للدين إلى مستوى منخفض، بغض النظر عن مستوى مؤشر الرسم المروحي للدين. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تقييم المخاطر في الأجل المتوسط بأنها منخفضة بناء على قوة المؤسسات، وعمق تجمع المستثمرين، ومستويات الدين المنخفضة، وصندوق الثروة السيادية الضخم.
طويلة الأجل	...	منخفضة	المخاطر طويلة الأجل منخفضة نظراً للهوامش الوقائية الكبيرة من الأصول الذي يتيح صندوق الاستثمارات العامة عند الحاجة، كما أن محدودية انتقال آثار النفقات المرتبطة بالشيخوخة إلى الصحة والضمان الاجتماعي ساهمت في ديناميكية الدين. ولا تزال الاحتياطات النفطية قوية ويشير تقييم الخبراء إلى محدودية نفقات التحول المناخي مما يساهم أيضاً في ديناميكية الدين.
تقييم الاستدامة ٢	غير ضروري للبلدان الخاضعة لأعمال الرقابة	غير ضروري للبلدان الخاضعة لأعمال الرقابة	لا ينطبق
استقرار مستوى الدين في السيناريو الأساسي	لا	لا	لا
<b>ملخص تقييم تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين</b>			
<p>التعليق: المملكة لديها احتياطات وقائية كبيرة يمكنها دعم فترات من العجز في المالية العامة. وبعض الزيادات في حجم الدين في الماضي كانت مدفوعة أيضاً بالحاجة إلى تطوير سوق الدين المحلية وتعزيز فرص النفاذ إلى الأسواق الدولية. ونتيجة للتقييم المنخفض بالنسبة لمخاطر الديون والتمويل في الأجلين المتوسط والطويل، إلى جانب النتائج المستخلصة من سيناريوهات اختبارات الضغوط، فإن التقييم النهائي هو أن المخاطر منخفضة. والمملكة معرضة لمخاطر كلية منخفضة من الضغوط السيادية وديونها في حدود يمكن الاستمرار في تحملها. وقد بدأت معظم المؤشرات تعود إلى طبيعتها مع بدء التعافي من صدمة جائحة كوفيد-١٩. ويشير تحليل إجمالي الاحتياجات التمويلية باستخدام الوحدة النموذجية للقدرة التمويلية إلى أن مخاطر السيولة في الأجل المتوسط منخفضة.</p>			
<p>المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.</p> <p>ملحوظة: مخاطر الضغوط السيادية هي مفهوم أوسع نطاقاً من مفهوم استدامة القدرة على تحمل الدين. ولا يمكن تسوية الديون التي لا يمكن الاستمرار في تحملها إلا من خلال تدابير استثنائية (مثل إعادة هيكلة الديون). وفي المقابل، نجد أن الكيانات السيادية يمكن أن تتعرض للضغوط دون أن تكون ديونها بالضرورة في حدود لا يمكن الاستمرار في تحملها، ومن الممكن معالجة مثل هذا الوضع بتدابير مختلفة لا تنطوي على إعادة هيكلة الديون، مثل الضبط المالي والتمويل الجديد.</p> <p>١/ التقييم في الأجل القريب لا ينطبق على الحالات التي تنطوي على صرف موارد بموجب اتفاق مع الصندوق. وفي الحالات الخاضعة لأعمال الرقابة فقط أو في الحالات الداخلة في اتفاقات وقائية مع الصندوق، يتم إجراء التقييم في الأجل القريب لكنه لا يُنشر.</p> <p>٢/ إجراء تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين اختياري بالنسبة للحالات الخاضعة لأعمال الرقابة فقط والإزامي في الحالات التي تنشأ فيها اتفاقات مع الصندوق. وتُلغى قبل النشر الإشارة التلقائية عن تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين. وفي الحالات الخاضعة لأعمال الرقابة فقط أو حالات الاتفاقات مع الصندوق في حدود الاستفادة الاعتيادية من موارده، تلغى قبل النشر المحدّات التي تشير إلى احتمالية استدامة القدرة على تحمل الدين (أي "احتمالية مرتفعة" أو "لكن بدون احتمالية مرتفعة").</p>			
<b>المرفق التاسع - الشكل البياني ٢: المملكة العربية السعودية: نطاق تغطية الديون والإفصاحات</b>			

التعليقات:																		
1- نطاق تغطية الديون في تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين 1/		الحكومة المركزية	الحكومة العامة	القطاع العام غير المالي	القطاع العام المُنَجَّم	أخرى												
1أ- إن كانت حكومة مركزية، فهل البيانات بخلاف الحكومة المركزية غير مهمة؟		0																
2- القطاعات الفرعية المتضمنة في التغطية المختارة في (1) أعلاه:																		
مدرجة		قطاعات فرعية تم رصدتها في السيزاريو الأساسي																
لا ينطبق	نعم	1	الحكومة المركزية	الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية	2	الصناديق خارج الميزانية (EBFs)	3	صناديق الضمان الاجتماعي (SSFs)	4	حكومات الولايات	5	الحكومات المحلية	6	الشركات العامة غير المالية	7	البنك المركزي	8	الشركات العاملة المالية الأخرى
	لا																	
	نعم																	
	نعم																	
	نعم																	
	لا																	
	لا																	
	لا																	
3- تغطية الأدوات:		نظم التأمين	حسابات دائنة أخرى	سندات الدين	القروض	العملة والودائع												
4- المعايير المحاسبية:		أساس القيد	تقييم رصيد الدين															
5- توحيد الديون عبر القطاعات		الأساس غير التقني / 4	الأساس التقني	القيمة الاسمية / 5	القيمة الظاهرية / 6	القيمة السوقية / 7												
رموز الألوان:		موجودة	غير موجودة															
إبلاغ البيانات بشأن جيازات الدين بين أجهزة الحكومة																		
المجموع	جهة حائزة	الحكومة المركزية في الميزانية	الصناديق خارج الميزانية (EBFs)	صناديق الضمان الاجتماعي (SSFs)	حكومات الولايات	الحكومات المحلية	شركات عامة غير مالية	البنك المركزي	شركات عامة مالية أخرى									
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	
وجه الإصدار		1	الحكومة المركزية في الميزانية	2	الصناديق خارج الميزانية	3	صناديق الضمان الاجتماعي	4	حكومات الولايات	5	الحكومات المحلية	6	الشركات العامة غير المالية	7	البنك المركزي	8	شركات عامة مالية أخرى	
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	
1/ CG = الحكومة المركزية؛ GG = الحكومة العامة؛ NFPS = القطاع العام غير المالي؛ PS = القطاع العام																		
2/ يمكن استخدام رصيد المتأخرات كمخبر بديل في حالة عدم توفر بيانات أساس الاستحقاق عن الحسابات الدائنة الأخرى.																		
3/ نظم التأمين ومعاملات التقاعد والضمانات الموحدة تتضمن غالباً خصوم معاشات تقاعد الموظفين الحكوميين.																		
4/ تشمل غالباً القيد على أساس الاستحقاق، وأساس الالتزام، ومستحق السداد، وبخلافه.																		
5/ القيمة الاسمية في أي لحظة هي المبلغ المستحق على الدين إلى الدين. وتعكس قيمة الأداة عند إنشائها وأي تنفقات اقتصادية لاحقة (مثل المعاملات، وسعر الصرف، وتغيرات التقييم الأخرى بخلاف تغيرات سعر السوق، وتغيرات الحجم الأخرى).																		
6/ القيمة الظاهرية لأداة الدين هي مبلغ الأصل غير المخصوم الواجب سداؤه عند (أو قبل) الاستحقاق.																		
7/ القيمة السوقية لأدوات الدين هي القيمة كما لو تم اقتادؤها من خلال معاملات سوقية في تاريخ إبلاغ بيانات الميزانية العمومية (التاريخ المرجعي). وسندات الدين المتداولة هي فقط الأدوات التي تكون لها قيم سوقية مشاهدة.																		
التطبيق: لا تتمتع حكومات الولايات والحكومات المحلية في المملكة العربية السعودية بصلاحيات مستقلة لإصدار أدوات الدين، وتعمل في المعتاد تحت مظلة الحكومة المركزية، بما في ذلك ما يتعلق بمطالباتها للاقتراض.																		

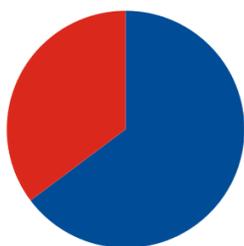
### المرفق التاسع - الشكل البياني ٣: مؤشرات هيكل الدين العام

الدين حسب العملة (% من إجمالي الناتج المحلي)



ملحوظة: النطاق المبيّن هو الحكومة المركزية.

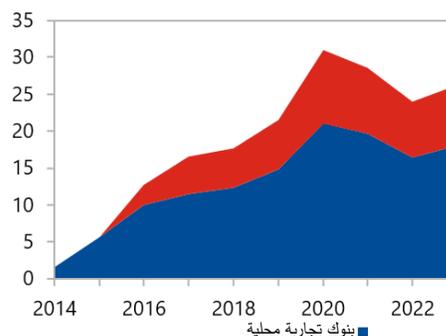
الدين العام حسب متطلبات النظام المعمول به، ٢٠٢٣ (%)



النظام المحلي  
نظام خارجي ما عدا متعددة الأطراف  
متعدد الأطراف

ملحوظة: النطاق المبيّن هو الحكومة العامة.

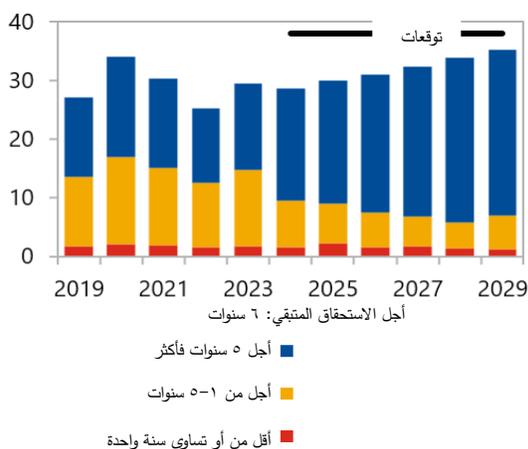
الدين العام حسب الجهة الحائزة (% من إجمالي الناتج المحلي)



بنوك تجارية محلية  
جهات دائنة خاصة خارجية

ملحوظة: النطاق المبيّن هو الحكومة العامة.

الدين العام حسب أجل الاستحقاق (% من إجمالي الناتج المحلي)

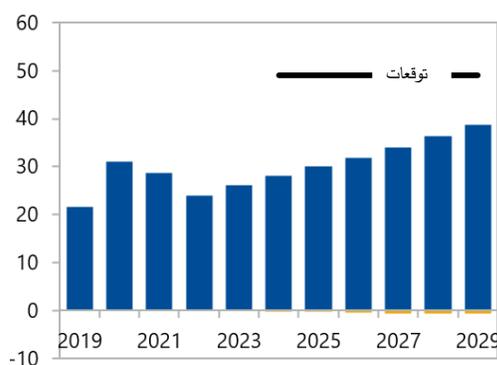


أجل الاستحقاق المتبقي: ٦ سنوات

أجل ٥ سنوات فأكثر  
أجل من ١-٥ سنوات  
أقل من أو تساوي سنة واحدة

ملحوظة: النطاق المبيّن هو الحكومة العامة.

الدين حسب الأدوات (% من إجمالي الناتج المحلي)



دين قابل للتداول  
دين غير قابل للتداول

ملحوظة: النطاق المبيّن هو الحكومة العامة.

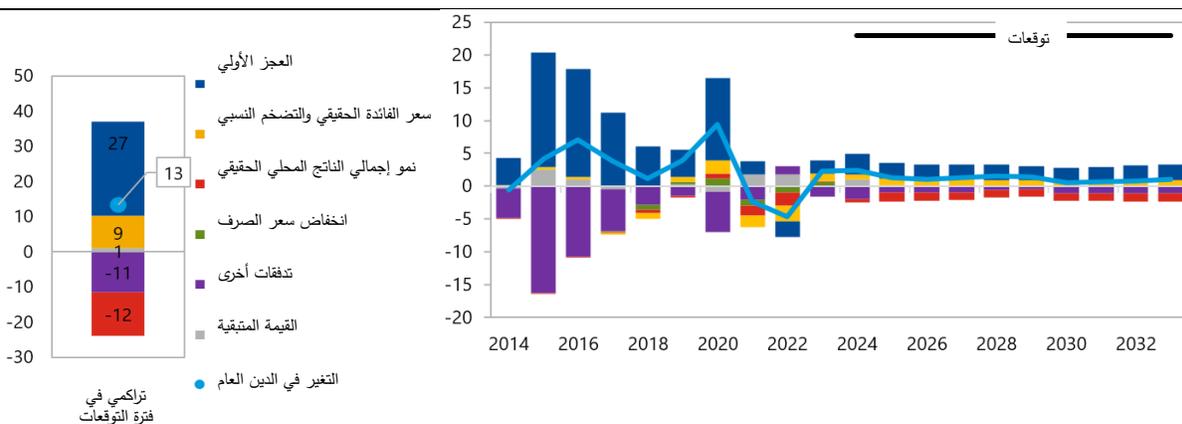
تعليق: لا تزال المملكة العربية السعودية لديها الحيز الكافي للنفذ إلى الأسواق الخارجية. وتزداد حصة الدين بالنقد الأجنبي زيادة طفيفة في أفق التنبؤات. وقد ساهمت عمليات إعادة الشراء الجزئية لأسهم وسندات الدين المحلية والدولية التي تستحق في الأجل القصير في الحد من مخاطر إعادة التمويل في المستقبل وزادت قليلا من متوسط الفترة حتى الاستحقاق.

### المرفق التاسع - الشكل البياني ٤ - المملكة العربية السعودية: السيناريو الأساسي

التوقعات الموسعة	التوقعات على المدى المتوسط										فعلية
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	
الدين العام	٣٨,٤	٣٧,٤	٣٦,٥	٣٥,٨	٣٥,٣	٣٣,٨	٣٢,٣	٣١,٠	٣٠,٠	٢٨,٧	٢٦,٢
التغير في الدين الخارجي	١,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٥	١,٥	١,٥	١,٣	١,١	١,٣	٢,٥	٢,٣
مساهمة التدفقات المحددة	١,٠	٠,٩	٠,٧	٠,٥	١,٥	١,٥	١,٢	١,٠	١,١	١,٥	٢,٤
العجز الأولي	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٣,٢	٢,٠
الإيرادات بخلاف الفوائد	٢٣,٣	٢٤,٠	٢٤,٦	٢٥,٣	٢٦,١	٢٦,٨	٢٧,٦	٢٨,٣	٢٨,٦	٢٨,٦	٢٩,٣
المصروفات بخلاف الفوائد	٢٥,٨	٢٦,٤	٢٧,٠	٢٧,٦	٢٨,٢	٢٩,١	٢٩,٩	٣٠,٧	٣١,٠	٣١,٨	٣١,٤
ديناميكيات الدين التلقائية	٠,٤-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٣	١,٩
سعر الفائدة الحقيقي والتضخم النسبي	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٧	١,١
سعر الفائدة الحقيقي	٠,٨	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٩	١,٠	١,٠	١,٠	١,١	٠,٩	١,٧
التضخم النسبي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,٦-
معدل النمو الحقيقي	١,٣-	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,١-	١,١-	١,١-	١,٢-	١,٣-	٠,٤-	٠,٢
سعر الصرف الحقيقي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٠,٦
تدفقات محددة أخرى	١,١-	١,١-	١,٠-	١,٠-	٠,٥-	٠,٦-	١,٠-	١,٠-	١,٠-	٢,٠-	١,٥-
الالتزامات الاحتمالية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١
(ناقص) إيرادات الفائدة	١,١-	١,١-	١,٠-	١,٠-	١,٠-	١,٠-	١,٠-	١,٠-	١,٠-	١,٠-	١,٠-
معاملات أخرى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠-	٠,٧-
مساهمة القيمة الباقية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٢	١,٠	٠,١-
إجمالي الاحتياجات التمويلية	٣,٤	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٩	٤,٢	٤,٢	٤,٨	٤,٢	٣,٨	٤,٤
منها: خدمة الدين	٢,٠	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٨	٣,٠	٢,٨	٣,٥	٢,٧	١,٦	٣,٣
بالعملة المحلية	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٦	١,٢	١,٤	١,٦	٢,٤	١,٦	١,٠	١,١
بالعملة الأجنبية	١,٧	١,٦	١,٦	١,٥	١,٦	١,٦	١,٣	١,١	١,١	٠,٦	٢,١
للتذكير:											
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٦	٤,١	٤,٧	١,٧	٠,٨-
التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٧	١,٣	١,١	٠,٢	٠,٩	٣,٠-
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٢	٤,٩	٥,٣	٥,٠	٢,٦	٣,٧-
سعر الفائدة الفعلي	٤,٤	٤,١	٣,٨	٣,٥	٤,٩	٤,٨	٤,٧	٤,٥	٤,٣	٤,٣	٣,٨

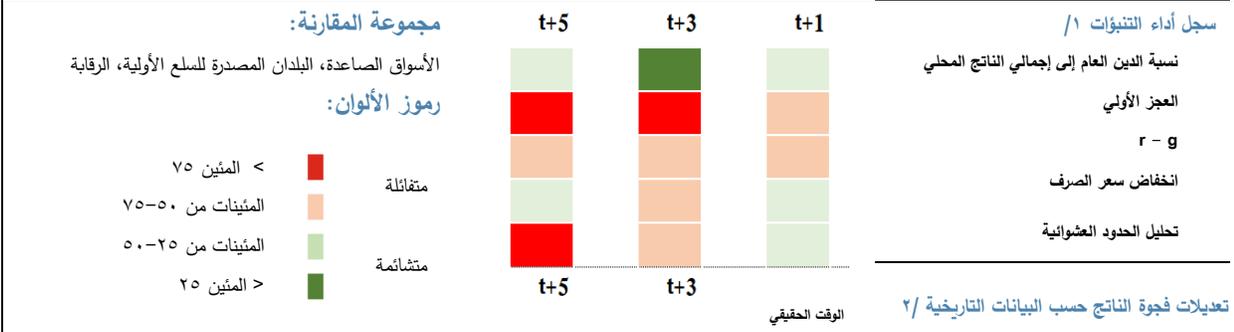
#### المساهمة في تغيرات الدين العام

(% من إجمالي الناتج المحلي)



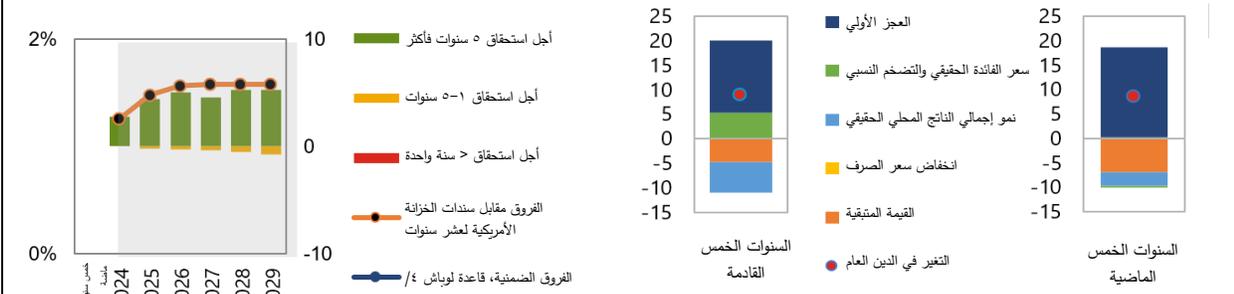
تعليق: الدين العام يعكس توقعات تضاؤل فجوة العجز الأولي واستقرار الأوضاع الاقتصادية في الأجل القصير، ويرجع كذلك لتحسن مركز المالية العامة.

## المرفق التاسع: الشكل البياني ٥ - المملكة العربية السعودية: مدى واقعية افتراضات السيناريو الأساسي



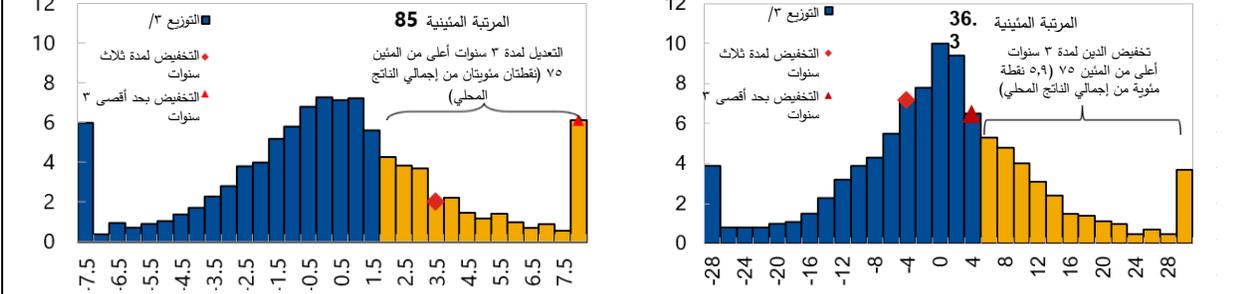
إصدارات السندات (الأعمدة، وإصدارات سندات الدين، المقياس الأيمن، % من إجمالي الناتج المحلي)؛ الخطوط، متوسط أسعار الفائدة الهامشية (المقياس الأيمن، %)

التدفقات المنشئة للدين العام (من إجمالي الناتج المحلي)



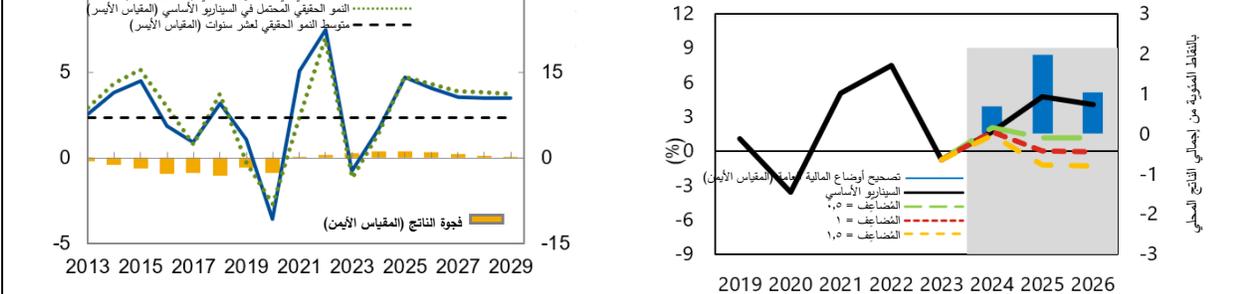
التعديل لمدة ثلاث سنوات لمراعاة التقلبات الدورية في الرصيد الأولي (من إجمالي الناتج المحلي)

تخفيض الدين لمدة ٣ سنوات (من إجمالي الناتج المحلي)



نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)

التصحيح المالي ومسارات النمو الممكن (الخطوط، والنمو الحقيقي باستخدام مضاعف (المقياس الأيسر)؛ الأعمدة، الضبط المالي (المقياس الأيمن)



التعليق: تحليل مدى الواقعية لا يشير إلى وجود شواغل رئيسية كما أن توقعات الضبط المالي وتخفيض الديون تقع إلى حد كبير ضمن المعايير المقبولة. وكانت تنبؤات نمو الإنتاج النفطي في السنوات القليلة الماضية أكثر تفاؤلا في ظل استحداث حصة الإنتاج النفطي بموجب اتفاقية أوبك+ في ٢٠٢٠ والتغيرات اللاحقة في هذه الحصة. ولا يمكن تفهم الضبط المالي على النمو بالشكل الكامل في سياق اقتصاد مصدّر للنفط نظرا لأنه يفترض تركيز التقييم على النمو غير النفطي.

المصادر: خبراء صندوق النقد الدولي.

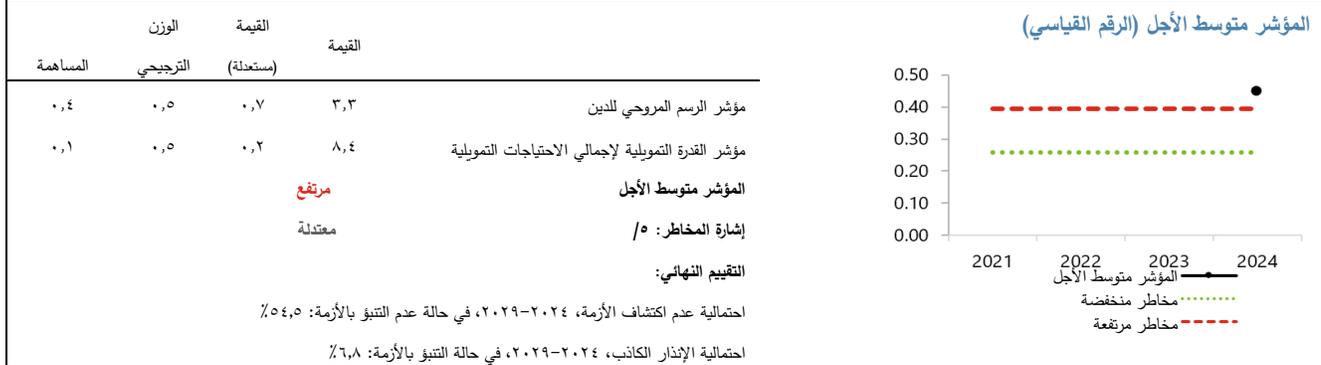
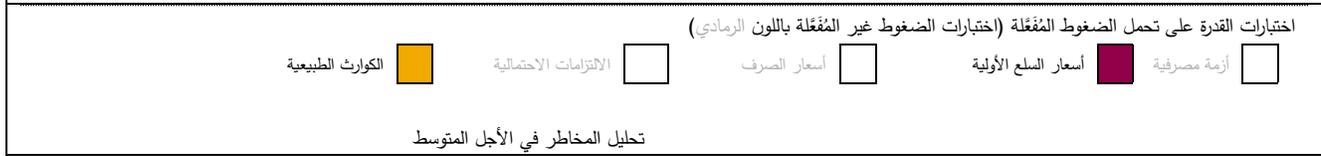
١/ التوقعات في بيانات سابقة من أعداد أكتوبر وإبريل من تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي".

٢/ محسوبة كالرتبة المئينية لتعديلات فجوة الناتج في البلد المعني (المعرفة كالفرق بين الوقت الحقيقي/تقديرات الفترة القادمة والتقديرات النهائية).

٣/ البيانات تغطي المشاهدات السنوية من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٩ بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والصاعدة القادرة على النفاذ إلى الأسواق. % من العينة على المحور الرأسي.

٤/ قاعدة Laubach (٢٠٠٩) هي قاعدة خطية تفترض زيادة الفروق على عائد السندات بحوالي ٤ نقاط أساس استجابة لزيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي المتوقعة.

## المرفق التاسع - الشكل البياني ٦: المملكة العربية السعودية: تقييم المخاطر في الأجل المتوسط



يشير التقييم إلى أن المخاطر في الأجل المتوسط منخفضة مقارنة بالإشارة التلقائية المرتفعة نظراً لأن الهامش الزماني الكبير من الأصول المالية يخفف من مخاطر نسبة الدين إلى الملاءة. وعلى الرغم من بصفة خاصة، في حالة المملكة العربية السعودية، تتجاوز الأصول ٧٥% من إجمالي الناتج المحلي و ١٠٠% من الدين العام، ومن ثم تم تعديل الإشارة التلقائية من الوحدة النمذجية للرسم المروحي للدين إلى مستوى منخفض، بغض النظر عن مستوى مؤشر الرسم المروحي للدين. صدمة أسعار السلع الأولية (انخفاض الأسعار) ستؤدي إلى زيادة طفيفة في الدين العام (حوالي ٥ نقاط مئوية في المتوسط) وارتفاع إجمالي الاحتياجات التمويلية (حوالي ١,٣ نقطة مئوية في المتوسط) في الأجل المتوسط.

المصدر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١/ للاطلاع على تفاصيل حساب المؤشرات، راجع المرفق الرابع في المتكثرة التوجيهية لخبراء الصندوق حول إطار المخاطر السيادية واستدامة القدرة على تحمل الدين، لعام ٢٠٢٢ (Staff Guidance Note on the Sovereign Risk and Debt Sustainability Framework).  
٢/ مجموعة المقارنة هي بلدان الأسواق الصاعدة غير المصدرة للسلع الأولية ولديها برامج مدعومة بموارد الصندوق.  
٣/ يتفقد الإشارة بأن المخاطر منخفضة إذا كان مؤشر الرسم المروحي للدين أقل من ١,١٣؛ وأن المخاطر مرتفعة إذا كان مؤشر الرسم المروحي للدين أعلى من ٢,٠٨؛ وبخلاف ذلك فإن المخاطر معتدلة.  
٤/ تفقد الإشارة بأن المخاطر منخفضة إذا كان مؤشر القدرة التمويلية لإجمالي الاحتياجات التمويلية أقل من ٧,٦؛ وأن المخاطر مرتفعة إذا كان مؤشر الرسم المروحي للدين أعلى من ١٧,٩؛ وبخلاف ذلك فإن المخاطر معتدلة.  
٥/ تفقد الإشارة بأن المخاطر منخفضة إذا كان مؤشر القدرة التمويلية لإجمالي الاحتياجات التمويلية أقل من ٥,٢٦؛ وأن المخاطر مرتفعة إذا كان مؤشر الرسم المروحي للدين أعلى من ٥,٤٠؛ وبخلاف ذلك فإن المخاطر معتدلة.

## المرفق العاشر: أهم توصيات برنامج تقييم القطاع المالي ٢٠٢٤

الإطار الزمني <sup>١</sup>	الهيئة	التوصيات
<b>تحليل المخاطر النظامية والرقابة عليها<sup>٢</sup></b>		
قصير	البنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، ووزارة المالية، والهيئة العامة للإحصاء	١- مواصلة الجهود الرامية لسد ثغرات البيانات في إطار المرحلة الثانية من مبادرة مجموعة العشرين بشأن ثغرات البيانات، بما في ذلك بيانات الحسابات القطاعية ووضع الاستثمار الدولي والإحصاءات المصرفية الدولية (مبادرة ثغرات البيانات (٢) - التوصيات ٨-١٠).
قصير	البنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، ووزارة المالية، والهيئة العامة للإحصاء	٢- تعزيز عملية جمع بيانات قطاعي الأسر والشركات وتبادلها بين الهيئات؛ والنظر في دمج "منهج هيكل جزئي إلى كلي" ضمن إطار اختبار تحمل الضغوط، ولا سيما نماذج مخاطر الائتمان.
فوري - قصير	البنك المركزي السعودي والحكومة	٣- وضع إطار لمتابعة انكشافات النظام المالي تجاه مشروعات البناء والبنية التحتية الكبيرة (على سبيل المثال، المشروعات الضخمة/العملاقة).
قصير	البنك المركزي السعودي	٤- دمج تحليل العدوى/التربط والبيانات الجزئية ضمن اختبارات تحمل الضغوط وأطر مراقبة المخاطر، ونشر النتائج الرئيسية في تقرير الاستقرار المالي.
قصير	البنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، ووزارة المالية، والهيئة العامة للإحصاء	٥- تحسين نطاق وجودة البيانات المتاحة للجمهور عن سوق العقارات وأسعار العقارات، ونشر بيانات مؤشرات القدرة على تحمل التكاليف (على سبيل المثال، نسبة السعر إلى الدخل ونسبة السعر إلى الإيجار).
قصير	البنك المركزي السعودي، والهيئة العامة للإحصاء	٦- جمع ورصد إحصاءات ديون الأسر بصورة منتظمة (على سبيل المثال، نسبة خدمة الدين إلى الدخل، ونسبة الدين إلى الدخل المتاح، ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي)، ورصد خصائص الأسر وتوزيع الديون.
<b>السياسة الاحترازية الكلية<sup>٣</sup></b>		
قصير	الحكومة	٧- النظر في إنشاء آلية مستقلة للرقابة الاحترازية على أموال صندوق التنمية الوطني.
قصير	البنك المركزي السعودي	٨- تطبيق هامش رأسمالي قابل للصرف في صورة هوامش أمان رأسمالية موجبة ومحيدة في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية.
قصير	البنك المركزي السعودي	٩- إعادة تقييم حدود نسبة خدمة الدين إلى الدخل ونسبة القرض إلى القيمة.
<b>الرقابة والتنظيم في القطاع المالي - التقييم بناء على مبادئ بازل الأساسية</b>		
قصير	وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي	١٠- تعديل نظام مراقبة البنوك ونظام البنك المركزي السعودي بناء على مشورة برنامج تقييم القطاع المالي (على سبيل المثال، استقلالية البنك المركزي السعودي وخضوعه للمساءلة، والحماية القانونية لموظفي البنك المركزي السعودي الحاليين والسابقين ووكلائه، وصلاحيات البنك المركزي السعودي اللازمة لضمان فعالية الرقابة المصرفية).
قصير	البنك المركزي السعودي	١١- تنقيح القواعد التنظيمية الاحترازية، والمناهج والأساليب والأدوات والتقارير الرقابية لمعالجة الثغرات الملحوظة، وإحكام التنظيم والرقابة على مستوى البنوك المنفردة، والمجموعات المصرفية، وفرادى البنوك داخل المجموعات.
قصير	البنك المركزي السعودي	١٢- وضع/تنقيح السياسات والأدلة والإجراءات الرقابية لتوضيح عملية الترخيص وغيرها من الطلبات المقدمة من البنوك التي تسعى للحصول على موافقة البنك المركزي السعودي، ولضمان التعاون الثنائي الفعال بين الجهات الرقابية وأعضاء مجالس إدارات البنوك والمدققين الخارجيين وغيرهم من هيئات التنظيم والرقابة وتسوية الأوضاع في الداخل والخارج.

<sup>١</sup> "فوري" أي في غضون عام واحد، و"قصير" أي خلال عام إلى ثلاثة أعوام، و"متوسط" أي خلال ثلاثة إلى خمسة أعوام.

<sup>٢</sup> توصيات مستمدة من الأنشطة المعنية بتحليل المخاطر النظامية، والسياسات الاحترازية الكلية، ودور الدولة، وتمويل الإسكان.

<sup>٣</sup> توصيات مستمدة من الأنشطة المعنية بالسياسات الاحترازية الكلية ودور الدولة.

الإطار الزمني	الهيئة	التوصيات
<b>التنظيم والرقابة في القطاع المالي - تقييم المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي</b>		
قصير	البنك المركزي السعودي	١٣- ضمان التنفيذ الفعال للقواعد التنظيمية الصادرة مؤخراً من منظور البنك المركزي السعودي والبنوك الإسلامية.
قصير	البنك المركزي السعودي	١٤- تنفيذ الإرشادات بشأن الإدارة المنفصلة لمخاطر سيولة البنوك الإسلامية.
متوسط	البنك المركزي السعودي	١٥- تحسين جودة الإفصاحات بموجب الركيزة الثالثة من خلال تطبيق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية رقم ٢٢ بشأن المعاملات المصرفية الإسلامية والبنوك الإسلامية.
<b>شبكات الأمان المالي وإدارة الأزمات</b>		
قصير	البنك المركزي السعودي، والحكومة	١٦- تعديل "نظام معالجة المنشآت المالية المهمة" وفق مشورة برنامج تقييم القطاع المالي (على سبيل المثال، النطاق والمسوغات وقابلية المعالجة)، ووضع إطار لتصفية أصول البنوك وإطار قانوني للتأمين على الودائع.
فوري	البنك المركزي السعودي، ووزارة المالية	١٧- وضع اللوائح التنفيذية اللازمة في صيغتها النهائية وإصدارها، وفق مشورة برنامج تقييم القطاع المالي (بما في ذلك السماح بالتصنيف اللاحق للمنشآت المالية المهمة).
فوري	البنك المركزي السعودي	١٨- ضمان كفاية الموارد واستقلالية وظيفة معالجة المنشآت المالية المهمة في البنك المركزي السعودي.
<b>إدارة السيولة النظامية ومساعدات السيولة الطارئة</b>		
قصير	البنك المركزي السعودي	١٩- مواصلة تعزيز إدارة السيولة وإطار التنبؤات.
فوري - متوسط	البنك المركزي السعودي	٢٠- تعزيز إطار الضمانات من خلال تحديد النسبة المخصصة من قيمة الضمان على أساس أجل الاستحقاق (فوري)، والتحول تدريجياً إلى التقييم السوقي (على المدى القصير)، والنظر في استخدام سندات الدين الخاص عالية الجودة في عمليات السوق المفتوحة في أوقات الأزمات (على المدى المتوسط).
فوري	البنك المركزي السعودي	٢١- اعتماد ونشر إطار تنظيمي يحدد كافة متطلبات ومعايير مساعدات السيولة الطارئة، وإعداد الإجراءات الداخلية اللازمة في هذا الشأن.
قصير	البنك المركزي السعودي	٢٢- تفعيل إطار مساعدات السيولة الطارئة من خلال إجراء عمليات المحاكاة واختبارات تعبئة الضمانات بصفة منتظمة، وتحديد الضمانات وتقييمها بصورة مسبقة، واعتماد مذكرة تفاهم بين البنك المركزي السعودي ووزارة المالية بشأن استخدام الضمانات الحكومية.
<b>النزاهة المالية</b>		
متوسط	البنك المركزي السعودي	٢٣- إجراء عمليات تفتيش متخصصة للتأكد من استيفاء المتطلبات الرئيسية لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب وفرض عقوبات في حالة عدم الامتثال.
<b>دور الدولة، والتمويل الأخضر طويل الأجل للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والمدفوعات، والخدمات المالية الرقمية</b>		
قصير	صندوق التنمية الوطني، ومجالس إدارات الصناديق	٢٤- قيام صندوق التنمية الوطني بتوسيع إطار مراقبة الأداء، وتطوير الصناديق التي تؤدي وظائف شبه حكومية.
فوري	هيئة السوق المالية	٢٥- إنشاء سوق للمستثمرين المحترفين المؤهلين والسماح بتداول سندات الطرح الخاص دون قيود في هذه السوق.
قصير	الحكومة، والبنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية	٢٦- مراجعة التعاريف الحالية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وجمع ونشر بيانات تمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصورة منتظمة باستخدام تعريف موحدة شاملة التصنيفات ذات الصلة (على سبيل المثال، حجم الشركة، ومصدر التمويل، والمؤسسات المملوكة لنساء).
قصير	البنك المركزي السعودي	٢٧- تحديث ونشر وثيقة إطار الرقابة على المدفوعات والخدمات المالية الرقمية.
قصير	البنك المركزي السعودي	٢٨- إجراء تقييم للمخاطر المناخية للاسترشاد به في وضع منهج رقابي قائم على الشواهد، ونشر النتائج لزيادة الوعي.

## المرفق الحادي عشر: قضايا البيانات<sup>١</sup>

### المرفق الحادي عشر: الجدول ١ - المملكة العربية السعودية: كفاية البيانات لأغراض الرقابة

تقييم كفاية البيانات /١							
باء							
نتائج الاستبيان ٢/							
التقييم	الحسابات القومية	الأسعار	إحصاءات مالية الحكومة	إحصاءات القطاع الخارجي	الإحصاءات النقدية والمالية	الاتساق على مستوى القطاعات	التقييم على أساس الوسيط
	ألف	ألف	باء	باء	باء	باء	باء
نتائج الاستبيان التفصيلية							
خصائص جودة البيانات							
نطاق التغطية	ألف	ألف	ألف	ألف	باء	جيم	
المستوى التفصيلي ٣/	ألف	ألف	ألف	ألف	جيم	باء	
الاتساق			جيم	ألف	ألف	ألف	ألف
التواتر والحدثة	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
ملحوظة: عندما لا يتضمن الاستبيان سؤالاً عن أحد أبعاد جودة البيانات في قطاع ما، تكون الخانة المقابلة فارغة.							
١/ التقييم الكلي لكفاية البيانات يستند إلى تقييم الخبراء لمدى كفاية بيانات البلد المعنى لأغراض التحليل وصياغة المشورة بشأن السياسات، ويراعي خصائص كل بلد.							
٢/ التقييم العام بناءً على الاستبيان والتقييمات الخاصة بكل قطاع على حدة الواردة في الخريطة الحرارية يستند إلى استبيان موحد ونظام تصنيف (راجع <i>Review of the Framework for Data IMF Surveillance Adequacy Assessment for</i> January 2024, Appendix 1).							
٣/ في القسم الخاص بالمستوى التفصيلي، توضح الخانة العلوية الخاصة بإحصاءات مالية الحكومة تقييم الخبراء حول المستوى التفصيلي للبيانات المبلّغة عن عمليات الحكومة، في حين توضح الخانة السفلية المستوى التفصيلي لبيانات إحصاءات الدين العام. وتوضح الخانة العلوية الخاصة بالإحصاءات النقدية والمالية تقييم الخبراء للمستوى التفصيلي لبيانات الإحصاءات النقدية والمالية، في حين توضح الخانة السفلية المستوى التفصيلي لبيانات مؤشرات السلامة المالية.							
ألف	البيانات المقدمة للصندوق كافية لأغراض الرقابة.						
باء	هناك بعض القصور في البيانات المقدمة للصندوق، ولكنها كافية بوجه عام لأغراض الرقابة.						
جيم	تتطوّر البيانات المقدمة للصندوق على أوجه قصور تتوقّع أعماله الرقابية إلى حد ما.						
دال	هناك أوجه قصور جسيمة في البيانات المقدمة للصندوق، مما يعوق أعماله الرقابية إلى حد كبير.						
<p><b>الأساس المنطقي لتقييم الخبراء:</b> تتطوّر البيانات المقدمة للصندوق على بعض جوانب القصور، ولكنها تعد كافية بوجه عام لأغراض الرقابة. وقد أحرز تقدم ملحوظ في عدد من المجالات الرئيسية، مثل الحسابات القومية، ومؤشر الأسعار، والتعداد، وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعد نطاق تغطية الحسابات القومية كافياً، ولا تزال الجهود مستمرة لإضفاء المزيد من الوضوح على التفسيرات بشأن التعديلات التي تطرأ على البيانات وتعزيز اتساق البيانات التاريخية. ورغم عدم إبلاغ الصندوق ببيانات المسح المنسق للاستثمار المباشر في الوقت الحالي، تشر الحكومة تفاصيل التدفقات الداخلة والخارجة ومراكز خصوم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلد، مما يساعد الخبراء في إجراء التحليلات ذات الصلة. وتشمل مؤشرات الأسعار الرسمية مؤشر أسعار المستهلكين، وأسعار تجارة الجملة، وأسعار العقارات. ويجري العمل حالياً على وضع مؤشر جديد لأسعار المنتجين (ومن المتوقع الانتهاء من تصميمه مع نهاية عام ٢٠٢٤)، ولا يؤثر عدم وجود مؤشر لأسعار المنتجين على تقييمات الفريق وتحليلاته للاقتصاد السعودي.</p> <p>وهناك مجالات أخرى بحاجة إلى التحسين، ومنها اتساق إحصاءات مالية الحكومة (التدفقات الكبيرة غير المحددة المُنشئة للدين)، والتصنيفات المتضمنة في الإحصاءات الخارجية (بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والاحتياطيات الدولية تتقصر بعضها بعض الفئات)، ونطاق تغطية الإحصاءات النقدية والمالية (لا تستند حالياً إلى استمارة الإبلاغ الموحد). وباعتبارها إحدى دول مجموعة العشرين، كانت للحكومة مشاركات فعالة في العديد من مبادرات البيانات، وأُعريت عن التزامها بنشر الإحصاءات شفافية وفي الوقت المناسب لاستخدامها لأغراض السياسات. ويجري حالياً تنفيذ عدد من المبادرات لتحسين الإحصاءات، بما في ذلك نشر بيانات إجمالي الناتج المحلي الإقليمي، وتعزيز جودة مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار العقارات، وتطوير الإحصاءات المرتبطة بالمناخ (على أن يتم الانتهاء من كافة المبادرات مع نهاية عام ٢٠٢٤). ومن المتوقع نشر البيانات الخاصة بمسح قطاع الأسر في أكتوبر ٢٠٢٤.</p> <p><b>التغيرات التي طرأت منذ مشاورات المادة الرابعة الأخيرة:</b> أمكن تعزيز إحصاءات الحسابات القومية من خلال توسيع نطاق تغطية الأنشطة القطاعية واعتماد منهجية جديدة في مارس ٢٠٢٤ لربط بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنظام السلسلة. ومع ذلك، فإن الفرق بين إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الجديد ومجموع المكونات الفرعية متقلب (حيث يتراوح من ٠,٨٪ إلى ٦,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)، مما يعيق مقارنة مستويات إجمالي الناتج المحلي النطفي بمستويات إجمالي الناتج المحلي غير النطفي مع الوقت. وفي فبراير ٢٠٢٤، تم نشر إحصاءات الاقتصاد الرقمي الجديدة، كما تم تحديث إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر ومواءمتها مع دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي. وقدمت الحكومة بيانات إضافية أثناء البعثة، مما ساهم في تحسين دقة التصنيفات المدرجة ضمن بيانات مؤشرات السلامة المالية.</p> <p><b>الإجراءات التصحيحية وأولويات تنمية القدرات:</b> يعزّم البنك المركزي السعودي العمل على تحسين تغطية الإحصاءات النقدية والمالية ودقة التصنيفات ضمن بيانات القطاع الخارجي، مع إمكانية طلب بعثات المساعدة الفنية لدعم هذه المساعي. ولتحسين اتساق إحصاءات مالية الحكومة، تناقش وزارة المالية مع خبراء الصندوق مصادر التباين المحتملة والتصنيفات الإضافية المطلوبة (على سبيل المثال، تصنيف التمويل حسب الأدوات وودائع وزارة المالية لدى البنوك التجارية).</p>							

<sup>١</sup> من إعداد يون "مونيكا" غاو ورولينسون (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

### المرفق الحادي عشر: الجدول ١ - المملكة العربية السعودية: كفاية البيانات لأغراض الرقابة (تتمة)

استخدام بيانات و/أو تقديرات مختلفة عن الإحصاءات الرسمية في إطار مشاورات المادة الرابعة: تم تقديم خطة التمويل المجمعة متوسطة الأجل للحكومة المركزية لتسهيل إعداد توقعات الخبراء حول قطاع المالية العامة ونماذج قياس استمرارية القدرة على تحمل الدين. غير أن البيانات المتاحة لم تتضمن سوى توزيع احتياجات التمويل المحلية والأجنبية، دون تفاصيل إضافية حول أنواع الأصول أو آجال الاستحقاق. وقدمت الهيئة العامة للإحصاء بيانات الاستثمار النقدي لدعم الفريق في تحليل إجمالي الناتج المحلي حسب النفقات.

تُغرات أخرى على مستوى البيانات. المالية العامة: بيانات تمويل المالية العامة لا تتضمن توزيع الودائع العامة الأخرى (تم الإبلاغ عن الودائع لدى البنك المركزي فقط). وتم الكشف عن فجوة/قيمة ممتقبة كبيرة في بيانات التمويل. القطاع الخارجي: أغلب بيانات الحساب المالي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي عبارة عن مجملات، ومن المفيد للأغراض الرقابية إدراج المزيد من التصنيفات حسب القطاعات المؤسسية. كذلك يتعين تحسين نطاق تغطية القطاع الخاص. البيانات النقدية والمالية: يتعين تصنيف أصول وخصوم القطاع المالي بدقة أكبر حسب نوع المدين/الدائن، والإقامة، والعمل، والأدوات، وآجال الاستحقاق. وتعد البيانات القطاعية متسقة بوجه عام لأغراض الرقابة المكتبية، رغم أن بعضاً برنامج تقييم القطاع المالي الأخيرة أشارت إلى وجود ثغرات في بيانات الميزانية العمومية القطاعية المستخدمة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وسيكون من المهم أيضاً سد الثغرات في بيانات أسعار المساكن (على سبيل المثال، من خلال تعزيز منهجية مؤشر أسعار العقارات).

### المرفق الحادي عشر: الجدول ٢ - المملكة العربية السعودية: مبادرات معايير البيانات

تشارك المملكة العربية السعودية في المعيار الخاص لنشر البيانات منذ شهر سبتمبر ٢٠١٩، وتُنشر البيانات على صفحتها بعنوان "البيانات القومية الموجزة". ويتوفر أحدث عدد من تقرير الالتزام السنوي الذي يصدر في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات على اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات (<https://dsbb.imf.org>).

### المرفق الحادي عشر الجدول ٣: المملكة العربية السعودية: جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

(حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤)

النشر في إطار مبادرات معايير البيانات على صفحة البيانات القومية الموجزة				البيانات المتاحة للصندوق			
معدل الحداثة المتوقع <sup>٢/</sup>	المملكة العربية السعودية	معدل التواتر المتوقع <sup>١/</sup>	المملكة العربية السعودية	معدل إبلاغ البيانات <sup>١/</sup>	معدل تواتر البيانات <sup>١/</sup>	تاريخ نشرها	تاريخ آخر مشاهدة
يوم واحد	غير متاح	يومي	يومي	يومي	يومي	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣٠ يونيو ٢٠٢٤
أسبوع واحد	أسبوع واحد	شهري	شهري	شهري	شهري	يونيو ٢٠٢٤	مايو ٢٠٢٤
أسبوعان	أسبوعان	شهري	شهري	شهري	شهري	يونيو ٢٠٢٤	مايو ٢٠٢٤
شهر واحد	شهر واحد	شهري	شهري	شهري	شهري	يونيو ٢٠٢٤	مايو ٢٠٢٤
شهر واحد	أسبوعان	شهري	شهري	شهري	شهري	يونيو ٢٠٢٤	مايو ٢٠٢٤
شهر واحد	شهر واحد	شهري	شهري	شهري	شهري	يونيو ٢٠٢٤	مايو ٢٠٢٤
يوم واحد	البيانات غير متاحة	يومي	يومي	يومي	يومي	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣٠ يونيو ٢٠٢٤
شهر واحد	شهر واحد	شهري	شهري	شهري	شهري	يونيو ٢٠٢٤	مايو ٢٠٢٤
ربع سنويان	ربع سنويان	سنوي	سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	مايو ٢٠٢٤	الربع الأول من ٢٠٢٤
٤٥ يوماً	شهر واحد	ربع سنوي	شهري	سنوي	سنوي	ديسمبر ٢٠٢٣	٢٠٢٣
٤٥ يوماً	ربع سنة واحد	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	مايو ٢٠٢٤	الربع الأول من ٢٠٢٤
ربع سنة واحد	ربع سنة واحد	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	يونيو ٢٠٢٤	الربع الأول من ٢٠٢٤
شمانية أسابيع	شمانية أسابيع	ربع سنوي	شهري	شهري	شهري	يونيو ٢٠٢٤	أبريل ٢٠٢٤
ربع سنة واحد	ربع سنة واحد	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	يونيو ٢٠٢٤	الربع الأول من ٢٠٢٤
ربع سنة واحد	ربع سنة واحد	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	يونيو ٢٠٢٤	الربع الأول من ٢٠٢٤
ربع سنة واحد	ربع سنة واحد	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	يونيو ٢٠٢٤	الربع الأول من ٢٠٢٤

- ١/ يشمل الأصول الاحتياطية المرهونة أو المرحمة بالالتزامات، وكذلك مراكز المشتقات الصافية.
- ٢/ أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أدون الخزنة والسندات والأذنية والسندات.
- ٣/ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.
- ٤/ تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق المدرجة في الموازنة، والصناديق خارج الموازنة، وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات والحكومات المحلية.
- ٥/ تشمل تكوين العملات وآجال الاستحقاق.
- ٦/ معدلات التواتر والحداثة: يومية؛ أو أسبوعية أو بعد أسبوع واحد بعد أقصى من التاريخ المرجعي؛ أو شهرية أو بعد شهر واحد بعد أقصى من التاريخ المرجعي؛ أو ربع سنوية أو بعد ربع سنة بعد أقصى من التاريخ المرجعي؛ أو سنوية؛ أو نصف سنوية؛ أو غير دورية؛ أو غير متاحة.
- ٧/ المعدلات المقترحة لتواتر البيانات وحداثة الإبلاغ في إطار النظام العام المعزز لنشر البيانات، والمعدلات الإلزامية لتواتر البيانات وحداثة الإبلاغ في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات والمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات. ولا يعرض الجدول أيًا من الخيارات المرنة أو الخطط الانتقالية في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات أو المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات.



# صندوق النقد الدولي

## المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة  
لعام ٢٠٢٤ - مرفق المعلومات

١٨ يوليو ٢٠٢٤

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى  
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

إعداد

### المحتويات

٢ \_\_\_\_\_ العلاقات مع الصندوق

٥ \_\_\_\_\_ العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

## العلاقات مع الصندوق

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠٢٤)

حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في ٢٦ أغسطس ١٩٥٧؛ وقبلت الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

حساب الموارد العامة:	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من حصة العضوية
حصة العضوية	٩,٩٩٢,٦٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة	٧,٤٢٨,٢١	٧٤,٣٤
مركز شريحة الاحتياطي	٢,٥٦٤,٤٠	٢٥,٦٦
إقراض الصندوق		
إدارة حقوق السحب الخاصة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	١٦,٢٥٩,٩٥	١٠٠,٠٠
الحيازات	١٥,٦٦٢,٨٣	٩٦,٣٣

عمليات الشراء والقروض القائمة: لا يوجد

آخر الاتفاقات المالية: لا يوجد

المدفوعات المتوقعة للصندوق:

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي لموارد الصندوق والحيازات الحالية من وحدات حقوق السحب الخاصة)

٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	المبلغ الأصلي
١٢,٣١	٢٤,٦١	٢٤,٦٢	٢٤,٦٢	٢٤,٦٣	الرسوم/الفائدة
١٢,٣١	٢٤,٦١	٢٤,٦٢	٢٤,٦٢	٢٤,٦٣	المجموع

إقراض الصندوق والمنح:

• **الاتفاقات الجديدة للاقتراض:** تشارك فيها المملكة العربية السعودية، ويبلغ حجم ترتيباتها الائتمانية في ظل هذه الاتفاقات الجديدة للاقتراض حوالي ١١,٣١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وحسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠٢٤، لا يوجد أي مبلغ قائم في ظل الترتيب الائتماني.

• **مصادر تمويل القروض من الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر:** قدمت المملكة العربية السعودية أربعة قروض للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر بلغ مجموعها ٣,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، من خلال اتفاقات الاقتراض مع البنك المركزي السعودي. ودخل اتفاق الاقتراض الأول (بقيمة ٥٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) حيز التنفيذ في مايو ٢٠١١، أما الاتفاقات الثلاثة الأخرى - التي أبرمت في سياق جولة تعبئة الموارد لتمويل القروض في ٢٠٢١ وبلغ مجموعها ٢,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة - فقد دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر ٢٠٢٢ (بقيمة ٥٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، وإبريل ٢٠٢٣ (بقيمة ٢٢٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، ومايو ٢٠٢٣ (بقيمة ٢,٠٢٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة). وبالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق السعودي للتنمية في عام ١٩٨٩ قروضا بشروط ميسرة

بقيمة ٤٩,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة بسعر فائدة سنوي ٠,٥٪ من خلال اتفاق اقتراض مصاحب مع الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر.

- **مصادر تمويل الدعم من الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر:** في نهاية إبريل ٢٠٢٤، قُدرت مساهمات الدعم من قدره ١٢٦,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، حيث بلغ الرصيد المتبقي ٩٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وتشمل هذه المساهمات ما يلي:

- **دعم ضمني** مستحق على أرصدة قرض عام ١٩٨٩ المشار إليه أعلاه ويُقدَّر بمبلغ ١٤,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حسب الوضع في ٢٠٠٥).

- **مصادر دعم متولدة من الودائع:** وافقت المملكة في مارس ٢٠٠١ على دعم الصندوق الاستثماري المشترك بين تسهيل النمو والحد من الفقر ومبادرة "هيبك" بمساهمات في هيئة ودائع بلغ مجموعها ٩٤,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، منها مساهمة من المملكة بمبلغ ١٦,٧١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة ومساهمة بمبلغ ٧٧,٦٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة من الصندوق السعودي للتنمية. وفي إبريل ٢٠٠٦، تم تمديد أجل هذه الودائع حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ مع زيادة حجمها بودائع إضافية قدرها ٣٨,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة من الصندوق السعودي للتنمية لتوفير ٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بصافي قيمتها الحاضرة في نهاية ٢٠٠٥) في شكل موارد إعانة لدعم "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية". وتم تحويل وديعة المملكة التي استحق أجلها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وقدرها ١٦,٧١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى مساهمة في هيئة منحة لحساب الدعم العام في الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر. وفي الأونة الأخيرة، تم تمديد أجل استحقاق إجمالي وديعة الصندوق السعودي للتنمية وقدرها ١١٥,٨٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة بسعر فائدة ٠,٥٪ بحيث تستحق في ٤ سبتمبر ٢٠٢٤ (يسري هذا التمديد اعتباراً من ٦ يونيو ٢٠٢٤، وبعد استكمال الإجراءات الشكلية الداخلية).

- **مصادر دعم من مساهمات أخرى:** وافقت المملكة في إبريل ٢٠٠٥ على تقديم مساهمة في هيئة منحة بمبلغ ٤ ملايين دولار أمريكي (بما يعادل ٢,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) لدعم موارد "المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية" للبلدان منخفضة الدخل، منها مبلغ قدره ٠,١٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة تم تحويله إلى حساب الدعم العام في الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر عند إلغاء حساب الدعم المدار لتسهيل المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع والمساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية في فبراير ٢٠١٤. وفي أكتوبر ٢٠١٢ وأكتوبر ٢٠١٣ قدمت المملكة العربية السعودية مساهمات لدعم الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر من خلال تحويل كامل حصتها من توزيع الاحتياطيات العامة التي تمثل الأرباح الاستثنائية من بيع الذهب، والتي بلغت في مجملها ٧١,٨٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

- **مبادرات أخرى:** في فبراير ٢٠١٨، تعهدت المملكة العربية السعودية بتقديم مساهمة قدرها ٢ مليون دولار أمريكي (بما يعادل ٢,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) إلى صندوق استقرار القطاع المالي، من أجل دعم استقرار القطاع المالي وشموله، وتعميقه، مع التركيز على البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط. وقد ساهمت أيضا في عام ٢٠٢٠ بمبلغ ٢ مليون دولار أمريكي للصندوق المواضيعي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

### ترتيب سعر الصرف

وقد تم ربط الريال السعودي رسمياً بالدولار الأمريكي حيث يصنف ترتيب الصرف كترتيب ربط تقليدي. وتطبق المملكة العربية السعودية قيود صرف مرتبطة بالنواحي الأمنية إعمالاً لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٢٦٧ و ١٣٧٣.

وقد قبلت المملكة الالتزامات الواردة في المادة الثامنة، الأقسام ٢ (أ) و ٣ و ٤ من اتفاقية تأسيس الصندوق وتطبق نظاماً لأسعار الصرف خالياً من ممارسات أسعار الصرف المتعددة ومن القيود على المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية.

## آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية على أساس الدورة الزمنية الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرا. وقد عقدت آخر جولة من هذه المشاورات بالحضور الشخصي خلال الفترة من ١٤-٢٨ مايو ٢٠٢٣. ونظر المجلس التنفيذي في تقرير خبراء الصندوق في ٢٠ يوليو ٢٠٢٣، ونُشرَ في ٦ سبتمبر ٢٠٢٣.

<https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/09/05/Saudi-Arabia-2023-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Informational-Annex-538823>

## الممثل المقيم

لا يوجد ممثل مقيم في المملكة العربية السعودية.

## العلاقات مع مجموعة البنك الدولي (حسب الوضع في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤)

صفحة البنك الدولي الإلكترونية "البنك الدولي في المملكة العربية السعودية":

<https://www.worldbank.org/en/country/saudiarabia>